المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٥/١٥م الموافق ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ العدد ٢٨١ السنة العاشرة

زهافا غالئون لـ «المشهد الإسرائيلي»: لا أبني أي آمال على انضمام كاديما إلى الحكومة!

صفحـ (٣) ـة

المعركة الأخيرة بين «القبة الحديدية» وصواريخ غراد: هل هي بروفة لحرب شاملة؟

صفحـ (٥) ـة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مئات الطلاب العرب واليهود يحيون ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب

جانب من الفعالية.

«المشهد»: شارك المئات من الطلاب العرب واليهود في جامعة تل أبيب، أمس الاثنين، في إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية داخل الحرم الجامعي، وسط محاولات اليمين الإسرائيلي التشويش على إحياء الذكرى.

وبدأ التجمع لإحياء ذكرى النكبة بقراءة نص «أذكر»، وهو نص بديل لنص إسرائيلي يُقرأ لإحياء ذكرى الجنود الإسرائيليين القتلى في الحروب، وتحدث عن ترحيل ٧٥٠ ألف فلسطيني على الأقل عن وطنهم في العام ١٩٤٨ وعن لجوئهم إلى الدول العربية المجاورة وعن هدم أكثر من ٥٣٠ قرية فلسطينية ونزوح قسم من سكانها إلى مدن وقرى مجاورة ليتحولوا إلى لاجئين في وطنهم.

وأشار النص إلى تحول اللغة العربية، التي كانت لغة البلاد، إلى لغة هامشية، وإلى معاناة الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم أو نزحوا إلى الدول المجاورة وشدد على القول «نحن نرفض نسيان اللاجئين، وعلينا أن نذكر وألا ننسى.. أن يذكر ذلك شعب إسرائيل وشعب فلسطين».

وقرأت طالبة عربية أسماء عدد من القرى المهجرة وذكرت بينها قرية الشيخ مونس التي أقيمت جامعة تل أبيب على أنقاضها. وبعد ذلك وقف الطلاب المشاركون في التجمع دقيقة صمت حدادا على الضحايا الذي سقطوا في النكبة، ثم قرأت إحدى الطالبات قصيدة «لماذا تركت الحصان وحيدا» للشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش. وروى طلاب عرب أمام التجمع، باللغتين العربية والعبرية، قصصا شخصية عن عائلاتهم التي تم ترحيلها عن قراها ونزحوا إلى قرى ومدن مجاورة وإلى مخيمات اللاجئين في الدول العربية.

وقبل بدء برنامج إحياء ذكرى النكبة تظاهر العشرات من نشطاء اليمين، الذين خطب أمامهم عضوا الكنيست اليمينيان المتطرفان ميخائيل بن أري وأرييه إلداد وناشط اليمين المتطرف باروخ مارزل. وقال بن أري إنه «لن تقوم دولة فلسطينية في أرض إسرائيل» فيما قال إلداد إن «أرض إسرائيل ملك لشعب إسرائيل».

وهتف نشطاء اليمين بشعارات عنصرية متطرفة بينها «اطردوا العرب» و«جلبنا عليكم النكبة»، ووصفوا الطلاب اليهود المشاركين في إحياء ذكرى النكبة بأنهم «خونة». وحاول نشطاء اليمين مقاطعة التجمع لإحياء ذكرى النكبة من خلال الصراخ والتصفير وإنشاد النشيد الوطني الإسرائيلي «هتيكفا»، كما قام أحد نشطاء اليمين بإلقاء لافتة كبيرة وضعها الطلاب العرب واليهود وكتب عليها كلمة النكبة باللغات الثلاث، العربية والانكليزية والعبرية، وصورة لاجئ فلسطيني مسن.

وقال عضو الكنيست محمد بركة، الذي تواجد في التجمع في الجامعة، إن «الفاشية الإسرائيلية ترفض أي رأي يختلف عن رأيها، وهي ترفض شعار الدولتين للشعبين أيضا».

وعقدت لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست اجتماعا عاصفا قبيل ظهر أمس تم تخصيصه لمناقشة سماح جامعة تل أبيب بإجراء نشاط لإحياء ذكرى النكبة في حرمها الجامعي. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن عضو الكنيست ميري ريغف من حزب الليكود قولها للنائب بركة إن «مكانكم في غزة وليس هنا»، فيما رد بركة بأن «مكانك أنت في غزة». وقال عضو الكنيست جمال زحالقة مخاطبا ريغف «أنت أمية ولا تعرفين ما هي الحرية الأكاديمية، ويوجد حد للحضيض الذي يمكن أن تنحدري إليه، وأناس لا يمكنهم الانتماء إلى أبناء الحضارة يتحدثون بهذا الشكل عن الجامعة».

وحاول وزير التربية والتعليم ورئيس مجلس التعليم العالي في إسرائيل، غدعون ساعر، التدخل في قرار إدارة جامعة تل أبيب بالسماح بإحياء ذكرى النكبة الفلسطينية داخل الحرم الجامعي. واتصل ساعر هاتفيا، أمس الأول، مع رئيس جامعة تل أبيب، البروفسور يوسف كليبتر، وطلب منه أن تعيد الجامعة النظر في قرارها السماح بالتجمع لإحياء ذكرى النكبة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن المستشارة الإعلامية لساعر قولها إن «وزير التربية والتعليم يعتبر أن قرار الجامعة خاطئ ومثير للغضب».

وكانت جامعة تل أبيب قد قررت الأسبوع الماضي السماح بتجمع لإحياء ذكرى النكبة لكنها اشترطت ذلك بأن يتحمل الطلاب المبادرون تكاليف الحراسة. كذلك قررت وحدة الأمن التابعة للجامعة نقل مكان التجمع لإحياء ذكرى النكبة من داخل الحرم الجامعي إلى ساحة عند مدخل الجامعة تابعة لها «لأسباب أمنية».

المستشار القانوني للحكومة يحذر نتنياهو من وصول قضية الاستيطان إلى محكمة لاهاي في حال استمرار مصادرة أراضي الفلسطينيين وبيوتهم!

حذر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، من أن استمرار مصادرة أراض وبيوت يملكها مواطنون فلسطينيون في الضفة الغربية وتسليمها إلى المستوطنين سيؤدي إلى وصول قضية الاستيطان إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وقالت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، إن فاينشتاين حذر نتنياهو من أنه في حال عدم تطبيق إسرائيل للقانون، وخصوصا فيما يتعلق بالسيطرة على عقارات بملكية فلسطينية خاصة، فإن إسرائيل ستتورط مع المحكمة الدولية، وفي محاكمة مسؤولين إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

وجاء تحذير فاينشتاين على خلفية اجتماعات عقدها نتنياهو، الأسبوع الماضي، للبحث في الالتفاف على قرار المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن هدم خمسة مبان في مستوطنة «غفعات هأولبانا» قرب رام الله بسبب إقامتها على أراض بملكية فلسطينية خاصة. ويسعى اليمين الإسرائيلي إلى الالتفاف على قرار المحكمة العليا من خلال سن قانون يشرع البناء الاستيطاني على أراض بملكية فلسطينية خاصة. وقالت الصحيفة إن تحذير فاينشتاين كان السبب الذي جعل نتنياهو ووزير الدفاع، ايهود باراك، يقرران إخلاء المستوطنين من بيت استولوا عليه في مدينة الخليل، الشهر الماضي.

من جانبه اعتبر باراك في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي، أمس، أن الحل في مستوطنة «غفعات هأولبانا» يجب أن يكون «إما بأن تشتري الحكومة الأرض (لصالح المستوطنين) أو إخلاء السكان (أي المستوطنين)». وأضاف أنه يحظر طرح مشروع القانون الذي يهدف إلى الالتفاف على قرار المحكمة العليا من أجل تشريع المباني المقامة على أراض فلسطينية بملكية خاصة.

لكن صحيفة «معاريف» أفادت أمس بأن نتنياهو عقد صفقة مع أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين والمستوطنين تقضي بأن يمنح نواب التحالف حرية تصويت في الكنيست على مشروع قانون يشرع البناء على أراض بملكية فلسطينية خاصة والالتفاف على قرار المحكمة العليا، ما يعني سن القانون بأغلبية كبيرة، وفي المقابل يعارض نتنياهو نفسه مشروع القانون. ويعتبر نتنياهو، حسب الصحيفة، أنه بذلك «سيخرج نظيفا» من الناحية العامة وأمام المجتمع الدولي بينما يحصل المستوطنون على مرادهم، وتبقى المباني في مستوطنة «غفعات هأولبانا» على حالها.

ويذكر أن المحكمة العليا الإسرائيلية أصدرت قرارا يقضي بهدم المباني الخمسة في المستوطنة في موعد أقصاه الأول من تموز المقبل، بعد أن أثبت تحقيق أجرته الشرطة الإسرائيلية أن الأرض المقامة عليها المباني هي أرض يملكها مواطنون فلسطينيون من قرية دورا القرع وبحوزتهم وثائق ملكية.

كذلك تبين من تحقيق الشرطة أن الوثائق التي قدمها المستوطنون إلى المحكمة حول شراء الأرض هي وثائق «غير سليمة» وأن المستوطنين، عمليا، اشتروا الأرض من شخص لا يملكها. وكانت المحكمة العليا قد أصدرت قرارا بهدم المباني الخمسة قبل عام وتعهد نتنياهو شخصيا بتنفيذ أمر المحكمة بحلول الأول من أيار الحالي، لكنه تراجع عن تعهده هذا.

ووجه قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية انتقادات شديدة إلى الحكومة الإسرائيلية بسبب عدم انصياعها لقرارات المحكمة والامتناع عن تنفيذها، وذلك خلال نظر المحكمة، أمس الأول الأحد، في التماس ضد شق طريق إلى مستوطنة في أراض بملكية فلسطينية خاصة.

ونظرت المحكمة العليا في التماس قدمته المواطنة الفلسطينية شهرات أبو شريفة، من سكان قرية كفر الديك في محافظة سلفيت في الضفة الغربية، التي طالبت بوقف أعمال بناء في مستوطنة «عيلي زهاف» لأن الآليات المستخدمة في أعمال البناء هذه شقت طريقا في أرضها من دون إذنها.

ونقل الموقع الالكتروني لصحيفة «هآرتس» عن ممثل النيابة العامة قوله، خلال جلسة المحكمة، إنه في حال اتضح أن الحديث يدور على أرض بملكية خاصة فإنه سيتم وقف استخدام الطريق. لكن بعد أن اتضح أن الأرض بملكية أبو شريفة غيرت النيابة موقفها. وطلب ممثل النيابة العامة، المحامي أوري كيدار، السماح باستخدام الطريق التي تم شقها في أراضي أبو شريفة بادعاء عدم وجود بديل آخر، وأن من شأن ذلك أن «يلحق ضررا بالذين اشتروا الشقق» في المستوطنة.

وعلى أثر ذلك وجهت قاضية المحكمة العليا، مريم ناؤور، انتقادات إلى أداء الحكومة الإسرائيلية في الموضوع وقالت لكيدار إن «الدولة قلبت مواقفها هنا». من جانبه طالب ممثل النيابة العامة مهلة لمدة سنة على الأقل من أجل اقتراح بدائل للطريق. وتساءلت القاضية إستير حيوت «لماذا يستغرق اتخاذ قرارات مهنية وقتا طويلا؟ لماذا لا يمكن تزويدنا بجدول زمني خلال فترة معقولة؟». وفي نهاية المداولات أصدر القضاة أمرا احترازيا بأن تعلل الدولة سبب عدم إيقاف استخدام الطريق، وفي الوقت نفسه أرجأوا إصدار قرار بشأن التماس أبو شريفة لمدة شهر.

وعقد نتنياهو اجتماعا، يوم الجمعة الماضي، تم تخصيصه للبحث في كيفية الامتناع عن تنفيذ قرار المحكمة العليا بشأن إخلاء وهدم المباني الخمسة في مستوطنة «غفعات هأولبانا» بحلول الأول من تموز المقبل، وسط دعوات من الوزراء وأعضاء كنيست من أحزاب اليمين لسن قانون غايته الالتفاف على قرارات المحكمة العليا.

وفي غضون ذلك تراجعت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين عن تأييد مشروع قانون يقضي بفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية بعد تدخل نتنياهو وذلك تحسبا من رد الفعل الأميركي والأوروبي.

وذكرت تقارير إسرائيلية أنه خلال التصويت في اللجنة الوزارية على تأييد الحكومة لمشروع القانون، أمس الأول، تبين لرئيس اللجنة ووزير العدل، يعقوب نئمان، أن ٩ من أصل ١٠ وزراء في اللجنة قد عبروا عن تأييد مشروع القانون الذي طرحته عضو الكنيست ميري ريغف من حزب الليكود.

وبعد أن أيقن نئمان أن اللجنة ستصادق على مشروع القانون بأغلبية كبيرة جدا أوقف اجتماع اللجنة الوزارية وحاول إقناع ريغف بإرجاء التصويت لكنها رفضت ذلك. وتوجه نئمان إلى نتنياهو وأطلعه على الوضع، وعندها وجه الأخير رسالة إلى جميع الوزراء تأمرهم بمعارضة مشروع القانون.

وكان تأييد اللجنة الوزارية للقانون سيؤدي إلى طرحه على الكنيست هذا الأسبوع وسنه، الأمر الذي كان سيتسبب بإحراج حزب كاديما، الذي انضم إلى الحكومة الأسبوع الماضي، وبدخول إسرائيل في مواجهة سياسية مباشرة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لكون القانون يتنافى مع القانون الدولي وينسف كافة احتمالات التوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي أعقاب أوامر نتنياهو عارض ٩ وزراء مشروع القانون، وأيده وزير واحد هو وزير السياحة، ستاس مسيجنيكوف، من حزب «إسرائيل بيتنا».

نتنياهو سيطرح خطة لزيادة عدد الأفراد العاملين في الشرطة الإسرائيلية!

عالم اجتماع: المجتمع الإسرائيلي آخذ في التحول أكثر فأكثر إلى مجتمع بوهيمي وفظ وغير اجتماعي

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، الأسبوع الفائت، أنه سيطرح على الحكومة في غضون أسبوعين خطة تنص على زيادة عدد الأفراد العاملين في شرطة إسرائيل، وخصوصاً في المنطقة الشمالية، والمدن والبلدات العربية.

وجاء إعلانه هذا في إثر وقوع عدة عمليات قتل في الفترة القليلة الفائتة، ولا سيما في بعض القرى والبلدات العربية، وفي مدينة بئر السبع، ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء.

كما أعلن نتنياهو أن الحكومة في إطار عملها على سن «قانون المساواة في تحمّل الأعباء» المزمع أن يحلّ محل «قانون طال» الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) من الخدمة العسكرية، ستسعى لزيادة أعداد الشبان العاملين في جهاز الشرطة لدى انخراطهم في مشروع الخدمة المدنية.

وأكد أيضاً أنه ما زال ملتزماً بمواصلة مكافحة الجريمة ومظاهر العنف الخطيرة مشيراً إلى أن الحكومة برئاسته كانت قد أقرت في تشرين الثاني ٢٠٠٩ خطة وطنية تقضي بتقليص استهلاك المشروبات الكحولية نظراً إلى ما تلحقه من أضرار بالفتية والشبان. ونوه إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات في إطار هذه الخطة.

وأوضح رئيس الحكومة أنه يمنح الدعم الكامل لقائد الشرطة العام وأفراد الشرطة ووزير الأمن الداخلي في الكفاح الصعب والحيوي الذي يخوضونه لمكافحة الجريمة وأعمال العنف. وأضاف أن المعطيات التي طُرحت على اجتماع الحكومة قبل أسبوع أثبتت نجاح الإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة الجريمة.

وفيما يتعلق بازدياد ظواهر العنف في المجتمع الإسرائيلي قال عالم الاجتماع البروفسور عوز ألموغ، المتخصص في تحليل الجوانب الاجتماعية والسلوكية للشخصية الإسرائيلية، إن جذر المشكلة غير كامن في العنف بالذات، وإنما بالأساس في تحول المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر إلى مجتمع بوهيمي وفظ وغير اجتماعي.

وأضاف أن هناك عدة أسباب يمكنها أن تفسر تفاقم ظواهر العنف، أولها الحدة والفظاظة التي تسم أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تنحو إلى تضخيم مظاهر الخشونة لأغراض تتعلق بنسب المشاهدة والقراءة (ريتينغ)، حيث تحولت العدوانية العلنية والمستترة إلى روتين مألوف في برامج الحوار والواقع والترفيه على اختلاف أنواعها، وحتى في الدعايات وبرامج الأطفال. كذلك فإن للثورة العلمية تأثيرًا على انتشار ما يسميه آفة الانعزالية الاجتماعية، فالشخص الذي ينكشف ويشاهد يوميا كوارث ومآسي في البلاد والعالم، يصبح بمرور الزمن غير مبال تجاه مظاهر الظلم والمعاناة. وفضلا عن ذلك فإن المجتمعات العصرية تدرب مواطنيها على استبدال المشاعر بسرعة الضغط على الزر. وفي عالم مشبع بوسائل الاتصال والإعلام يغدو الفارق بين الخيال والواقع باهتا وغير واضح.

وزاد ألموغ: لا بد من القول أيضا إن النزاع العسكري المستمر يجد انعكاسا له على المستوى السلوكي. وبرأيه فإن «الإرهاب يجبر المجتمع الإسرائيلي على إرسال أبنائه الشبان للقيام بمهمات أمنية (عسكرية) غير سهلة، مرتبطة باستخدام القوة والعنف. ومع أن العنف العسكري مراقب ومبرر من الناحية الأخلاقية، إلا أنه يترك بصمة بعيدة المدى من التأثيرات المتراكمة التي تجد تعبيرا لها في سلوك عدواني للفرد في الحياة اليومية».

وختم ألموغ: بالإضافة إلى الأسباب التي أشرت إليها، هناك عامل مهم آخر يؤثر أكثر من أي شيء على تفاقم عدم اجتماعية المجتمع الإسرائيلي، يطلق عليه «الرأسمالية الجشعة». صحيح أن ثقافة السوق الحرة عادت علينا بالوفرة والرفاه، لكنها تحمل معها مكاره وآفات بيئية، تتمثل في المنافسة الشرسة والطمع والجشع والخداع والنفاق وحب التملك، فضلاً عن الفجوات الاجتماعية، ومن هنا فإن العنف في مجتمع كهذا ما هو إلا البخار المتصاعد من القدر المضطرم، وهذا يتطلب معالجة جذرية للعلاقات بين أفراد المجتمع.

تهديد المؤرخ الإسرائيلي شلومو ساند بالقتل بعد صدور كتابه «اختراع أرض إسرائيل»!

* مركز مدار حصل على حقوق ترجمة الكتاب ونشره باللغة العربية *

تلقى المؤرخ اليساري الإسرائيلي البروفسور شلومو ساند، من جامعة تل أبيب، مغلفا احتوى على مسحوق أبيض ورسالة تضمنت تهديدات واضحة بقتله، وذلك في أعقاب صدور كتابه الجديد باللغة العبرية بعنوان «متى وكيف تم اختراع أرض إسرائيل؟».

وأفاد الموقع الالكتروني لصحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، بأن رسالة التهديد لساند وصلت إلى سكرتارية قسم التاريخ في جامعة تل أبيب، وقد وصفت المؤرخ بأنه «معاد للسامية» و«ظالم لإسرائيل»، وجاء فيها «لن تعيش وقتا طويلا».

وقال ساند للصحيفة: «فتحت الرسائل بشكل عادي وفجأة انتشرت من إحداها سحابة مع مسحوق. وأصبت بالهلع وألقيت الرسالة فورا وتم تسليمها إلى عناية ضابط الأمن والشرطة الذي أخذ المسحوق للفحص»، وتبين لاحقا أنه ليس مادة كيماوية.

وقدّر بأن التهديدات بقتله جاءت على أثر صدور كتابه الجديد.

وقال ساند «قبل ٤ سنوات، عندما نشرت الكتاب السابق الذي صدر بالعبرية بعنوان 'متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي؟' كانوا أقل جنونا من الآن».

ويبحث كتاب ساند الجديد في معنى الوطن، والأسباب التي تدفع أشخاصا إلى الموت من أجله، وسبب صراع الأمم على الحدود، بينما يهدف كتابه السابق إلى دفع فكرة أن إسرائيل يجب أن تكون دولة جميع مواطنيها اليهود والعرب وآخرين وذلك خلافا للهوية المعلنة لإسرائيل حاليا بأنها «دولة يهودية وديمقراطية».

يذكر أن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار باشر أخيرًا بترجمة كتاب ساند الجديد إلى اللغة العربية بعد أن حصل على حقوق نشره بهذه اللغة، وسوف يصدر في الصيف المقبل بعنوان «اختراع أرض إسرائيل». وكان كتابه السابق قد صدر بالعربية عن المركز بعنوان «اختراع الشعب اليهودي».

مراقب الدولة الإسرائيلية حقق مع نتنياهو في شبهات فساد للمرة الثانية!

خضع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لتحقيق أجراه معه طاقم من مكتب مراقب الدولة حول شبهات فساد تتعلق بتمويل سفر نتنياهو وزوجته إلى خارج البلاد، وهي القضية التي باتت تعرف باسم «بيبي تورز».

وكشفت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، عن أن التحقيق مع نتنياهو تم يوم الخميس الماضي. وترأس الطاقم مساعد مراقب الدولة لمحاربة الفساد وضابط الشرطة السابق ناحوم ليفي. وهذه هي المرة الثانية التي يخضع فيها نتنياهو للتحقيق في هذه القضية. وقد تم التحقيق معه في المرة الأولى في نهاية شباط الماضي، بعد أن كشف القضية المحلل السياسي في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي رفيف دروكر، قبل عام تقريبا.

ووفقا للصحيفة فإن نتائج التحقيق ليست معروفة بعد، لكن في حال وجد المراقب شبهات فساد فإنه سيحول تقريرا بنتائج التحقيق إلى المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، لكي يقرر بشأن فتح تحقيق جنائي ضد نتنياهو.

وأقر مكتب مراقب الدولة أنه أجرى جلسة تحقيق ثانية مع نتنياهو يوم الخميس الماضي، لكنه رفض إعطاء تفاصيل «كي لا يمس بالتحقيق». وقالت الصحيفة إنه تم التحقيق مع نتنياهو في مكتبه في وزارة الدفاع في تل أبيب، وأنه أجاب على جميع الأسئلة التي وجهها طاقم التحقيق إليه.

وأضافت الصحيفة أن نتنياهو لم ينف خلال التحقيق المعلومات الأساسية التي كشف عنها تحقيق الصحافي دروكر في القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، حول تمويل عدة سفرات لنتنياهو وزوجته إلى خارج البلاد في العام ٢٠٠٦ وعندما كان عضو كنيست ورئيسا للمعارضة. من جانبه قال نتنياهو إن جميع سفراته المذكورة كانت قانونية وجاءت بهدف تمثيل إسرائيل والدفاع عنها وتوضيح مواقفها في وسائل الإعلام الدولية خلال حرب لبنان الثانية وبعدها.

ووفقا لتحقيق الصحافي دروكر فإن الزوجين نتنياهو حصلا على تمويل مزدوج من جهتين مختلفتين لسفرة واحدة إلى الولايات المتحدة في أيلول العام ٢٠٠٦، وفي شهر آب من العام نفسه حصل نتنياهو على تمويل مزدوج، من الكنيست ومؤسسة «البوندز»، لسفرته إلى لندن برفقة زوجته ونجله.

وحقق مكتب المراقب مع عدد من مساعدي ومستشاري نتنياهو، الذين عملوا معه في العقد الأخير، وأدلوا بإفادات حول تمويل أسفار نتنياهو إلى خارج البلاد والجهات التي مولت هذه الأسفار. وفي المقابل سلم محامو نتنياهو مكتب المراقب وثائق وفواتير وسندات قبض متعلقة بأسفار نتنياهو وزوجته في محاولة لإثبات أنه لا يوجد عيب في أداء نتنياهو.

تغطية خاصة

التقاء مصالح حزبية وحسابات سياسية قطعت الطريق على الانتخابات المبكرة!

* كل جهات الائتلاف والمعارضة أظهرت عدم رغبة في الانتخابات المبكرة وسارعت لدفع عملية قطع الطريق عليها * الانتخابات المبكرة كانت ستسجل خسارة لكل الأطراف بما فيها التي كانت ستزيد قوتها الحزبية *

كتب برهوم جرايسي:

أجمع المحللون والمراقبون والسياسيون في إسرائيل على أن الكنيست لم يشهد في سنواته الـ ٦٤ الماضية مثل المناورة والأحداث التي شهدها في الأيام الأخيرة: مبادرة «مجهولة الهوية»- «لقيطة»- لحل الكنيست والتوجه إلى انتخابات، ثم وقبل دقائق من التصويت النهائي على حل الكنيست، يلتقي رئيس حزب المعارضة الأكبر برئيس الحكومة ليشكلا الحكومة الأوسع منذ حكومة العام ١٩٨٨- ١٩٩٠، وهذا ما عكس حالة التخبط في مواجهة الأسئلة التي طرحت أمام بنيامين نتنياهو في الأسابيع الأخيرة، وسعيه إلى حلها بأقل ضرر ممكن بالنسبة له.

تجدر الإشارة إلى أنه مع افتتاح الدورة الصيفية في اليوم الأخير من شهر نيسان الماضي، بات واضحا أن الكنيست يتجه إلى حل نفسه، ولكن السؤال الذي كان الأكثر انتشارا في أروقة الكنيست، وعلى مختلف المستويات السياسية والاستشارية والإدارية هو: من الذي يريد انتخابات كهذه، ومن هو المعني بها في هذه المرحلة؟ والجواب لهذا السؤال بقي مجهولا، فالكل يتهم الكل، وحتى عندما جرى الحديث عن تحديد موعد الانتخابات، أراد الائتلاف إجراءها في أسرع وقت، بينما المعارضة وبعض أطراف الائتلاف طلبت التأجيل قليلا لأسباب مختلفة.

وجاءت وفاة والد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو مناسبة للتلكؤ في عملية إقرار حل الكنيست، ما أعطى فرصة زمنية للبحث عن مخارج، ولكن كانت الايام تمر، وفرص التراجع عن حل الكنيست تقل، فيما سرت شائعات تتحدث عن احتمال إيجاد صيغة لمنع الانتخابات، لكن الشائعات كانت تتحدث عن مفاوضات بين أطراف الائتلاف وليس عن توسيع الحكومة بحزب كاديما، وخاصة على ضوء تصعيد شاؤول موفاز رئيس كاديما لهجته ضد نتنياهو واصفًا إياه بأنه «كذاب»، و«لن أدخل إلى حكومته».

أسئلة ساخنة

منذ أن تكاثر الحديث عن إجراء انتخابات مبكرة، كان يجري التركيز على ملفين ساخنين في أجندة الحكومة ينذران بتفجير الائتلاف، وهذا على الرغم من أن كل طرف في الائتلاف كان يبدي رغبته في إيجاد صيغة توافقية لواحد من هذين الملفين.

الملف الأول: هو الذي يحظى بشبه إجماع في الحكومة، ويتعلق بالبؤر الاستيطانية وكيفية التعامل مع قرارات المحكمة العليا القاضية بإخلاء بؤرة ميغرون، وإخلاء وهدم بيوت في بؤرتين أخريين، أهمهما حي «غفعات هأولبانا» الاستيطاني القريب من مستوطنة بيت إيل، في وسط الضفة.

والملف الثاني: هو انتهاء مفعول «قانون طال» الذي ينظم مسألة إعفاء الشبان اليهود الأصوليين (الحريديم) من الخدمة العسكرية، وحول هذا كان خلاف، إذ أن حزب «إسرائيل بيتنا» وخاصة صاحب القرار الأوحد فيه، أفيغدور ليبرمان، رأى في هذا الملف فرصة لكسب ورقة رابحة بيده للانتخابات المقبلة، ولهذا صعّد لهجته وقال إنه سيبادر إلى مشروع قانون يفرض الخدمة العسكرية على كل الشبان الأصوليين، في حين كان هناك ميل لدى نتنياهو وحزبه الليكود لإيجاد صيغة توافقية مع الأصوليين حول هذا الملف الساخن.

وهناك من وضع أسئلة أخرى، مثل مسألة التعامل مع إيران، وما يُعلن في إسرائيل عن نية حكومتها شن حرب على إيران، كما قيل إن نتنياهو يريد تنظيم وتعزيز ائتلافه قبل الانتخابات الأميركية المقبلة، تحسبا من فوز باراك أوباما بولاية ثانية، يمارس فيها ضغطا على حكومة إسرائيل.

وكان واضحا أن الاتجاه إلى انتخابات مبكرة لن يحل إشكالية هذين الملفين، بل سيتم نقلهما إلى الحكومة المقبلة، في الوقت الذي لم يكن أحد يعرف طبيعة الائتلاف المقبل.

في الاستطلاعات... الكل خاسر!

ربما أن عبارة «الكل خاسر» فيها شيء من المبالغة، ولكن القصد بـ «الكل» القوى المرشحة للحكم أو التي تدور في فلكه.

فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام المتتالية توافقا في المعطيات، فكلها أجمعت على أن القاعدة اليمينية المتشددة وفي مركزها حزب «الليكود» والتي حصلت في الانتخابات الماضية على ٦٥ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، ستخسر ما بين مقعد إلى أربعة مقاعد، وهذا عدد مصيري، وفي وضع كهذا يصبح كل نائب في هذا الائتلاف «سلطانا».

وهذه النتيجة كانت الخسارة الاولى لحزب الليكود، الذي كان وفق الاستطلاعات سيزيد قوته البرلمانية من ٣ إلى ٤ مقاعد، بمعنى أنه في حالة كهذه، فإن نتنياهو سيتجه إلى تشكيل حكومة جديدة في موقع أضعف من الدورة الحالية.

كذلك فإن حزب «إسرائيل بيتنا»، الذي أظهر في استطلاعات الرأي في الفترة السابقة ثباتا في قوته، ١٥ مقعدا، تبين أنه سيخسر بعضا من مقاعده، من مقعد واحد إلى أربعة مقاعد، وهذه بالنسبة لليبرمان ضربة معنوية، إذ كان سيهبط من خانة الحزب الثالث في الحلبة البرلمانية إلى الرابع والخامس.

وحال الخسارة كان من نصيب باقي أحزاب الائتلاف تقريبا، وخاصة حزب «شاس» الأصولي الشرقي، بسبب كثرة الحديث عن احتمال حدوث انشقاق فيه، يقوده من الخارج الوزير الأسبق آرييه درعي.

كذلك، فإن وزير الدفاع إيهود باراك كان سيختفي هو وحزبه «عتسماؤوت» عن الخريطة السياسية كليا.

وحال الخسائر كانت في المعارضة أيضا، فحزب كاديما كان مرشحا لخسارة نصف مقاعده الـ ٢٨ وأكثر، ليهبط من الحزب الأول برلمانيا إلى المرتبة الثالثة وحتى الرابعة، في حين أن حزب «العمل» بقيادة شيلي يحيموفيتش، كان سيزيد قوته من ١٣ مقعدا في الانتخابات السابقة، وقبل الانشقاق، إلى نحو ١٨ مقعدا، ولكن هذا الفوز الذي يحتاجه كليا حزب العمل ليعود إلى المرتبة الثانية، سيضعه في خانه مربكة، فإما سيكون حزب ظل في حكومة نتنياهو المقبلة، أو سيكون حزبا «معارضا» أمام ائتلاف واسع.

ومن الخارج تبين أن هناك حزبا واحدا سيربح، وهو حزب الصحافي يائير لبيد، الذي منحته سلسلة استطلاعات الرأي بالمعدل ١١ مقعدا، ولكن هذا حزب فقاعة صابون، تماما كما كان مع والده يوسف لبيد الذي أعاد في العام ١٩٩٩ تشكيل حزب شينوي وحصل على ٦ مقاعد، ملوحا بالملف العلماني، وليرتفع في العام ٢٠٠٣ إلى ١٥ مقعدا ويختفي كليا عن الساحة في انتخابات ٢٠٠٦، حينما لم يتجاوز نسبة الحسم ٢ر٥٪.

أحداث يومين...

قبل يوم من حل الكنيست، أنهى نتنياهو أيام الحداد على والده، وتوجه في يوم الأحد ٦ أيار الحالي إلى مؤتمر حزب الليكود، طالبا ثقته ليكون رئيسا مؤقتا لمؤتمر الحزب، كي يضع بيده صلاحيات تتعلق بشكل تركيب القائمة، وهناك تلقى إهانة من جناح المستوطنين والمتشددين، الذي عارضه تخوفا من أن يقرر ضمان مقاعد لإيهود باراك ووزرائه على لائحة الحزب، وكان هذا إنذارا أوليا بأن نتنياهو لن يكون بإمكانه السيطرة كليا على كل لائحة الحزب للانتخابات المقبلة.

نتنياهو وموفاز: زواج «المصلحة».

في اليوم التالي، وكان يوم الاثنين، أقرت حكومة نتنياهو التقدم بمشروع قرار لحل الكنيست، وبالفعل في ساعات المساء بدأ التصويت عليه وعلى قرارات مشابهة قدمتها كل الكتل البرلمانية.

وخلال الساعات الأولى من البحث رفضت المحكمة العليا طلب حكومة نتنياهو تأجيل هدم أربعة مبان في مستوطنة بيت إيل، وبدأ نتنياهو يشعر بالضغط أكثر، وخاصة حينما سمع تقارير تتحدث عن أن الانتخابات ستجري على مشاهد هدم بيوت في المستوطنات، وهذا آخر شيء يتمناه في هذه المرحلة.

في تلك الساعات، وكما قرأنا في وسائل الإعلام، كانت الاتصالات تجري على قدم وساق بين نتنياهو وموفاز، منها المباشرة، ومنها عبر قنوات المستشارين وأعضاء كنيست، لتتفاجأ الحلبة السياسية، والأهم الحلبة الإعلامية، في الساعة الثانية والنصف قبل فجر يوم الثلاثاء، بالإعلان عن وقف مشروع حل الكنيست قبل وقت قليل جدا من عرضه على الهيئة العامة، بسبب الاتفاق بين نتنياهو وموفاز.

حسابات نتنياهو موفاز

كما ذكر، فإن نتنياهو أصلا لم يكن معنيا بانتخابات مبكرة، ولكن كما يبدو في مرحلة ما اعتقد أنها فرصة سانحة لتعزيز قوته، كما فعل سلفه في الحزب أريئيل شارون حينما بادر في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى حل الكنيست والتوجه إلى انتخابات مبكرة في مطلع العام ٢٠٠٣، وحقق فيها فوزا كبيرا وضاعف عدد مقاعد حزبه يومها.

ولكن الاستطلاعات المعلنة وغير المعلنة أظهرت لنتنياهو أنه سيخسر من قاعدته اليمينية المتشددة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه علم أن هذه الملفات الساخنة كانت ستنقل إلى حكومته الثالثة، لتبدأ عملها بأزمات، تجعلها حكومة قلاقل لن تعمر طويلا، خاصة وأن مركبات الحكومة التالية كانت ستكون أكثر تعقيدا من الحالية، بسبب كثرة الأحزاب الوسطية من حيث حجمها البرلماني، وكل حزب يريد لنفسه حقائب دسمة.

في المقابل فإن موفاز كان يعرف أن الانتخابات ستقوده إلى الهاوية، فحتى وإن كان وضعه الميداني مغايرا بعض الشيء لما تتنبأه استطلاعات الرأي إلا أن كثرة الاستطلاعات ستخلق انطباعا يفتح الابواب لقطاعات كبيرة من المصوتين للهرب من المركب الغارق الذي اسمه كاديما.

لقد واجه نتنياهو وموفاز الكثير من الانتقادات، واتهما بأنهما يتبعان سياسة غير نظيفة، وهناك من أراد تذكير الحلبة السياسية بما جرى في العام ١٩٩٠ حينما حاول رئيس حزب العمل في حينه شمعون بيريس الانقلاب على رئيس حكومته رئيس الليكود في حينه إسحاق شمير، وأطلق على تلك المناورة اسم «المناورة النتنة».

لكن في قرارة نفوس المنتقدين كان هناك «فرح وسرور»، فهذا التحالف عاد بالربح على غالبية الشركاء وأيضا على المعارضة، فالشركاء تجنبوا انتخابات غير مرغوبة وغير مطلوبة أصلا، أما حزب العمل فقد وجد نفسه فجأة، بمقاعده الثمانية التي أبقاها باراك له، يتحول إلى حزب «المعارضة الأول».

الحسابات السياسية والاقتصادية من وراء إلغاء الانتخابات المبكرة!

*قوى سياسية واقتصادية تحرك حكومة نتنياهو سعت إلى منع الانتخابات المبكرة * حكومة واسعة لتسيير المصالح وإغلاق ملفات مشتعلة قبل الانتخابات المقبلة *هل سيكون الائتلاف الجديد مقدمة لإعادة الوحدة بين الليكود وكاديما؟*

ليس من المبالغة القول إن الحسابات السياسية والاقتصادية هي الأساس لآخر التطورات في الحلبة الحزبية الإسرائيلية، وهي تشكل الجانب الحاسم، أكثر من الحسابات الشخصية، ولكنها المغيبة قصدا عن الواجهة، وحتى عن التحليلات، لأن أصحابها ليسوا معنيين بالظهور ويفضلون البقاء وراء كواليس الحكومة لدفع مصالحهم.

فعلى المستوى السياسي، تعتبر قوى اليمين المتشدد أن الحكومة الحالية هي الأفضل في تاريخ إسرائيل بالنسبة لها، وبشكل خاص من حيث الاستيطان، وفي العقدين الأخيرين هي الحكومة الأفضل التي غيبت بشكل شبه كلي ملف العملية التفاوضية، ولهذا فإن قوى اليمين لم تكن معنية بإنهاء ولاية هذه الحكومة قبل موعدها القانوني وتريد لها الاستمرار لإنهاء الكثير من المشاريع الاستيطانية.

والقوة الثانية، وهي القوة الخفية أكثر من غيرها، تتمثل في كبار أصحاب رأس المال والمسيطرين على الاقتصاد الإسرائيلي، فهذه القوة ساعدت على وصول نتنياهو إلى الحكومة في العام ٢٠٠٩، بسبب سياسته الاقتصادية الصقرية، وترى أن الاقتصاد الإسرائيلي حصين في وجه الأزمات الاقتصادية العالمية، كما حصل في أزمة العامين ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، ومعطيات الاقتصاد الإسرائيلي جيدة نسبيا، مقارنة مع معطيات اقتصاد الدول المتطورة، من حيث نسب النمو والبطالة، والأهم الأرباح التي تحققها الشركات الكبرى.

وهذه القوة تعرف أن الدخول إلى أجواء انتخابات سيقود إلى حالة عدم استقرار سياسي، يقود إلى عدم استقرار اقتصادي، وخاصة إذا ما أقدمت الحكومة على خطوات لفك الحزام قليلا، وزيادة العجز في الميزانية العامة لإسكات الشرائح الوسطى على وجه الخصوص، وهو الأمر الذي حذر منه محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر.

في نفس الوقت رأت هذه القوة أن أي حالة عدم استقرار، ستقلل من حصانة الاقتصاد في وجه الأزمات الاقتصادية المتصاعدة في أوروبا، وكما يبدو فإن إسرائيل تتخوف من هذه الأزمات أكثر من الأزمة التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة، نظرا لتنوع وتشعب الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا.

ولهذا فإن هذه القوة على الأغلب لعبت دورا من وراء الكواليس لإقناع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بعدم المغامرة في انتخابات مبكرة، يكون ثمنها حكومة أقل استقرارا من الحكومة الحالية، ويكون فيها شركاء جدد، يريدون كسب أوراق سياسية اجتماعية، على شكل إرضاء جزئي للشرائح الوسطى، وبعض الشرائح الفقيرة والضعيفة، على حساب سياسة اقتصادية محافظة.

حكومة واسعة مرشحة لأن تتقلص

أخطأ نتنياهو حينما قال أمام الكنيست إنه بات يقود الائتلاف الأكبر في تاريخ الكنيست، إذ أنه بالفعل من أكبر الائتلافات، ولكن قبله كان الائتلاف بين حزبي الليكود والعمل من العام ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠، وكان يرتكز على ٩٧ نائبا، ويضم أحزابا دينية، في حين أن ائتلاف نتنياهو يضم اليوم ٩٤ نائبا.

وأمام ائتلاف كهذا، فإن لنتنياهو حسابات أخرى، فأمامه اليوم فرصة إنهاء ملف تجنيد الأصوليين اليهود (الحريديم) بحلول وسطية، بعيدة عن دخول مواجهة صدامية مع جمهور الحريديم، بما يضر النسيج وحالة التعايش في داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل، الذي يتعايش مع سلسلة من الأزمات المرشحة للانفجار مستقبلا، خاصة في مسألة التعامل مع الحريديم، الذين من المتوقع أن يشكلوا بعد أقل من ٢٠ عاما ما بين ٣٣٪ إلى ٣٥٪ من مجمل اليهود في إسرائيل، و٢٧٪ من مجمل السكان.

ويريد نتنياهو بهذا، ومعه المؤسسة الحاكمة، والحركة الصهيونية، تجنب مسار الصدام الذي يريده أفيغدور ليبرمان، لاعتبارات سياسية، ولهذا فإن السيناريو المتوقع أن يتم التوصل إليه على الأغلب هو صيغة توافقية مع الحريديم، في عدة مسارات، مثل، اندماج تدريجي للحريديم في ما يسمى بـ «الخدمة المدنية»، وتوجيه مجموعات صغيرة للانخراط طوعا في الجيش، وعلينا أن نذكر أن عدد الشبان والشابات الحريديم الذين يبلغون سن الـ ١٨ في هذه السنوات، ما بين ١٨ ألفا إلى ٢٠ ألفا، وفق التقديرات، وهذا العدد في تزايد مستمر بوتيرة عالية مع تقدم السنين.

وحل كهذا، من شأنه أن يدفع بحزب «إسرائيل بيتنا» إلى خارج الحكومة، إلا أن خروجا كهذا لن يؤثر على مستقبل الحكومة، لكن في هذه المسألة بالذات ستتداخل عدة عوامل تؤثر على مستقبل شراكة ليبرمان في الحكومة منها قضية لائحة الاتهام ضده، التي كما يبدو ستحسم بالتزامن مع التوصل إلى صيغة بشأن تجنيد الأصوليين.

وبطبيعة الحال فإن أجندة الحكومة لن ترتكز على بند واحد، فهذه الحكومة عليها بعد شهرين ونصف الشهر البت في العناوين العريضة للميزانية العامة للعام ٢٠١٣، كما أنها أخذت على عاتقها إعداد مشروع لتغيير طريقة الانتخابات وأنظمة الحكم، وهذا مشروع شائك فيه الكثير من التعقيدات متعلقة أساسا بتعقيدات تركيبة المجتمع اليهودي في إسرائيل، في حال تم طرح فكرة انتخابات جزئية إقليمية ورفع نسبة الحسم، لأن المتضرر من أنظمة كهذه لن يكون العرب في إسرائيل وحدهم.

أما من حيث ملف العملية التفاوضية، فقد قال شاؤول موفاز في المؤتمر الصحافي المشترك مع نتنياهو، وبصيغة حذرة: هذه الحكومة ستحاول دفع العملية التفاوضية، بمعنى أنه لم يطرح أفكارا جديدة تشجع على استئناف المفاوضات، ولهذا فإن المتوقع من حكومة كهذه الحفاظ على الوضع القائم، بمعنى حالة الجمود.

في المقابل يظهر حديث عن أن ائتلافا كهذا سيمنح نتنياهو حرية حركة أكثر من أي وقت سابق بشأن التعامل مع إيران، وحتى هناك من راح يفترض أن نتنياهو سيستغل الائتلاف الواسع من جهة، وانشغال الولايات المتحدة بالانتخابات الأميركية، لشن هجوم على إيران، ولكن احتمالات أن تنشط إسرائيل عسكريا ضد إيران بشكل منفرد ضعيفة، نظرا للأوضاع العالمية وحاجة إسرائيل للأخذ بالحسبان مسألة رد الفعل ومواجهته.

خمول برلماني ومستقبل كاديما

أمام قاعدة ائتلافية كهذه، فإن العمل البرلماني سيتلقى ضربة جديدة، إذ أن المعارضة المؤلفة من ٢٦ مقعدا، منها أربعة مقاعد تدور في فلك الحكومة (الاتحاد الوطني)، ستكون أضعف ما يمكن لتحريك شيء، فأصلا المقاعد الـ ٢٢ الأخرى منقسمة بالتساوي بين حزبي العمل وميرتس من جهة، والكتل الثلاث الناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل من جهة أخرى، وبين أطراف هذه المعارضة هناك تناقضات واختلافات تساهم أكثر في ضعف المعارضة أمام الائتلاف.

مع ذلك فإن الائتلاف مرشح لبعض مشاهد التمرد، وليس فقط خروج حزب «إسرائيل بيتنا» من الحكومة، بل نحن نشهد بعض حالات التمرد في حزب كاديما، وحتى الآن جرى الحديث عن خمسة نواب من أصل ٢٨ نائبا، جاهروا بمعارضتهم لانضمام حزبهم للحكومة.

وكان أكثرهم جرأة النائب طيفاييف، وهو من المهاجرين الجدد، الذي قال من على منصة الكنيست إنه يرفض هذا الائتلاف، ولهذا سيغادر القاعة ولن يصوت مؤيدا، على الرغم من أنه لم يكن تصويت امتناع في كاديما في قاعة الهيئة العامة للكنيست، إلا أننا سمعنا ثلاثة نواب آخرين بعد يومين من التصويت في الكنيست، يجاهرون بمعارضتهم، والنائبة الخامسة تحدثت عنها الصحافة الإسرائيلية وهي أوريت زوارتس.

وقد عقد في تل أبيب لقاء بين مجموعة من النواب الحاليين من عدة كتل، وشخصيات سياسية سابقة، من تلك المحسوبة على اليسار الصهيوني، وشارك في اللقاء ثلاثة من نواب كاديما، وهم نينو أبسيزادا وشلومو مولا، وهما معروفان بمواقفهما المعتدلة والمؤيدة للعملية التفاوضية، ويوئيل حسون، الذي كان حتى قبل سبع سنوات قائد شبيبة حزب الليكود، وعُرف بمواقفه اليمينية، إلا أنه عرض مواقف معتدلة فاجأت الكثير من الحاضرين.

وحذرت النائبة أبسيزادا من معسكر اليمين المتطرف، ودعت إلى لجمه، وعدم الانصياع إلى نواب مستوطنين متطرفين، مشددة على ضرورة دفع العملية التفاوضية.

أما النائب مولا، وهو من المهاجرين الأثيوبيين، ونجح في السنوات الأخيرة في اثبات شخصيته السياسية التي باتت الأكثر شعبية بين الأثيوبيين، فقال: لا يمكن فعل أي شيء في هذه الحكومة، لأن كل الميزانيات تتدفق على المستوطنات والاستيطان. وأضاف: حينما نطالب بتحويل ميزانيات لأطفال في ضائقة يقولون لنا لا توجد ميزانيات، ولكن من أجل بناء بؤرة استيطانية قرب مدينة نابلس المحتلة فإنهم يجدون الأموال.

أما النائب يوئيل حسون، الذي ذكرنا أنه فاجأ الحضور بمواقفه، فقد وجه انتقادا واضحا لنهج اليسار الصهيوني، الذي تمسك بحملة الاحتجاجات الشعبية بسبب غلاء المعيشة، وغيّب الاهتمام بعملية السلام، وقال إن دفع عملية السلام أهم من سعر «جبنة الكوتيج» وهي من الأجبان الغالية الثمن، ومن نصيب الشرائح الميسورة.

وتعزز هذه التصريحات الأنباء التي ظهرت في الأيام الأخيرة حول احتمال حدوث انشقاق في حزب كاديما تقوده رئيسة الحزب السابقة تسيبي ليفني، ومعها رئيس المجلس المركزي للحزب حاييم رامون، الذي استقال من منصبه بعد يوم من انضمام كاديما للحكومة، ومعهما شخصيات أخرى، وأعضاء كنيست.

وأمام وضع كهذا، جرى في الأيام الأخيرة حديث عن سعي حزب الليكود الحاكم إلى الغاء قانون بادر له قبل ثلاث سنوات من أجل إفساح المجال لشاؤول موفاز في حينه بالانشقاق عن حزبه والانضمام إلى حكومة نتنياهو، وكما يبدو يتخوف نتنياهو اليوم من أن ما «طبخه» في حينه لتسيبي ليفني، سيذوق طعمه موفاز ذاته. ومن السابق لأوانه الحديث عن انشقاق في حزب كاديما ولكن قد نشهد حالات تمرد في داخل الكتلة.

في المقابل، فإن ثمة سيناريو جديدا علينا أن نأخذه بعين الاعتبار، وهو احتمال انتهاء الدورة الثامنة عشرة للكنيست، بإعادة الوحدة بين حزبي الليكود وكاديما، ليظهر من جديد في إسرائيل الحزب القوي الذي يجرف ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من مقاعد البرلمان، وهو مشهد لم يعرفه الكنيست منذ العام ١٩٩٢. وهذا سيناريو يبقى مطروحا.

أخيرًا، على الرغم من أننا أمام أكبر ائتلاف حاكم منذ ٢٢ عاما، من المتوقع أن تكون هذه الحكومة حكومة تسيير مصالح، وحكومة إغلاق ملفات قبل الانتخابات المقبلة، وذلك كي لا تشعل أجندة الحكومة التي ستفرزها الانتخابات المقبلة، وتجعلها حكومة قلاقل منذ يومها الأول.

من نشاطات «مركز مدار»

صدور العدد ٤٥ من فصلية «قضايا إسرائيلية»: محور خاص عن حركة الاحتجاج الاجتماعي

(*) صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٤٥ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد محورًا خاصًا حول حركة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في الصيف الفائت (٢٠١١) تحت العنوان «الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل- حركة من دون معارضات حقيقية».

وساهم في المحور كل من يهودا شنهاف («الكرنفال- احتجاج اجتماعي بلا معارضات»)، وداني فيلك وأوري رام («صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها - حتى الآن-. تحليل سوسيو- سياسي»)، وخيراردو لايبنر («فصل الصيف الإسرائيلي الذي كان والفصول التي قد تأتي...»)، وهشام نفاع («الصيف الإسرائيلي»: احتجاج أسير «الإجماع القومي» أربكَ المواطنين الفلسطينيين).

وضم المحور ترجمة عربية للمقاطع الرئيسة من تقرير «اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي الاجتماعي» (لجنة تراختنبرغ) الذي نشر تحت عنوان «نحو بلورة مجتمع إسرائيليّ أكثر عدالة».

كما يضم العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع أوري أفنيري، الصحافي الإسرائيلي المخضرم وأحد أبرز الناشطين السياسيين وعضو الكنيست الأسبق، يطرح فيها روايته التاريخية فيما يتعلق بعدة قضايا بينها الذاكرة؛ التطورات التي أدت إلى إقامة إسرائيل؛ الدور الذي لعبته المحرقة النازية في إسرائيل؛ حرب حزيران ١٩٦٧؛ التغيرات التي طرأت على فكر الحركة الصهيونية وغيرها.

وفي العدد مقالان عن «إستراتيجية نتنياهو التفاوضية: المصالحة مقابل التسوية السياسية إسرائيل» بقلم مهند مصطفى، وعن حدود «أرض إسرائيل» في التوراة (دراسة توثيقية) بقلم عمر أمين مصالحة.

وفي باب قراءات نشرت المجلة قراءة في كتاب يتناول بالتحليل علاقة إسرائيل بالاتحاد الأوروبي بقلم أمين دراوشة، وقراءة أخرى في كتاب حول سياسة إسرائيل الخارجية إزاء قوى صاعدة إقليميًا وعالميًا كبديل عن الولايات المتحدة بقلم تحسين يقين. وفي الباب نفسه قدّم مهند عبد الحميد قراءة في كتاب «اليهودي الحالي» لعلي المقري.

كما ضمت المجلة وثيقة حول الاعتقالات الإدارية وأوامر الإبعاد الإدارية في المناطق المحتلة صادرة عن «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، وزاوية «المكتبة» وفيها عرض موجز لعدد من الإصدارات الحديثة في إسرائيل.

ومما جاء في كلمة هيئة التحرير:

يضم هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» محورًا خاصًا حول حركة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١ تحت الشعار «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، بما اشتملت عليه وبما قد تحيل إليه في قادم الأيام. ويرى المشتركون في كتابة المقالات الخاصة لهذا المحور أن هذه الحركة لم تكن إيذانًا بثورة من شأنها أن تقلب إسرائيل رأساً على عقب، غير أنها أبرزت التصدعات التي يعاني منها النظام الصهيوني الرأسمالي، وربما مهدت الأرضية لحركات احتجاج مقبلة يمكن أن تؤدي إلى توسيع هذه التصدعات، وخصوصًا أن السياسة في إسرائيل، كما في الشرق الأوسط عامة، غير متوقعة. وأكد بعضهم أن هذا الاحتجاج الاجتماعي قدّم خيارات جديدة للعمل السياسي، وأوجد فضاءات ديمقراطية، بل وأعطى أيضًا شرعية لنشاط مجموعات راديكالية معينة. ومع ذلك لم يطرح هذا الاحتجاج معارضات اقتصادية- سياسية حقيقية، وحظي التيار المركزي فيه بإجماع قومي منقطع النظير، والإجماع بطبيعته يخفي ويموه خلافات سياسية وأيديولوجية وإثنية، ولذا فإن الإجماع على الاحتجاج أخفى مثلاً السمة السياسية والإثنية للاقتصاد الإسرائيلي. وفي سياق متصل يؤكد الصحافي والناشط السياسي أوري أفنيري، في سياق المقابلة الخاصة المطولة المنشورة في هذا العدد، من ضمن أمور أخرى، أن الإجماع القومي في أوساط الرأي العام الإسرائيلي بشأن مستقبل «عملية السلام» والذي أصبح الجميع في إسرائيل مقتنعين بموجبه بأن السلام لن يسود هنا أبدا لأن الفلسطينيين لا يرغبون فيه، يعني أن الواقع القائم فيما يتعلق بالصراع بين الجانبين غير مرشح لأن يتغير في المستقبل المنظور.

هذا، وابتداء من هذا العدد تولى الباحث والأكاديمي الدكتور رائف زريق إدارة تحرير مجلة «قضايا إسرائيلية».

ندوة خاصة حول حدود الحرية الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية

(*) عقد المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار في مقره في مدينة رام الله يوم الأحد ٢٠١٢/٥/٦ ندوة بعنوان: حركة «إم ترتسو» وحدود الحرية الأكاديمية في الجامعات الإسرائيلية، حضرها لفيف من الأكاديميين والإعلاميين والطلاب الجامعيين.

وقد أدارت الندوة الدكتورة هنيدة غانم مديرة «مركز مدار»، وشارك فيها الدكتور أيمن كامل إغبارية، والدكتور مهند مصطفى.

وقدم الدكتور مهند مداخلة حول الدور الذي تلعبه حركة «إم ترتسو» في الأكاديميا الإسرائيلية وخصوصا في كليات العلوم السياسية، موضحا أن هدف الحركة هو إعادة تعريف الصهيونية وامتلاكها من جديد بحيث يحدث تماه تام بين المفاهيم الصهيونية والمفاهيم اليمينية الاستيطانية، مبينا أن منطق الحركة هو الادعاء أن الصهيونية انتصرت عسكريا ولكنها لم تنتصر أخلاقيا، وهذا يتطلب الرقابة على مضامين التدريس والأبحاث المعرفية التي عليها أن تخدم المشروع الأخلاقي القومي الصهيوني وليس القيم والرفاهية الإنسانية.

أما الدكتور أيمن فقد قدم مداخلة بعنوان مقاربة في تحولات شرطية المعرفة في إسرائيل، موضحا تطور هذه الشرطية وخصوصا في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تشكل الحلقة الأضعف، بالنسبة لحركات مثل «إم ترتسو» في ظل النظام النيو- ليبرالي الاقتصادي المتبع في إسرائيل، حيث يتم النظر إلى الجامعات الإسرائيلية وكأنها يمينية اقتصاديا ويسارية سياسيا، وذلك من خلال خلق حالة من الخوف بحيث تتحول المراقبة على الإنتاج المعرفي من مراقبة تقوم بها الدولة أو منظمات المجتمع المدني إلى مراقبة ذاتية تتم في ظل مناخ من الخوف تخلقه حركات مثل حركة «إم ترتسو».

وفي نهاية الندوة أجاب المحاضران على أسئلة ومداخلات الحضور.

المشاركة في فعاليات أسبوع تشجيع المعرفة والإنتاج الثقافي في فلسطين

(*) بالتعاون مع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، نظم مركز يبوس الثقافي أسبوع تشجيع المعرفة والإنتاج الثقافي في فلسطين، وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ٨- ١٣ أيار ٢٠١٢ في مقر مركز يبوس الثقافي في القدس.

واشتمل الأسبوع على معرض لجميع إصدارات «مركز مدار» التي تزيد عن ١٥٠ عنوانا، وعلى ثلاث ندوات تحدث فيها باحثون وكتاب صدرت لهم كتب وتقارير عن المركز.

وكان موضوع الندوة الأولى «القدس في المخططات الإسرائيلية»، وتحدث فيها الدكتور يوسف جبارين عن «القدس في برامج التخطيط الإسرائيلية»، والكاتب أنطوان شلحت عن «القدس في الفكر السياسي الإسرائيلي».

وشملت الندوة الثانية قراءة نقدية في كتاب «نظام ليس واحدا» من تأليف عدي أوفير وأريئيلا أزولاي، وترجمة نبيل الصالح، وإصدار مركز مدار، قدمها كل من الدكتورة هنيدة غانم، والمحامي حسن جبارين.

وتمحورت الندوة الثالثة حول موضوع «المشهد الفلسطيني في السياق الإسرائيلي»، وتحدث فيها الباحث إمطانس شحادة عن «الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين في مناطق ٤٨»، والدكتور مهند مصطفى عن «السلوك السياسي للفلسطينيين».

وحضر الندوات الثلاث لفيف من المهتمين، كما شهد معرض إصدارات مدار إقبالاً ملحوظًا.

مقابلة خاصة مع رئيسة حزب ميرتس المعارض

عضو الكنيست زهافا غالئون لـ «المشهد الإسرائيلي»: لا أبني أي آمال على انضمام كاديما إلى الحكومة!

لا أرى أي احتمال لدفع عملية السلام قدمًا ما دام نتنياهو مصرًا على مطلبه بأن يعترف أبو مازن بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي

كتب ب. ضاهر:

تبيّن من الرسالة الجوابية التي بعث بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إلى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، يوم السبت الماضي، أنه ما زال متعنتا في مواقفه التي آلت إلى وصول المفاوضات بين الجانبين إلى طريق مسدودة.

وشدد نتنياهو في رسالته على استئناف المفاوضات «من دون شروط مسبقة»، في إشارة إلى رفضه وقف الاستيطان خصوصا.

كذلك طالب نتنياهو الجانب الفلسطيني بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

وخلت رسالة نتنياهو من أية افكار جديدة من شأنها أن تحرك عملية السلام المجمدة.

وتأتي هذه الرسالة بعد أيام من انضمام حزب كاديما إلى حكومة نتنياهو وتشكيل حكومة وحدة إسرائيلية واسعة، يتألف تحالفها من ٩٤ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضوا.

وكرر نتنياهو في رسالته إلى عباس شروطه لاستئناف المفاوضات رغم أن الاتفاق بين حزبي الليكود وكاديما على تشكيل حكومة الوحدة نص على العمل على دفع عملية السلام.

من جهة ثانية، ليس واضحا بعد ما هو تأثير تشكيل حكومة الوحدة على الموضوع الإيراني، وما إذا كان رئيس كاديما، شاؤول موفاز، سيكون عامل كبح يمنع نتنياهو ووزير الدفاع، إيهود باراك، من تنفيذ تهديداتهما بمهاجمة إيران. لكن تقارير إسرائيلية تخوفت، ونقلت عن وزراء إسرائيليين تخوفهم أيضا، من وجود تفاهمات بين نتنياهو وموفاز بشأن هجوم محتمل ضد إيران.

لكن في هذه الاثناء، أدى انضمام حزب كاديما إلى الحكومة إلى وجود معارضة صغيرة جدا في الكنيست، لا يتجاوز عدد نوابها ٢٦ نائبا. ويتوقع أن يؤدي هذا الوضع إلى إطلاق يد أحزاب اليمين في عمل الكنيست، وبينها سن قوانين معادية للديمقراطية.

وفي أعقاب تشكيل حكومة الوحدة تم تنظيم مظاهرات في مدن إسرائيلية، شارك فيها الآلاف، مساء السبت، ورفع المتظاهرون لافتات كتب فيها «الشعب يريد كنيست اجتماعيا» و«دولة الرفاه من أجلي وأجلك» و«نحن الأغلبية عدنا إلى الشارع» وصرخوا بشعارات «الشعب يريد العدالة الاجتماعية» و«كل الشعب معارضة».

ووجهت المحكمة العليا الإسرائيلية، خلال الأسبوعين الأخيرين، انتقادات إلى الحكومة الإسرائيلية على خلفية امتناعها عن تنفيذ قرارات متعلقة بأنشطة استيطانية في أراض بملكية فلسطينية خاصة. فقد امتنع نتنياهو عن تنفيذ تعهداته للمحكمة، من العام الماضي، بإخلاء مستوطنين من خمسة مبان في الحي الاستيطاني «غفعات هأولبانا» التابع لمستوطنة «بيت إيل»، بعد أن أكد تحقيقا أجرته الشرطة الإسرائيلية أن المباني مقامة على أراض يملكها مواطنون فلسطينيون من قرية دورا القرع. كذلك انتقدت المحكمة استمرار الحكومة بالسماح للمستوطنين بشق طريق في أرض بملكية فلسطينية خاصة لمرور شاحنات وآليات تعمل في بناء مساكن في مستوطنة «عيلي زهاف». وفي مقابل هذه الانتقادات، تبحث حكومة نتنياهو حاليا في سن قانون يهدف إلى الالتفاف على قرارات المحكمة العليا المتعلقة بالأنشطة الاستيطانية.

وحول هذه القضايا أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة مع رئيسة حزب ميرتس المعارض، عضو الكنيست زهافا غالئون.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هي انعكاسات انضمام حزب كاديما إلى حكومة نتنياهو على العملية السياسية مع الفلسطينيين؟

غالئون: «في الواقع أنا لا أرى وجود انعكاسات كثيرة. فنتنياهو ماض في طريقه وهو يطلق تصريحاته طوال الوقت، ولا أعتقد أن انضمام كاديما سيساهم في أي شيء في هذا السياق. وربما أن موفاز سيحاول رفع صوته بهذا الخصوص ويقول إنه يعمل من أجل دفع المفاوضات، لكن لا يوجد أمل باستئناف عملية السلام من هذه الأصوات. ونتنياهو سيستمر في تنفيذ ما يريده. وهؤلاء الأشخاص ليسوا مهتمين بالمفاوضات. وقرأت أنه أوفد مبعوثه الخاص، إسحاق مولخو، إلى الأردن، قبل شهر، وعندما تحدثوا هناك عن الأراضي المحتلة، قال مولخو إنها 'مناطق متنازع عليها'. لذلك فإنني لا أبني آمالا على انضمام كاديما إلى الحكومة».

(*) مولخو سلم الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، رسالة جوابية من نتنياهو، حول العملية السياسية. هل تضمنت رسالة نتنياهو شيئا جديدا؟

غالئون: «لم أر شيئا جديدا في هذه الرسالة. وطالما أن نتنياهو يصر على مطلبه بأن يعترف أبو مازن بإسرائيل على أنها دولة الشعب اليهودي، فإنه مع هذا الشرط، وليس مهما على ماذا سيتحدثون، لا أرى وجود احتمال للتقدم».

(*) ما هي انعكاسات تشكيل حكومة الوحدة الإسرائيلية على الموضوع الإيراني، وخصوصا فيما يتعلق بسياق التهديدات الإسرائيلية بشن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية؟

غالئون: «هذا سؤال جيد، لكن لا توجد لدي إجابة عليه. غير أن حكومة واسعة بهذا الشكل مع عدد كبير جدا من الجنرالات، وبينهم نتنياهو وباراك وموفاز و[وزير الشؤون الإستراتيجية موشيه] يعلون، ربما تكون حكومة خطيرة».

(*) هل توجد في تشكيل حكومة الوحدة هذه رسالة ما إلى الإدارة الأميركية؟

غالئون: «لست متأكدة من ذلك. وليس واضحا من سينتخب رئيسا في الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني المقبل، وأنا أعتقد أنه ستتم إعادة انتخاب الرئيس باراك أوباما. لكنني أعتقد أنه حتى اليوم لم يأبه رئيس حكومة إسرائيل نتنياهو بالرئيس الأميركي أوباما، على الرغم من أنه في خطاب بار إيلان رأينا أنه سعى إلى إلقاء خطاب يستجيب لحل الدولتين، لكن على أرض الواقع هو يفعل نقيض ذلك. وهو لا يقوم بأي خطوة باتجاه الفلسطينيين. وربما أن نتنياهو، بتشكيله حكومة وحدة، إنما يلمح لأوباما بأن لديه تحالفا واسعا للغاية وأن السياسة الإسرائيلية لا تعكس موقفه وحده وإنما تعكس موقف تحالف واسع جدا يضم ٩٤ عضو كنيست من أصل ١٢٠ عضوا. لكني أعتقد أن نتنياهو يتجاهل الرئيس أوباما حتى الآن».

(*) صرح نتنياهو وموفاز بأنهما شكلا حكومة الوحدة من أجل سن قانون بديل لقانون طال، ومن أجل تغيير طريقة الحكم. هل تتوقعين أن ينجحا في ذلك؟

غالئون: «أشك في ذلك. فأنا لا أعتقد أنهما سينجحان في تربيع الدائرة. وحتى لو تمكنا من سن قانون بديل لقانون طال فإن هذا ليس الأمر المهم فيما يتعلق بالحريديم. أعتقد أن هناك أمورا أهم متعلقة بالحريديم من تجنيدهم للجيش، مثل أن يتضمن جهازهم التعليمي مواضيع مثل العلوم واللغات، وأن يندمجوا في سوق العمل. وأعتقد أيضا أنه يجب إلغاء الوحدات الخاصة التي يخدم فيها الحريديم. وفيما يتعلق بتغيير طريقة الحكم فإني أستبعد أن يتمكنا من تمرير مشروع قانون في هذه القضية. وأعتقد أن هذه التعهدات، سواء بشأن تغيير قانون طال أو تغيير طريقة الحكم، لا تتعدى كونها مبررات لانضمام موفاز إلى حكومة نتنياهو وإظهار أن خطوة كهذه تعكس مصالح الجمهور في إسرائيل».

(*) وجهت المحكمة العليا في الأسبوعين الماضيين انتقادات إلى الحكومة بسبب امتناعها عن تنفيذ قرارات صادرة عن المحكمة، فيما يتعلق بالاستيطان، مثل هدم مبان في مستوطنة «غفعات هأولبانا». ومن الجهة الأخرى فإن الحكومة تبحث في سن قانون للالتفاف على قرارات المحكمة العليا. كيف تنظرين إلى أداء الحكومة الإسرائيلية في هذا الموضوع؟

زهافا غالئون

غالئون: «أعتقد أن هذه فضيحة حكومية. فهي كانت تعرف منذ البداية أن حي غفعات هأولبانا مقام في أراض بملكية فلسطينية خاصة وتعهدت بهدمه. والآن تراجعت عن تعهدها، وهذه فضيحة. وقد لاحقت المحكمة الحكومة وطالبتها مرة أخرى بهدم المباني في المستوطنة. وحقيقة أن الحكومة تحاول سن قانون تشريع البناء [الاستيطاني] غير القانوني في المستوطنات ينطوي على فضيحة أيضا بنظري، لكن هذه المرة تدخل المستشار القانوني للحكومة وأوضح لنتنياهو عدم قانونية هذا النشاط الاستيطاني. وإذا كانت الحكومة شجاعة بالقدر الكافي فإنها ستخلي غفعات هأولبانا. لكني لا أعتقد أنه توجد مصلحة للحكومة في ذلك لأن مصلحتها كامنة في إرضاء المستوطنين. لذلك أنا أشك في إمكانية أن تنفذ الحكومة قرار المحكمة العليا».

(*) بعد انضمام حزب كاديما إلى الحكومة أصبحت المعارضة صغيرة جدا ولا يصل عدد نوابها إلى ربع نواب الكنيست. وحتى أن المعارضة لن تتمكن من إرغام نتنياهو على حضور جلسة في الكنيست للبحث في سياسته، لأن ذلك يحتاج إلى توقيع ٤٠ نائبا. ماذا ستفعلون حتى الانتخابات العامة المقبلة؟

غالئون: «هذا صحيح. وهو وضع غير طبيعي لم يكن له مثيل منذ سنوات طويلة. لكن هذا الوضع لن يمنعنا من مواصلة التعبير عن مواقفنا، وبطرق أخرى أيضا».

(*) بالمناسبة، هل يتوقع أن ينشأ وضع يحدث خلاله انقسام في حزب كاديما، على خلفية معارضة عدد من أعضاء الكنيست من هذا الحزب الانضمام إلى حكومة نتنياهو؟

غالئون: «الحقيقة هي أنه لا توجد إمكانية قانونية للقيام بذلك الآن، ولا يوجد في كاديما ٧ أعضاء كنيست يؤيدون الانشقاق عن حزبهم كي يتمكنوا من الانسحاب وتشكيل كتلة برلمانية مستقلة. لذلك هذا سيناريو غير واقعي، حاليا».

(*) تظاهر آلاف الإسرائيليين في تل أبيب والقدس وحيفا، مساء يوم السبت الماضي. هل تتوقعين تجدد الاحتجاجات على غرار ما حدث في الصيف الماضي، وماذا ستكون مميزاتها؟

غالئون: «أعتقد أن الاحتجاجات ستعود، وستكون مختلفة عن احتجاجات الصيف الماضي. وبرأيي أن هذه لن تكون احتجاجات اجتماعية وإنما احتجاجات سياسية. كذلك لن تكون الاحتجاجات الآن بنفس حجم الاحتجاجات التي كانت هنا في الصيف الماضي».

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

أوراق إسرائيلية 57

المشهد الاسرائيلي مدار

"المشهـد" الاقتصـادي

إعـداد: برهوم جرايسي

البطالة تواصل ارتفاعها وتلامس نسبة ٧٪

*المعطيات الجديدة وفق طريقة احتساب البطالة المتبعة في الدول المتطورة وبدأت إسرائيل بإتباعها في العام الجاري

تقرير: الناتج القومي ازداد خلال عشرة أعوام بنسبة ٣٥٪ لكن حصة الأجيرين من النمو ارتفعت بنسبة ٢٣٪ فقط

طابور من العاطلين عن العمل أمام أحد مكاتب التشغيل... معطيات جديدة تؤكد ارتفاع نسبة البطالة في إسرائيل!

واصلت البطالة في إسرائيل ارتفاعها في شهر آذار الماضي لتصل إلى نسبة ٦ر٩٪ بعد أن كانت في شهر شباط بنسبة ٦ر٥٪، وهذا وفق طريقة احتساب البطالة الجديدة المتبعة في الدول المتطورة، والتي فرضت منظمة الدول المتطورة OECD على إسرائيل إتباعها.

وقد بين أول احتساب جديد ارتفاع البطالة بنسبة ٢٥٪ عن نسبتها وفق الحساب السابق، إذ أن الحساب الجديد أشمل ودائرته أوسع، وكما يبدو بدأ يشمل بلدات عربية كثيرة منكوبة بالبطالة بنسبة ضخمة تصل إلى ٢٠٪ وأكثر.

وقال مكتب الإحصاء المركزي في تقريره الأخير إن البطالة في شهر آذار كانت بنسبة ٦ر٩٪، بعد أن كانت في شهر شباط بنسبة ٦ر٥٪، وفي شهر كانون الثاني بنسبة ٦ر٧٪. كما يظهر من طريقة الاحتساب الجديدة أن نسبة المنخرطين في سوق العمل في الشريحة العمرية بين ١٥ عاما وحتى ٦٤ عاما بلغت ٧ر٥٨٪ في شهر آذار الماضي، مقابل ١ر٥٨٪ في الشهر الذي قبله- شباط.

ويقول مكتب الإحصاء إنه بدءا من مطلع العام الجاري، بدأ استطلاع المكتب يشمل شريحة من ٢١٥٠٠ شخص، من الشريحة العمرية السابق ذكرها، وتشمل مواطنين في إسرائيل وسياحا ومقيمين فيها منذ عام وأكثر.

وقد بيّن المسح الجديد أن نسبة البطالة ونسبة المشاركة في سوق العمل أعلى من النسب التي كانت تظهر في طريقة المسح السابقة، فمثلا حسب الطريقة السابقة، تبلغ قوة العمل في إسرائيل ٣ر٣١٢ مليون نسمة، ولكن حسب طريق المسح الجديدة فإن عددها يرتفع إلى ٣ر٥٦ مليون نسمة.

ويظهر أيضا أنه في الربع الاول من العام الجاري بلغت نسبة البطالة ٧ر٦٪ وفق الاحتساب الجديد مقابل ٨ر٦٪ في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١١، وتبلغ نسبة البطالة في الشريحة العمرية من ٢٥ عاما إلى ٦٤ عاما ٨ر٥٪ في الربع الأول من العام الجاري، كما أن نسبة المشاركة في العمل بين هذه الشريحة العمرية تبلغ ٦ر٧٧٪.

وبحسب التقرير فإن نسبة الذين عملوا في وظيفة كاملة في الربع الأول من العام الجاري انخفضت بـ ٢٪ مقارنة مع الربع الأخير من العام الماضي، وهذه النسبة تعني نحو ٥٣ ألف نسمة.

وبلغت نسبة العاملين في وظائف جزئية من بين سائر العاملين في الربع الأول من العام الجاري ٥ر٨٪، وبلغ عدد العاملين في وظائف جزئية بغير رغبة منهم، بمعنى اضطرارا نظرا لعدم وجود وظائف كاملة، ٩٧ ألف عامل.

ويرى محللون أن نسبة البطالة وطريقة الاحتساب الجديدة أوقفتا «عهد انخفاض البطالة» بحسب تعبير ملحق «مامون» الاقتصادي الذي يوزع مع صحيفة «يديعوت أحرونوت». وقال الملحق في تقريره إن المعطيات تشير إلى أن عدد المواطنين الذين يبحثون عن عمل في تزايد مستمر، وأنهم يضطرون إلى العمل في وظائف جزئية في حال وجدت، كما يظهر أن السوق لم يعد قادرا في هذه المرحلة على استيعاب عاملين جدد، ولاحظ تقرير الملحق ذاته أن البطالة ترتفع في جميع أنحاء البلاد باستثناء مدينة تل أبيب ومنطقتها الكبرى.

تقرير مركز أدفا

ونشر مركز أدفا في الأيام الاخيرة تقريره السنوي حول معدلات الرواتب في إسرائيل، وقال في تقريره إن الناتج القومي العام ارتفع في إسرائيل منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١١ بنسبة ٣٥٪، بمعنى نمو اقتصادي بهذه النسبة، وفي المقابل فإن معدلات الرواتب ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ٢٣٪ فقط.

ويقول التقرير إن حصة الأجيرين من الناتج القومي العام في العامين الماضيين بقيت منخفضة بنسبة ٦٣٪، مقابل ٦٩٪ في العقد الماضي، كما أن حصة أصحاب العمل بقيت على حالها بنسبة ١٣٪، ولكنها تبقى نسبة أعلى بكثير مما كانت عليه في العقد الماضي، ما بين ٨٪ إلى ٩٪.

وعلى مستوى المعطيات الملموسة، يقول التقرير إن حجم الناتج العام في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١١ نحو ١٩٦ مليار دولار لحوالي ٧ر٧٥ مليون نسمة في العام الماضي، ولو بقيت حصة العاملين من الناتج العام كما كانت عليه في العقد الماضي لكانوا استفادوا من أكثر من ١٢ مليار دولار إضافي.

ويقول مركز أدفا إنه في الماضي أضيف إلى سوق العمل الإسرائيلية نحو ٨٠ ألف وظيفة جديدة بغالبيتها وظائف كاملة، في حين بلغ معدل البطالة وفق طريق الاحتساب الجديدة ٥ر٦٪، وحسب طريقة الاحتساب السابقة نحو ٤ر٥٪.

ويستعرض التقرير جوانب من عدم المساواة في توزيع الثروات، ويقول إن نسبة واحد بالألف، وهي الشريحة الأكثر ثراء في إسرائيل، سيطرت على حوالي ٨ر٦٪ من مداخيل الأجيرين الصافية في إسرائيل، وحسب التقرير فإن هذه الشريحة ذاتها سيطرت على نسبة ١ر١٤٪ من مداخيل الأجيرين غير الصافية.

معطيات متفرقة

وبمناسبة الأول من أيار، يوم التضامن العالمي مع الطبقة العاملة، نشرت في الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية معطيات متفرقة حول أوضاع سوق العمل، ومن بينها أن الفوارق بين معدلات رواتب الرجال والنساء لا تزال كبيرة، إذ أن معدل رواتب النساء أقل بنسبة ٣٠٪ من معدل رواتب الرجال، ويتقلص الفارق لدى احتساب الراتب الأساس الذي يعتمد في إقرار التقاعد.

ونقرأ أيضا أن ٢٩٪ من العاطلين عن العمل اضطروا في العامين الماضيين إلى العمل في وظائف جزئية، بعد يأسهم من إيجاد وظائف كاملة.

كذلك فإن غالبية أصحاب العمل، أي ما بين ٥٥٪ إلى ٦٠٪ منهم، يرفضون استيعاب عاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة. كما أن رفض استيعاب أبناء الأعمار المتقدمة في ازدياد دائم، إذ حسب تقارير سابقة فإن صعوبة العثور على عمل جديد تبدأ من بدايات سن الأربعين، وتشتد ابتداء من عمر ٤٥ عاما وما فوق، بينما يعتبر عثور أبناء السنوات الأخيرة من الخمسين وما فوق على عمل شبه مستحيل.

شكل الميزانية العامة المقبلة لم يحسم!

*شكوك بشأن إمكانية توصل الحكومة إلى اتفاق على إقرار ميزانيتين للعامين المقبلين في آن واحد *فيشر يحذر من إتباع «اقتصاد انتخابات» لميزانية العام المقبل*

بات السؤال حول شكل الميزانية العامة المقبلة، من حيث أن تكون لعام واحد أو لعامين كما كانت حال الميزانيات الأربع الأخيرة، أكثر إلحاحا بعد إلغاء الانتخابات المبكرة، وخصوصا أن على وزارة المالية أن تحسم أمرها في غضون أسابيع قليلة، كي تعد بشكل نهائي الخطوط العريضة والمركزية للميزانية، وتعرضها على الحكومة بعد ثلاثة أشهر على الأكثر لإقرارها، ومن ثم بدء إقرارها نهائيا في الكنيست في الخريف المقبل.

وكان أحد بنود الاتفاق بين حكومة بنيامين نتنياهو وحزب كاديما برئاسة شاؤول موفاز، قد تحدث عن إعداد ميزانية طوارئ، بمعنى ميزانية تقشفية، على الرغم من أن العام المقبل سيكون عام انتخابات، من المتوقع أن تجري في خريف ذلك العام كموعد أقصى، إلا إذا جرى اجراء الانتخابات قبل ذلك، ولهذا بقيت مسألة «ميزانية الطوارئ» مبهمة، إذ أن الحكومة لن تكون قادرة على اجراء خطوات تقشفية في أوج موسم انتخابات.

وكان محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر قد حذر في الكنيست، وفي الأيام الأخيرة التي سبقت إلغاء الانتخابات المبكرة، من إعداد ميزانية عامة للعام المقبل بناء على سياسة انتخابات، وقال إن «اقتصاد انتخابات»، حسب التعبير السائد في إسرائيل، سيؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

وألمح فيشر في كلمة له أمام لجنة المالية البرلمانية إلى أن النمو الاقتصادي لم يصل إلى المستويات التي تتوخاها المؤسسة المالية في إسرائيل، وقال إن أرباح البنوك في الربع الأول من العام الجاري ليست كبيرة.

ودعا فيشر إلى الالتزام بالأسس التي وضعتها الحكومة للميزانية العامة للعام الجاري ٢٠١٢، وبشكل خاص في ما يتعلق بالعجز المالي، وقال إن العجز عليه أن لا يتجاوز سقف ٣٪ من مجمل الناتج العام، وهذا في ظل أحاديث في الحكومة ووزارة المالية حول إمكانية أن يصل العجز إلى ٤٪ هذا العام، كما يعني زيادة الدين العام الذي تراجع في السنوات الأخيرة بنسبة محدودة.

من ناحيته، قال وزير المالية يوفال شتاينيتس، في اجتماع آخر مع لجنة المالية البرلمانية، إن على الحكومة أن تواصل إقرار ميزانية عامين في آن واحد، ولكنه شكك في إمكانية إقرار ميزانية من هذا النوع للعامين المقبلين.

ويقول محللون إن إحدى العقبات التي قد تقف أمام وزارة المالية لإقرار ميزانيتين في آن واحد، هي القلاقل الاقتصادية في أوروبا، التي تتصاعد باستمرار، من دون أفق لحلول هناك، وانعكاسها على الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في مجال الصادرات التي تراجعت، اضافة إلى التراجع في مداخيل الضرائب، وما تبع ذلك من عجز في الميزانية العامة، يتوقع البعض أن يكون أعلى من السقف الذي وضعته الحكومة.

وتتوقع مصادر حزبية أن يتم حسم الموضوع بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحليفه الجديد شاؤول موفاز، إلا أنه في حال تم الاتفاق على إقرار ميزانية لعامين، فإنه سيكون محرجا لموفاز ذاته، كونه وقف ضد هذه السياسة الاقتصادية في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وفي حال وافق سيكون عليه تفسير تقلب موقفه، في الوقت الذي يسعى إلى ترميم مكانة حزبه المتهاوية، كما يظهر في استطلاعات الرأي العام.

وكان إقرار ميزانيتين في آن واحد قد بدأ في منتصف العام ٢٠٠٩، ففي ذلك العام لم تكن ميزانية للعام ذاته حتى منتصف العام بفعل انهيار حكومة إيهود أولمرت والانتخابات في الربيع، ولهذا فقد بادر نتنياهو إلى تعديل القانون، وإقرار ميزانيتي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ في آن واحد، وهذا تحت ذريعة أنه لا يمكن اقرار ميزانيتين خلال ستة أشهر.

لكن في نهاية العام ٢٠١٠ بادر إلى الشيء ذاته وأقر ميزانيتي العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ في آن واحد، وهذا على الرغم من أنه في الحالتين جاءت المعطيات الاقتصادية مختلفة تماما مع التقديرات التي بنيت على أساسها كل واحدة من تلك الميزانيات.

لجنة تحقيق تدعي عدم قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على تسديد التزاماتها بعد ٣٠ عاما

تراجع المداخيل وارتفاع معدل الأعمار، وازدياد عدد الذين خارج سوق العمل بعد ٣٠ و٤٠ عاما، سيشكل عبئا على خزينة المؤسسة ويجعلها في عجز

تبحث الحكومة الإسرائيلية في الأيام المقبلة توصيات لجنة تحقيق خاصة أقامتها وزارة المالية ومؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية قبل ثلاث سنوات، وقضت بأن المؤسسة ستكون عاجزة عن تسديد التزاماتها المالية من حيث المخصصات الاجتماعية، نظرا لازدياد عدد المستحقين وتراجع المداخيل، وهذا على الرغم من أن المؤسسة تملك في هذه المرحلة فائضا ماليا لسنوات عدة.

ورأت اللجنة في فحصها الذي استمر نحو ثلاث سنوات أن التركيبة الديمغرافية في إسرائيل، من حيث معدل الأعمار، وتقلص نسبة المشاركين في سوق العمل، إضافة إلى تراجع المداخيل لعدة أسباب، ستؤدي إلى عجز في ميزانية مؤسسة الضمان بعد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاما، وقضت بأن على الحكومة أن تعيد دينا لمؤسسة الضمان بقيمة ٤٨ مليار دولار، على مدى ٤٠ عاما.

وتقول اللجنة إنه بين الأعوام ٢٠٣٨ و٢٠٥٠ ستواجه مؤسسة الضمان عجزا في موازنتها، وأن كل من عمره اليوم ٤٠ عاما وما دون سيتأثر من هذا العجز، وهذا العجز نابع من التغيرات في التركيبة الديمغرافية ومن أبرزها ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، وارتفاع معدلات الحياة، وبموازاة ذلك ارتفاع عدد الشريحة السكانية خارج سوق العمل وكذلك ارتفاع معدلات الولادة بين اليهود الأصوليين، في حين أنها في تراجع بين العرب، حسب ما تقره لجنة التحقيق.

وتوصلت اللجنة إلى استنتاج بأن النسبة بين المداخيل من الأفراد وحجم مخصصات التقاعد والأطفال ستنهار، وأصلا عملية التدهور بدت ملموسة منذ العام ٢٠١٠.

وأجرت اللجنة بحثا ومقارنة مع ١٦ دولة في منظمة الدول المتطورة OECD، أجرت في السنوات الأخيرة تعديلات على أنظمة الضمان الاجتماعي لديها، وتبين للجنة أن غالبية الدول بادرت إلى إجراءات لضمان التوازن بين المداخيل والمدفوعات.

وتطلب اللجنة من وزارة المالية التوقف عن نهج الليونة في السياسة المالية تجاه مؤسسة الضمان، وفرض تقييدات على القوانين الخاصة التي يبادر لها النواب، وتؤدي إلى رفع مستوى المخصصات للشرائح المختلفة، وكما يبدو أكثر من التقييدات القائمة على كل قانون يحتاج إلى ميزانية بقيمة ١ر٣ مليون دولار على الأقل، بحيث أن قانونا كهذا يحتاج لإقراره لأغلبية لا تقل عن ٥٠ نائبا.

إلى ذلك توصي اللجنة بزيادة الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي، بموجب ما أوصت به لجنة «تراختنبرغ» التي أقامتها الحكومة في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية ودعت إلى رفع رسوم الضمان الاجتماعي على اصحاب العمل، إذ أن الحكومات المتعاقبة أقدمت منذ العام ١٩٩٤ على تخفيض نسبة الرسوم، وقد اعترف تقرير صدر في العام الماضي عن مؤسسة الضمان الاجتماعي بأن انخفاض حصة المشغلين في رسوم الضمان الاجتماعي، أضر بمستوى مداخيل المؤسسة.

وقد رفضت حكومة بنيامين نتنياهو الانصياع إلى ما أوصت به لجنة «تراختنبرغ» ولم ترفع الرسوم، وهذا على الرغم من أن لجنة التحقيق في مستقبل الضمان الاجتماعي وجدت أن تخفيض الرسوم الأخير الذي تم إقراره في العام ٢٠٠٥، أدى إلى تخفيض مداخيل مؤسسة الضمان الاجتماعي سنويًا بقيمة ٣ر٩ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١ر٠٤ مليار دولار، ما يعني ٧ر٢٨ مليار دولار في السنوات السبع الأخيرة.

ويعتبر محللون اقتصاديون أن ما ستقدم عليه الحكومة في هذا المجال سيكون «ثورة اجتماعية» حسب تعبيرهم، كونه سيضمن استمرار قدرة مؤسسة الضمان على دفع المخصصات لمختلف الشرائح على مدى السنين.

وتقول المحللة ميراف أرلوزوروف إن مؤسسة الضمان الاجتماعي حاليا لديها فائض للسنوات المقبلة، ناجم عن مداخيل المؤسسة الذاتية وأيضا عن تحويلات الخزينة العامة لديها، وحتى الآن فإن المداخيل أعلى من المخصصات التي تدفعها المؤسسة للشرائح المختلفة، وقالت إن التقديرات هي أنه تدريجيا سيتقلص هذا الفائض لينتقل في غضون ٣٠ عاما إلى عجز متفاقم مع تقدم السنين، ولهذا من الافضل البدء منذ الآن بمعالجة الأمر، لأنه كلما تقدمت السنوات وتقلص عدد سنوات الفائض المالية ستكون مهمة منع العجز أصعب.

وحذرت أرلوزوروف من أن التلكؤ في معالجة الأمر، وتغيير الاستراتيجيات، سينعكس سلبا على الأجيال التي ستكون مستحقة لمخصصات الشيخوخة مثلا بعد ٣٠ عاما، ولهذا فإن توصيات لجنة التحقيق بالإمكان اعتبارها ثورة اجتماعية يجدر بالحكومة الالتزام بها.

موجز اقتصادي

منتجو الأغذية والمسوقون يحذرون من ارتفاع أسعارها

قال تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن عددا من مسوقي ومنتجي المواد الغذائية في إسرائيل يحذرون من إمكانية رفع الأسعار في الفترة القريبة المقبلة، وهذا ناجم عن عدة أسباب، منها رفع أسعار المواد الخام في الخارج، وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود في البلاد، واضطرت شركات إلى وقف حملات تخفيض الأسعار، في محاولة أولى لتفادي رفع الأسعار في هذه المرحلة، أو لجم نسبة ارتفاعها.

ويقول رئيس اتحاد المصالح الصغيرة والمتوسطة، غلعاد زيلبرغ، إنه لن يكون مفر من رفع الأسعار، جراء ارتفاع أسعار المواد الخام وكلفة الانتاج، ولا يمكن للشركات أن تمتص هذا الارتفاع، لأن العبء بات كبيرا عليها.

وقد أعلنت عدة شبكات تسويق رفع أسعار بعض المواد، من بينها المواد البيتية مثل التنظيف وغيره، بنسب تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٠٪.

وقال مسؤول كبير في إحدى شركات الأغذية فضل عدم الكشف عن اسمه للصحيفة ذاتها: «ستكون ارتفاعات أسعار كثيرة، في أعقاب ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود والمياه، وعلينا رفع الأسعار في أسرع وقت، ولكن بسبب حملة الاحتجاجات الشعبية فإن كل الشركات تتوخى الحذر في هذا المجال وتفضل أن تمتص ارتفاع التكلفة، ولكن هذا إجراء لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة».

وقالت الصحيفة إنه على ضوء الوضع القائم، فإن شبكات التسويق الكبرى بدأت تقلص حجم حملات تخفيض الأسعار، ما يعني تقليص حجم المنافسة بين شبكات التسويق الكبرى، وسيلمس المستهلك ارتفاع كلفة سلة المشتريات نتيجة هذه القرارات.

ويتخوف مسؤولون في كبرى شركات التسويق من أن رفع الأسعار قد يؤدي إلى استئناف الاحتجاجات الشعبية التي في حال اندلاعها فإن صوتها سيكون أعلى بفعل حملة الانتخابات البرلمانية، وأن تؤدي حملات كهذه إلى تراجع قيمة أسهم هذه الشركات في الأسواق المالية.

تراجع مداخيل الضرائب من السيارات

دل تقرير لسلطة الضرائب الإسرائيلية على أن مداخيل الضرائب من قطاع السيارات في العام الماضي- ٢٠١١- بلغت ٨ر٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢ر٢٤ مليار دولار، وهذا أقل مما كان في العام قبل الماضي- ٢٠١٠، على الرغم من أن عدد السيارات التي تم شراؤها في إسرائيل في العام الماضي كان أكثر من العام ٢٠١٠.

وتقول السلطة إن مداخيل الضرائب من قطاع السيارات شكلت في العام الماضي نسبة ٩٪ من إجمالي الضرائب غير المباشرة، كالشراء والجمارك والرسوم، مقابل ١٠٪ من العام ٢٠١٠، ويعود هذا التراجع إلى تخفيض الضرائب على السيارات خاصة الصغيرة وغير المستهلكة للوقود.

وبلغ عدد السيارات الجديدة التي دخلت إلى إسرائيل في العام الماضي قرابة ٢٢٦ ألف سيارة مقابل أكثر من ٢١٦ ألف سيارة في العام ٢٠١٠، وعلى الرغم من ذلك، فإن الضرائب من السيارات الجديدة في العام ٢٠١٠ بلغت ٨ر٥٥٧ مليار شيكل، مقابل ٨ر٣٥٢ مليار شيكل في العام ٢٠١١.

وبحسب معطيات سلطة الضرائب، فإن شراء السيارات الجديدة بقي من نصيب الشرائح العليا، وذوي المداخيل الشهرية العالية، ولكن بقيت حصة الأسد من السيارات الجديدة بيد شركات تأجير السيارات لفترات طويلة، أو كما تسمى «شركات ليسينغ»، بمعنى تأجير السيارات من دون تحديد زمني مقابل دفعات شهرية ثابتة.

ويستدل أيضا أن هذه الشركات سيطرت في العام الماضي على ٥٥٪ من بيع السيارات المستعملة.

وبرز في العام الماضي أيضا شراء السيارات بواسطة استيراد شخصي، حيث أنه في العام الماضي بلغ عدد هذه السيارات قرابة ٢٢٠٠ سيارة وهو عدد قريب للسيارات التي تم استيرادها بشكل شخصي في العام ٢٠١٠، ومن أبرز السيارات التي تم استيرادها شخصيا كانت سيارات من طراز تويوتا ومرسيدس.

إسرائيل تستورد ألف طن من البندورة الأردنية

قالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي إن وزارة الزراعة الإسرائيلية أصدرت تراخيص لاستيراد ألف طن من البندورة من الأردن، وقد وصل منها ٢٣٠ طنا حتى الآن، وهذا بعد أن أصدرت قبل أيام تراخيص لاستيراد ١٥٠٠ طن من الخيار من الأردن.

وحسب ما أوردت الصحيفة، فإن وزارة الزراعة الإسرائيلية استخدمت أنظمة خاصة لاستيراد البندورة من دون جمارك، والحال ذاته بالنسبة للخيار وخضروات أخرى، لم يتم ذكرها، وهذا في محاولة لسد النقص الكبير في السوق الإسرائيلية، إذ ارتفعت أسعار البندورة في الأسبوعين الأخيرين إلى ما بين ٢٠٠٪ وحتى ٣٠٠٪، حيث تراوح سعر كيلو البندورة في الأيام الأخيرة ما بين ١٠ إلى ١٢ شيكل، بدلا من ٣ إلى ٥ شواكل في أكثر من أسبوعين. وقالت الوزارة للصحيفة ذاتها إنها تلقت ٣٠ طلبا من مستوردين لاستيراد خضروات من الأردن من دون جمارك، وأن قرار الوزارة جاء للحد من الارتفاع المتواصل لأسعار الخضروات الأساسية في السوق.

ونفت وزارة الزراعة الأردنية ما ورد في هذه الصحيفة حول تصدير ٢٣٠ طنا من البندورة من الأردن إلى إسرائيل.

وقال الناطق الإعلامي في وزارة الزراعة الأردنية نمر حدادين «لم يتم تصدير البندورة إلى إسرائيل بسبب عدم وجود أي اتفاق ينص على ذلك».

ويأتي هذا في الوقت الذي يؤكد فيه مصدر مطلع في القطاع الزراعي الأردني أن هناك عمليات تصدير خضروات إلى إسرائيل تشمل البندورة والخيار بالإضافة إلى الباذنجان والفلفل لكن بكميات قليلة. وبين المصدر الأردني أن الكميات المصدرة إلى الجانب الإسرائيلي لم تؤثر على ارتفاع الأسعار أو نقص الكميات في السوق الأردنية.

بعد ١٣ عاما، المحكمة العليا تردّ التماس

«جمعية حقوق المواطن»: لماذا لا تلغي إسرائيل «حالة الطوارئ»؟

بقلم: سليم سلامة

ردت المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم الثلاثاء (٢٠١٢/٥/٨) التماسا كانت تقدمت به إليها «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل في العام ١٩٩٩ (أي قبل ١٣ عاما!!) وطالبتها من خلاله بإصدار قرار مبدئي يمنع الكنيست والحكومة من مواصلة النهج السنوي، الأوتوماتيكي، المتكرر منذ قيام الدولة بتمديد «حالة الطوارئ» في إسرائيل.

وقد صدر قرار المحكمة العليا هذا غداة إقدام الكنيست (يوم ٥/٧) على تمديد «حالة الطوارئ» لسنة إضافية أخرى.

طوارئ مستمرة... منذ قيام الدولة!

تعود بداية «حالة الطوارئ» في إسرائيل إلى الأيام الأولى من قيام الدولة حين أقر «مجلس الدولة المؤقت» (السلطة التشريعية ما قبل قيام الدولة، والتي أصبحت «الكنيست» لاحقا)، في التاسع عشر من أيار ١٩٤٩، أي بعد إعلان قيام الدولة بأربعة أيام، «أمر ترتيبات الحُكم والقضاء»، الذي شكل أول مرسوم تشريعي يصدر في دولة إسرائيل.

فقد منح البند (٩) من ذلك الأمر «مجلس الدولة المؤقت» صلاحية الإعلان عن «سريان حالة الطوارئ في الدولة»، التي يمكن بموجبها «تغيير أي قانون، إلغاء مفعوله بصورة مؤقتة أو تقييده بشروط مختلفة». وبهذا التشريع تبنت دولة إسرائيل منذ ولادتها، بشكل عملي، «أنظمة الطوارئ الانتدابية» التي كانت سارية المفعول في فلسطين إبان الانتداب البريطاني، من دون تقييدها بفترة زمنية محددة.

وفي خطوة لاحقة، تم إدخال هذا البند، بكل متضمناته التفصيلية، في «قانون أساس: الحكومة»، الذي أقر الكنيست صيغته الأخيرة (الثالثة) في العام ٢٠٠١، إذ يخوّل هذا القانون الكنيست، وكذلك الحكومة، صلاحية الإعلان عن حالة الطوارئ في الدولة.

وينص القانون، في البند ٣٨ على: «(أ) - إذا رأى الكنيست أن الدولة تواجه حالة طوارئ، فمن حقه، بمبادرته هو أو وفقا لاقتراح تقدمه الحكومة، الإعلان عن حالة الطوارئ. (ب) - يسري مفعول هذا الإعلان لفترة يحددها الكنيست، شرط ألا تزيد عن سنة واحدة. ويستطيع الكنيست معاودة الإعلان عن حالة الطوارئ، كما ورد. (ج) - إذا رأت الحكومة أن الدولة تواجه حالة طوارئ وأنه يتوجب إعلان «حالة الطوارئ» حتى قبل التئام الكنيست، فإن باستطاعتها هي إعلانها لفترة لا تزيد عن ٧ أيام، إن لم يقم الكنيست بإقرارها أو بإلغائها قبل ذلك، بقرار تؤيده أغلبية أعضائه. وإذا لم يلتئم الكنيست، فباستطاعة الحكومة معاودة إعلان حالة الطوارئ، كما ورد هنا... (هـ) - من حق الكنيست إلغاء الإعلان عن حالة الطوارئ، في أي وقت».

وينص البند ٣٩ من هذا القانون على: « (أ) - في حالة الطوارئ، تستطيع الحكومة إصدار أنظمة وأوامر طوارئ لغرض حماية الدولة، حماية أمن الجمهور وضمان تزويد الخدمات والسلع الحيوية. (ب) - إذا رأى رئيس الحكومة أنه يتعذر التئام الحكومة وأن الحاجة ماسة وملحة لإصدار أوامر طوارئ، فإن بإمكانه هو أن يصدرها، أو أن يخول وزيرا صلاحية إصدارها. (ج) - اعتمادا على أنظمة الطوارئ، يمكن تغيير أي قانون، إلغاء مفعوله مؤقتا أو تضمينه شروطا، فضلا عن فرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة، إلا إذا نص قانون آخر على خلاف ذلك».

واستنادا إلى هذا النص القانوني، تعيش دولة إسرائيل «حالة الطوارئ» المتواصلة منذ قيامها، قبل ٦٤ عاما، وحتى اليوم (على الأقل!)، إذ درج الكنيست على تمديد (إعلان مجدد) حالة الطوارئ في كل سنة، بصورة أوتوماتيكية، لسنة إضافية أخرى، حتى أن الحكومة لم تجد حاجة إلى استخدام صلاحيتها القانونية (البند ٣٨ - ج، أعلاه) بإعلان حالة الطوارئ بنفسها، ولو مرة واحدة.

لماذا «الطوارئ»؟

كما هو بيّن من نص القانون، يمنح إعلان «حالة الطوارئ» السلطات الحكومية صلاحيات واسعة جدا تحت ستار «حماية أمن الدولة والجمهور وضمان تزويد الخدمات والسلع الحيوية».

لكن الحقيقة أن الإبقاء على «حالة الطوارئ» لا ينبع من حاجة موضوعية إليها، ذلك أن الظروف الموضوعية التي استدعت إعلانها في العام ١٩٤٨ (من وجهة النظر الإسرائيلية) لم تعد قائمة بعد. وعليه، فإن إعلان هذه الحالة يرمي إلى تحقيق غايتين عمليتين أساسيتين: الأولى - صلاحية إصدار أنظمة وأوامر الطوارئ، والثانية - ضمان سريان مفعول العديد من القوانين التي جرى سنها على أساس «الطوارئ»، وبالتالي فإن سريانها مشروط بوجود «حالة الطوارئ». ومعنى هذا أن إلغاء «حالة الطوارئ» (عدم إعلانها) يعني إلغاء هذه القوانين وانتهاء العمل بها.

هذه القوانين تشمل ما هو متعلق بالقضايا الأمنية، مباشرة، ومنها: قانون أمر منع الإرهاب، أمر تمديد مفعول أنظمة الطوارئ (وهو القانون الذي يُمنع بموجبه مواطنون - عرب، في الغالب - من مغادرة البلاد)، قانون وضع اليد على أراض في حالة الطوارئ (تثبيت مؤسسات الدولة في القدس)، قانون صلاحيات الاعتقال في حالات الطوارئ (وهو القانون الذي يتم بموجبه إصدار أوامر الاعتقال الإداري)، قانون منع التسلل، قانون تسجيل آليات وتجنيدها للجيش (وهو قانون يتيح وضع اليد على آليات ومركبات خصوصية وتشغيلها في خدمة الجيش)، وقانون صلاحيات التفتيش في حالات الطوارئ وغيرها. ومن بين هذه القوانين، أيضا، أخرى لا علاقة مباشرة لها بالقضايا الأمنية، منها: قانون ساعات العمل والراحة (الذي يتيح إلزام العمال في القطاعات المختلفة بالعمل ساعات إضافية)، وقانون الرقابة على السلع والخدمات (الذي يتيح إصدار أوامر عمل إلزامية لعمال يعلنون إضرابات عمالية) وغيرهما.

التماس جمعية حقوق المواطن

في التماسها إلى المحكمة العليا، الذي قدمته في العام ١٩٩٩ كما ذكرنا، طالبت «جمعية حقوق المواطن» المحكمة بإصدار أمر يلغي الإعلان عن «حالة الطوارئ» وقرار مبدئي يؤكد انتفاء الحاجة الموضوعية إلى هذا الإعلان السنوي المتكرر، مؤكدة على أن «ليس ثمة أي وضع استثنائي يستدعي ذلك ويبرره».

وشددت الجمعية، في حيثيات التماسها، على أن «إسقاطات الإعلان عن حالة الطوارئ تمس، بصورة مستديمة، بمبدأ سلطة القانون، بمبدأ الفصل بين السلطات وبحقوق أساسية» وأن إعلان حالة الطوارئ يتم «بدون صلاحية، لاعتبارات غريبة، بدون أساس كاف من الحقائق والقرائن، بصورة غير معقولة وبما يتناقض مع تعهدات الدولة والتزاماتها في إطار القانون الدولي».

وأكد الالتماس أن «القوانين التي يُشترط سريانها بوجود حالة الطوارئ تتيح فرض قيود صارمة وقاسية على حرية التعبير، المس بالحق في الإضراب، بالحق في التنظيم، بالحق في التملّك وغيرها من حقوق أساس، بما يشكل خرقا سافرا لقانون أساس: كرامة الإنسان وحريته».

وأوضحت جمعية حقوق المواطن، في الالتماس، إن تشريعات الطوارئ المقبولة - انطلاقا من كونها تشريعات في وضع ملحّ واستثنائي - يفترض أن تمكّن سلطات الدولة من تبني ترتيبات قضائية محدودة، كميًا وزمنيا، بسرعة قصوى وتمشيا مع وضع عيني محدد، إلى حين انتهائه. بيد أن تشريعات الطوارئ في إسرائيل تتميز، في المقابل، بأنها تخلق واقعا مستمرا دونما أية ضوابط أو حدود.

من جهتها، ادعت النيابة العامة الإسرائيلية، في معرض دفاعها باسم الحكومة عن إعلان «حالة الطوارئ»، أمام المحكمة العليا، بأن الدولة «تعمل، بصورة تدريجية، لتغيير الوضع بحيث يتم ضمان وحماية المصالح الأمنية، من جهة، ويتم التخلص من حالة الطوارئ، من جهة ثانية». وأضافت النيابة العامة أن الوزارات الحكومية المختلفة تعمل على التقليل، قدر المستطاع، من الاعتماد على القوانين المنوطة بإعلان حالة الطوارئ، سعيا إلى «بلورة قاعدة قضائية مواتية لإلغاء هذا الإعلان».

قرار المحكمة العليا

احتاجت المحكمة العليا إلى ١٣ عاما (!!) كي تصدر قرار حكمها النهائي بشأن التماس «جمعية حقوق المواطن» ولتقول فيه إن «القرار بشأن إعلان حالة الطوارئ منوط باعتبارات سياسية لا يجوز للمحكمة العليا التدخل فيها»، وهو قول يتنافى مع النقد الذي وجهته المحكمة، في قرارها هذا نفسه، إلى السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست) نظرا لـ «وجود قوانين سريانها مشروط بإعلان حالة الطوارئ»، كما يتنافى مع تأكيدها (المحكمة) أن «هذا الالتماس أدى دورا هاما في تسريع إجراءات التشريع اللازمة لتعديل هذه القوانين وإصلاح وضعيتها»، مع الإشادة بأن «الدولة قد بادرت، منذ تقديم الالتماس، إلى تغيير مجموعة من القوانين التي ارتكزت على حالة الطوارئ واستبدالها بقوانين جديدة قائمة بذاتها، بمعزل عن حالة الطوارئ... وهي تواصل تغيير القوانين الأخرى المتبقية، وإن بصورة أبطأ وأقل مما ينبغي».

وفي هذا السياق، أشارت المحكمة إلى ما أبلغتها به النيابة العامة للدولة من أن «مسيرة تغيير هذه القوانين واستبدالها بقوانين حداثية تشمل، أيضا، القوانين التي تتعلق بالقضايا الأمنية، بل وصلت إلى النواة الصلبة في تشريعات الطوارئ: مشروع «قانون مكافحة الإرهاب»، الذي انطلقت الخطوات الأولى لإعداده ويتوقع أن يستبدل «أمر منع الإرهاب»، إلى جانب تعديل قانون صلاحيات الاعتقال في حالات الطوارئ. ومؤخرا، نشرت مسودة قانون لتعديل أنظمة الطوارئ من العام ١٩٤٥، التي وضعها الانتداب البريطاني في أرض إسرائيل وشملت أوامر وأنظمة عديدة في مجالات مختلفة، من بينها: الاعتقال والطرد، ووضع اليد على ممتلكات ومصادرتها، القضاء والعقوبات في المحاكم المدنية والعسكرية، الرقابة العسكرية وغيرها».

وعلى الرغم من اعتبار المحكمة، على لسان قضاتها الثلاثة إلياكيم روبنشتاين (المستشار القانوني للحكومة سابقا) ودوريت بينيش (رئيسة المحكمة العليا السابقة والنائبة العامة للدولة سابقا) وعيدنا أربيل (النائبة العامة للدولة سابقا)، أنه «قد حان الوقت للتخلص من بقايا تشريعات الطوارئ التي تلازمنا منذ قيام الدولة، والتي يبدو بعضها بعد ٦٤ عاما قد عفا عليه الزمن، إن لم نقل شديد القسوة والوحشية»(!)، إلا أنها لم تجد عن منهجها المتأصل في تقديس الأمن ووضعه في مرتبة عليا تجيز وتشرعن استخدامه (والتستر به) للمس بالحقوق الفردية وبمبادئ العدالة الإنسانية.

فقد ذهبت المحكمة، في معرض تسويغ قرارها رد الالتماس، إلى القول: «حقا، لقد شهدت إسرائيل، ولا تزال، فترات متواصلة من الهدوء الأمني النسبي، لكن رياح الحرب لم تهدأ ولم تتوقف، إطلاقا... ليس هنا المجال للإكثار من الكلام حول الهجمات من الجو ومن البر، من الشمال ومن الجنوب الغربي، بما توقعه من خسائر في الأرواح والممتلكات، ولا حول التهديدات المتواترة التي يطلقها أعداؤنا، القريبون والبعيدون»!!

وأضافت: «الواقع الإسرائيلي، كان ولا يزال حساسا ومعقدا، لا يسمح بإبقاء سلطات الدولة بدون صلاحيات ضرورية لها في أوقات الطوارئ. فحرب لبنان الثانية، حملة الرصاص المصبوب، الأحداث الأخيرة في إطار ما يسمى «الربيع العربي» في الدول المجاورة، ممارسات حركة حماس وتهديدات إيران وحزب الله - جميعها يذكّر، على الدوام، بالوضع الأمني الخاص».

وإمعانا في هذا النهج، رأت المحكمة أن تسجل في قرارها أن «إسرائيل هي دولة طبيعية غير طبيعية. فهي طبيعية لأنها دولة ديمقراطية فاعلة تصان فيها الحقوق الأساسية، وبضمنها الانتخابات الحرة وحرية التعبير، كما تصان فيها استقلالية المحاكم والمستشار القضائي، وهي تحقق أركانها الأساسية كدولة يهودية وديمقراطية. لكنها غير طبيعية لأنها لا تزال تواجه تهديدات على وجودها - وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة التي تتعرض لمثل هذا التهديد - كما لم تتم، حتى الآن، تسوية علاقاتها مع جيرانها، بالرغم عن معاهدتيّ السلام مع مصر والأردن وبعض الاتفاقات مع الفلسطينيين، فيما يتواصل الإرهاب وسيتواصل في المستقبل المنظور، على ما يبدو».

السلطة التشريعية في خدمة السلطة التنفيذية

بقرارها هذا، وضعت المحكمة العليا نفسها في خدمة الحكومة فمنحتها المهلة اللازمة لها لإتمام مساعيها التشريعية حتى إنجاز «قاعدة قضائية مواتية» تشكل أرضية صلبة تمكّنها من الاستمرار في اعتماد السياسات الأمنية ذاتها، بكل تشعباتها التطبيقية ومتطلبتها القانونية، من جهة، مع التخلي عن الحاجة إلى إعلان «حالة الطوارئ» من أجل ذلك، من جهة أخرى.

ويبدو واضحا أن توقيت إصدار المحكمة العليا قرارها هذا، بعد ١٣ عاما من تقديم الالتماس، لم يكن عفويا أو محض صدفة، قطعيا. فالطواقم الحكومية المختصة منكبة هذه الفترة، كما أفصحت المحكمة، على إعداد مقترحات القوانين الجديدة، وخصوصا في القضايا الأمنية، والتي يراد بها استبدال القوانين القائمة التي تستمد شرعيتها القانونية من «حالة الطوارئ». ذلك أن «حالة الطوارئ» هذه تجيز «تغيير أي قانون، إلغاء مفعوله بصورة مؤقتة أو تقييده بشروط مختلفة»، ومنها - بوجه أساس هنا - «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته» و«قانون أساس: حرية العمل». ووفقا للوضعية القضائية القائمة في إسرائيل اليوم، فإن أي قانون جديد يتم تشريعه في الكنيست، منذ سن قانوني الأساس المذكورين في العام ١٩٩٢، ينبغي أن يتلاءم مع روح ونص هذين القانونين، وإلا فإن المحكمة العليا تستطيع إلغاءه باعتباره «غير دستوري». ولأن إلغاء «حالة الطوارئ» يلغي، عمليا، القوانين التي تستمد شرعيتها منها، فثمة حاجة، إذن، إلى تشريع قوانين جديدة تُعتمد بدلا منها. لكن هذه القوانين الجديدة، وخاصة الأمنية منها والتي ستأتي، على نحو مؤكد تقريبا، بالروح نفسها وستوفر الأدوات (الإجراءات الأمنية - القانونية) ذاتها، ستكون موضعا لالتماسات مختلفة تُقدَّم إلى المحكمة العليا للمطالبة بإلغائها بدعوى تعارضها مع أحد قانوني الأساس المذكورين، أو كليهما، ومن المرجح أن تستجيب المحكمة العليا وتقرر إلغاءها.

وهذا، بالضبط، ما يكشف عنه كلام قاله نائب المستشار القانوني للحكومة لشؤون التشريع، يهوشواع شوفمان، خلال إحدى المناقشات التي جرت في إحدى لجان الكنيست في العام ٢٠٠٥: «إذا ما أخذنا أمر منع الإرهاب، مثلا، وشطبنا منه بند حالة الطوارئ، فسيُطرح الادعاء بأن هذا تشريع جديد يتوجب إخضاعه للرقابة القضائية».

فما المخرج من هذا المأزق، إذن؟

يمكن العثور على خيط الإجابة عن هذا السؤال في التصريح الذي أوردته المحكمة العليا في متن قرارها نقلا عن النيابة العامة للدولة، والذي جاء فيه أن «الوزارات الحكومية المختلفة تعمل على التقليل، قدر المستطاع، من الاعتماد على القوانين المنوطة بإعلان حالة الطوارئ، سعيا إلى بلورة قاعدة قضائية مواتية لإلغاء هذا الإعلان».

فمن المعروف أن الحكومة تسعى، هذه الأيام، إلى سن «قانون أساس: التشريع»، المعروف باسم «قانون نئمان» (راجع «المشهد الإسرائيلي» - ٢٠١٢/٤/١٧) الذي ينص، بشكل أساس، على تمكين الكنيست من معاودة سن أي قانون تقرر المحكمة العليا إلغاءه باعتباره «غير دستوري». ويبدو، الآن، أن المخطط الحكومي يتجه نحو إنجاز سن هذا القانون، أولا، ومن ثم إلغاء «حالة الطوارئ» سوية مع سن القوانين الجديدة، البديلة للقوانين الحالية المعتمدة على «حالة الطوارئ»، بحيث تتمتع القوانين الجديدة هذه بالحصانة اللازمة التي تضمن إبقاءها نافذة، حتى لو اعتبرتها المحكمة العليا غير دستورية وقررت إلغاءها.

مكتبة «المشهد»:

العقلية السياسية الإسرائيلية ومفهوم «عدم وجود شريك»!

بقلم: أنطوان شلحت (*)

(*) الكتاب: «المفهوم الإسرائيلي لعدم وجود شريك في عملية السلام (نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية)»

(*) المؤلفة: ياعيل باتير (الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد)

(*) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار (العدد رقم ٥٧ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»)

تتمثل غاية مؤلفة هذه الورقة في السعي نحو نقض مفهوم «عدم وجود شريك فلسطيني» لـ «عملية السلام» مع إسرائيل، واستبداله بمفهوم أكثر دقة وواقعية ينطلق من مبدأ وجود شريك كهذا، ويستند أساسًا إلى ضرورة تفهم مطالب هذا الشريك وروايته التاريخية، ظنًا منها أن ذلك من شأنه أن يعيد إحياء الأمل المفقود إزاء إنجاز اتفاق سلام بين الشعبين على أساس «حل الدولتين».

وهي تقرّ بوجود مفارقة كبرى يتسم بها الرأي العام في إسرائيل، ناجمة عن واقع أن الإسرائيليين في معظمهم باتوا يؤيدون «حل الدولتين» وفقًا لما تدل عليه الاستطلاعات على مدار أعوام طويلة، إلا إنهم لا يرون أن هناك أي إمكانية لتحقيق هذا الحل جراء انعدام وجود شريك لدى الجانب الآخر على استعداد للمُضي به قدمًا بحسب رأيهم.

ومع أن المؤلفة تجاهر برفضها هذا المفهوم وتحث على عدم التمسك به، إلا إنها تشير إلى أنه سرعان ما وجد لدى تحريره تربة خصبة كي ينمو فيها في ظل المخاوف والشكوك الدفينة المتأصلة في عقلية الإسرائيليين ونفوسهم، ما أفضى إلى شلّ عملية بناء الثقة التي ترى أنها كانت قد شقت طريقها بين الجانبين منذ توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، وساهم في نهاية المطاف في نشوء الموقف الحالي الذي تتبناه إسرائيل، وفحواه تأييد الأغلبية الذي لم يسبق له مثيل لإقامة دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل كوسيلة لوضع حد للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لكن إلى جانب تلاشي الاعتقاد بجدوى هذا الحل.

كما تشير إلى أن مفهوم «عدم وجود شريك» يمثل حالة خطرة بالنسبة إلى إسرائيل، ذلك بأن قبضته المُحكمة على عقلية المجتمع الإسرائيلي تتسبب بإقصاء مصلحة هذا المجتمع وتجاهلها، فضلاً عن أنه يدغدغ المخاوف العميقة المتأصلة لدى الإسرائيليين بشأن مستقبل دولتهم، بموجب ما يؤكد الواقع الذي يشير في الوقت ذاته إلى أن المفاوضات التي جرت حتى الآن «لم تتعامل مع هذه المخاوف الجوهرية» على الإطلاق.

إن الخلاصة المطلوب استنتاجها من ذلك في قراءتها هي أنه لا بُدّ من مواجهة هذا المفهوم بالانطلاق من أن الفلسطينيين هم شريك في عملية السلام أولا ودائمًا. وليس هذا فحسب، وإنما أيضًا لا مناص من التعامل بصورة مباشرة مع الدوافع التي تذكي أوار الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، والتي تعود في جذورها إلى ما شهده العام ١٩٤٨ من أحداث، بما يفضي إلى وضعها في موقع الصدارة، وإلى إيلاء ما ترتب عليها من تطورات لاحقة الأولوية التي تستحق.

وتوجه المؤلفة إصبع الاتهام في كل ما يتعلق بهذا المفهوم إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إيهود باراك، الذي مُني خلال جولة المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد في صيف العام ٢٠٠٠ بالفشل في إنجاز اتفاقية السلام التي وعد بالتوصل إليها مع الفلسطينيين، وساوره القلق إزاء إرثه أو ربما إزاء مسيرته السياسية في المستقبل، فعمد إلى تأطير الإخفاق الذي آل إليه على نحو ألحق الضرر والأذى الفادحين بمستقبل عملية السلام برمتها. فالرواية التي ساقها باراك أنحت باللائمة جراء فشل تلك المفاوضات، وجراء اندلاع أعمال العنف المتبادل، على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والفلسطينيين، حيث تم توصيفهما فيها بأنهما «ليسا شركاء». وبموجب هذا المفهوم الذي ابتدعه باراك، لم يقدم الفلسطينيون التنازلات المطلوبة منهم من أجل التوصل إلى حل وسط، وهم لم يتخلوا عن المقاومة التي انتهجوا فيها العنف حتى يتمكنوا من إقامة دولة فلسطينية على جميع تراب فلسطين التاريخية. وهذا الادعاء أدى إلى تلاشي الثقة بجدوى عملية السلام، وتلاشي الثقة مهّد بدوره الطريق لحقبة لجأت إسرائيل فيها إلى تنفيذ جملة من الإجراءات الأحادية الجانب التي ترمي إلى تصميم اللعبة النهائية من دون الحاجة إلى التفاوض بشأنها. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إضفاء تحول على الخريطة السياسية في إسرائيل، حيث عملت على تعزيز القوى التي عارضت عملية السلام على حساب قوة معسكر السلام.

وتحاذر المؤلفة الوقوع في شراك الأوهام، حيث تشدّد على أن التعامل مع بواعث القلق والمخاوف الأساسية التي تكتنف الإسرائيليين والفلسطينيين سيبقى متسمًا بقدر كبير من التعقيد والإشكال. وما نعرفه الآن لا يزيد عن أن القادة يوظفون هذه المخاوف من أجل إبعاد شعبيهما والنأي بهما عن عملية السلام، من دون تقريب هذه العملية منهما. وكما كانت حال باراك في الجانب الإسرائيلي، فإن سائر الزعماء الإسرائيليين الذين أتوا بعده ظلوا يعبرون ظاهريًا عن رغبتهم في تحقيق السلام، لكنهم في الوقت نفسه عمدوا إلى توظيف المخاوف ذاتها من أجل الابتعاد عنه، تمامًا مثلما يفعل رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو.

وبالنسبة إلى هذا الأخير فإنها ترى أنه في واقع الحال ليس هناك أي سبب وجيه واحد يحثه على استعجال التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني. فهَمّه الأول ما زال منصبًا على ناخبيه الذين لا يمارسون أي ضغوط عليه لاستئناف المفاوضات مهما تكن كلفتها. ويُضاف إلى ذلك أن الانتخابات الإسرائيلية العامة الأخيرة (في شباط ٢٠٠٩) أفضت إلى تأليف حكومة تسيطر عليها أحزاب اليمين (وتضم ممثلين عن المستوطنين في مناطق ١٩٦٧). وهذه الحكومة لا ترغب مطلقًا في دفع ثمن أي تسوية مع الفلسطينيين من شأنها إلحاق الضرر بالمشروع الاستيطاني أو وقفه. ولذلك، فإن أي تقدم يحرزه نتنياهو من أجل تلبية مطالب الفلسطينيين سوف يؤدي إلى إضعاف ائتلاف حكومته.

لكنها في المقابل تؤكد أنه على الرغم من أن المخاوف المحلية تتيح الظروف المواتية لنهج رئيس الحكومة هذا، فإن الأمر لا يتعدى مسألة وقت حتى يكون في وسع الظروف الخارجية- ولا سيما بتأثير المبادرة التي أطلقتها السلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة (في شهر أيلول ٢٠١١) والرامية إلى الاعتراف بإقامة دولة فلسطين المستقلة، وتحت وطأة الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي- أن تتسبّب باستنفاد الخيارات المتاحة له، ولن تترك أمامه سوى اتخاذ الخطوات الكفيلة باستئناف عملية السلام مع الفلسطينيين. كما أن هذه المستجدات يمكنها برأيها أن تغيّر الظروف السياسية الداخلية وأن تزيد مستوى الضغط المُمارس من الداخل، الأمر الذي قد يفضي إلى خسارة نتنياهو في الانتخابات العامة المقبلة.

وعلى الرغم من أن المؤلفة لا تتردّد في المجاهرة بأن الحل الوسط المنشود للصراع يجب أن يفضي في نهاية المطاف إلى إقامة دولتين على أساس حدود العام ١٩٦٧، وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، إلا إنها تشدّد على أن هذا الحل يجب أن يتأتى جوهريًا من سيرورة مختلفة وأن يحقق هدفًا مغايرًا، وهذا كله يمكن أن يتم من خلال عدم التركيز على إنهاء الاحتلال فحسب، بل التركيز أيضًا على الاستجابة للمخاوف الأساسية التي تخالج الشعبين، بما في ذلك اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وعن الحيلولة دون نيل الفلسطينيين استقلالهم في دولتهم.

وهي تنوّه على نحو خاص بأن جميع جولات المفاوضات التي جرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين على مدار الأعوام التسعة عشر الفائتة لم تتناول سوى القضايا التي برزت في العام ١٩٦٧، وليس تلك القضايا التي أفضت إلى وقوع الأحداث في العام ١٩٤٨ وفي الأعوام التي تلته. بيد أنها في سياق هذا تزج بموضوعة الدولة اليهودية، وتشدّد على وجوب قبول الفلسطينيين بها وتسليمهم بوجودها في نطاق ما تسميه «وأد المخاوف المعششة في نفوس الإسرائيليين»، كما لو أن خطوة كهذه يتعين أن تكون مسألة بديهية أو مفهومة ضمنًا ولا يجوز الاستغناء عنها، الأمر الذي يجعل مقاربتها ناقصة، لكونها متنائية عن الدلالات الخطرة التي تنطوي عليها موضوعة الاعتراف بالدولة اليهودية بالنسبة إلى الشريك الذي تعي وجوده وشرعية مطالبه وروايته التاريخية.

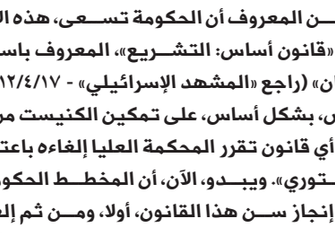

(*) هذا المقال هو نصّ تقديم العدد الأخير (٥٧) من سلسلة «أوراق إسرائيلية» الصادرة عن مركز مدار.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

في صلب أهداف عمليات التثقيف الجديدة في الجيش الإسرائيلي: تعددية فكرية أقل ووعي يهودي أكثر!

توجيهات للجيش باقتناء خدمات تربية وتعليم من جمعيات يمينية ودينية متزمتة

يُخضع الجيش الإسرائيلي جنوده لعملية تثقيف قومية - عنصرية، لا ترى وجودًا في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط إلا لما هو يهودي.

وكان مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها الأول، دافيد بن غوريون، قد أعلن أن الجيش هو بوتقة الانصهار القومي لليهود الإسرائيليين من جميع الأصول. وقد سعى الجيش الإسرائيلي دائما إلى تثقيف جنوده على الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لكن هذا التثقيف أصبح الآن يتخذ شكلا قوميا - عنصريا، في أعقاب تزايد نفوذ المستوطنين، أو ما يسمى التيار الديني - القومي - الصهيوني، في المؤسسات العامة الإسرائيلية وخصوصا في الجيش.

ونشرت صحيفة «هآرتس»، في ٤ أيار الحالي، تقريرا لمراسلها أوري بلاو، حول تزايد تطرف المناهج التثقيفية في الجيش. وكشف التقرير، لأول مرة، عن كتيب إرشاد صادر عن سلاح التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي، بعنوان «الـ 'لماذا' والـ 'كيف' في الهوية الإسرائيلية - اليهودية». ويبدأ الكتاب بأن «مجال الهوية الإسرائيلية - اليهودية يشكل عنصرا هاما في الحيّز التثقيفي في الجيش الإسرائيلي».

ويضع معدو هذا الكتيب الإرشادي، الذي يحتوي على ١٥٠ صفحة، ويعملون في «خلية الهوية الإسرائيلية - اليهودية» التابعة لسلاح التربية والتعليم، أسس العقيدة والأدوات لتعميم القيم على الجنود، ويوجهونهم إلى المؤسسات والجمعيات والمنظمات المدنية التي يقتني منها الجيش خدمات التربية والتعليم والإعلام.

ويتضح أنه إلى جانب مؤسسات حكومية، مثل مؤسسة «يد فَشيم» لتخليد ذكرى المحرقة ومركز إسحاق رابين، أو جمعيات ومراكز أبحاث تعتبر أنها تنشد التعددية الفكرية، فإن سلاح التربية والتعليم يوجه الوحدات العسكرية المختلفة إلى منظمات يمينية مثل جمعية «إلعاد» الاستيطانية، التي تعمل على تهويد بلدة سلوان في القدس الشرقية، و«معهد أسنات» في صفد، الذي تم تأسيسه بدعم حركة «حباد» الأصولية «بهدف التعرف على التجربة الروحانية اليهودية عامة وتراث صفد والصوفية اليهودية خاصة».

وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي يعمل في مجال تثقيف جنوده بشكل لا يجعل الجندي يشعر بإملاء الأفكار المتطرفة عليه، خاصة وأن الاستيطان يعتبر نشاطا شرعيا في الخطاب الإسرائيلي العام. ويتعمد سلاح التربية والتعليم إظهار وجود تعددية فكرية وإجراء حوار مفتوح، وأكثر انفتاحا من الحوار الذي تجريه الحاخامية العسكرية، وهي خصم سلاح التربية والتعليم في بلورة الهوية والقيم بين الجنود.

وأضافت الصحيفة «لكن يمكن الفهم، من محادثات مع ضباط سابقين في هذا السلاح، ومع مندوبي هيئات تنظم دورات وأياما دراسية للجنود والضباط، أن علاقات الجيش الإسرائيلي مع المنظمات التي تنشد التعددية الفكرية تبقى مقلصة قياسا بالعلاقات مع المنظمات اليمينية، إضافة إلى وجود حدود للانفتاح في سلاح التربية والتعليم أيضا»، إذ أن المسؤولين في هذا السلاح يدققون في كافة مضامين الدروس قبل المصادقة عليها، ويدققون مسبقا في خلفية المحاضرين الذين سيظهرون أمام الجنود، وأحيانا يتم فرض قيود قاسية- «رقابة»- على مجرد إجراء حوار حول مواضيع معينة، مثل خطة الانفصال عن قطاع غزة وإقصاء النساء داخل الجيش وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

إسرائيلية - يهودية ليست ديمقراطية

قبل ثماني سنوات، أصدر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، موشيه (بوغي) يعلون، الذي أصبح الآن وزير الشؤون الإستراتيجية، والمعروف بمواقفه اليمينية المتطرفة، تعليمات بأن يصدر الجيش وثيقة موجهة في مجال الهوية الإسرائيلية - اليهودية، بعنوان «أهداف ومميزات»، بالتعاون مع البروفسور بنيامين إيش - شالوم، المتخصص في «الفلسفة الإسرائيلية».

ونقلت «هآرتس» عن شخص ضالع في الإجراءات التي سبقت كتابة هذه الوثيقة قوله إن «الزاوية التي انطلق منها إيش - شالوم كانت تعزيز القيم اليهودية والمتعددة الثقافات. بينما كانت الرسالة بالنسبة لبوغي تعزيز الهوية اليهودية، وشخّصت هنا أجندة يمينية».

من جانبه قال إيش - شالوم إن المنطق الذي وجهه في كتابة الوثيقة هو أن «على الشعب أن يكون مرتبطا بثقافته وجذوره... والجيش، الذي يجند الشبان من خريجي جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي والمهاجرين الجدد، مسؤول عن التحولات التي يمر بها هؤلاء الجنود من خلال تجارب معقدة جدا وملحة جدا، إلى درجة التضحية بالحياة أحيانا. وبما أن الجنود يبقون في الجيش لمدة ثلاث سنوات على الأقل، فإن عليه أن يرفق ما يواجهونه بنوع من الرد التربوي».

لكن الصحيفة أشارت إلى أنه على الرغم من أن عبارة «دولة يهودية وديمقراطية» تتكرر في وثيقة «أهداف ومميزات»، إلا أن سلاح التربية والتعليم يشدد في كتيب «اللماذا والكيف» على أنه «في سياق النشاط التربوي في الجيش الإسرائيلي، يجدر الحرص على التعبير 'هوية إسرائيلية - يهودية'، الذي يمنح أولوية واضحة لعنصر الإسرائيلية، لكونه قاسما مشتركا أول بين مجمل الذي يخدمون في الجيش الإسرائيلي».

وعقب نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» والخبير القانوني، البروفسور يديديا شتيرن، بالقول إن «الوعي هو أداة تعظّم قدرات عمل الجيش الإسرائيلي. وعندما أحارب، من أجل من أحارب؟ وما الذي يدفعني إلى المخاطرة؟ فنحن نعمل من أجل الدفاع عن نمط حياة معين، ومن أجل أن تتمكن ثقافة معينة من الازدهار، ونعمل من خلال الرغبة في دفع نمط حياة خاص بنا».

وحول القاسم المشترك بين الجنود اليهود وغير اليهود في الجيش الإسرائيلي، قال شتيرن إنه «لا ينبغي علينا أن نخفي أن هذا الجيش هو جيش دولة يهودية، ولكن في الوقت نفسه، إذا أراد الجيش حماية نفسه من حرب ثقافية وأن يكون ليبراليا ونزيها، فإنه الواجب هو الذهاب في ممر الوعي اليهودي المتعدد الأفكار».

وتمت بلورة مجال «الوعي اليهودي» في الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠٠١. لكن في العام ٢٠٠٦ تزايد النشاط في هذا المجال، بعد تولي الحاخام أفيحاي رونتسكي منصب الحاخام العسكري الرئيسي. والجدير بالذكر أن رونتسكي هو أحد قادة المستوطنين في الضفة الغربية وهو خريج «يشيفاة مركاز هراف» في القدس، وهو معهد ديني يعتبر معقلا لليمين الديني الاستيطاني المتطرف. وشارك في العام ١٩٨٠ في إقامة مستوطنة «ألون موريه» قرب نابلس. وفي العام ١٩٨٤ شارك في إقامة مستوطنة «إيتمار»، وأصبح حاخام هذه المستوطنة، وبعد تسرحه من الجيش، في العام ٢٠١٠، تم تعيينه رئيسا لليشيفاه في هذه المستوطنة.

واقتبست «هآرتس» عن رونتسكي قوله «لم آت من أجل تضييع الوقت. وقلت كل شيء لرئيس أركان الجيش [دان حالوتس]. قلت إني جئت وفي جعبتي عدة أهداف، وأولها إقامة مجال الوعي اليهودي، وأن هذه ستكون بصمة الحاخامية». وأضاف أنه رصد الموارد المالية والبشرية لخدمة هذا الهدف «انطلاقا من الإدراك أنه من أجل أن ننتصر على أعدائنا، وهذا هو هدف الجيش، يجب أن تكون هناك تعددية فكرية أقل ووعي يهودي أكثر».

جنود خلال جولة في سلوان... الجيش بالتعاون مع المستوطنين يغيب الوجود الفلسطيني!

وقال رونتسكي إن أحد أهم الضباط الذين عينهم هو المقدم تسادوق بن أرتسي، الذي يرأس وحدة «الوعي اليهودي» في الحاخامية العسكرية. وقال بن أرتسي في مقابلة معه، في العام ٢٠٠٨، إن «الوعي والقدرة على استخدام محركات ورؤى مستخلصة من التوراة وتراث إسرائيل يزيدان من قدرة الجيش على تحقيق الانتصار... ومجال 'الوعي اليهودي' يفتح أمامه خزانة الكتب اليهودية كمصدر لقوة الروح».

وأشارت الصحيفة إلى أن الحاخامية العسكرية سعت إلى تشجيع القوات الإسرائيلية على القتال الوحشي الذي خاضته في الحرب على غزة، عملية «الرصاص المصبوب»، واتهم الجيش الإسرائيلي في أعقاب ذلك بارتكاب جرائم حرب. فقد قرر رونتسكي أن يكون كل حاخام كتيبة أو لواء جنديا سابقا. وأضاف أن «الفكرة هي أن يكون الحاخام جزءا عضويا من الوحدة وليس مسؤولا عن الخبز والنبيذ فقط». وقد تمت تجربة نظرية رونتسكي في الحرب على غزة، حيث انضم الحاخامون إلى القوات التي اجتاحت قطاع غزة، الأمر الذي منح هذه القوات شرعية دينية وأخلاقية لارتكاب ما اقترفته.

وإلى جانب ذلك توزع الحاخامية العسكرية كراريس على الجنود تتضمن أفكار اليمين الاستيطاني المتطرف. وجاء في أحدها، تحت عنوان «تفصيل حدود البلاد»، أن «البلاد وحدودها ليسا إطار حياة تقنية فقط، وإنما هما أرضية تنمو عليها الملامح المميزة للشعب والتي يتم التعبير عنها من خلال الأرض نفسها».

وجاء في كراس آخر أصدرته الحاخامية حول القدس أن «القدس هي المدينة الأبدية، وفي مركزها، في المكان الموجود فيه جبل الهيكل [الحرم القدسي] وقدس الأقداس، توجد الصخرة التي كانت أساس الهيكل، وهي المصدر الذي تأسس العالم منه، وحدثت فيها واقعة التضحية بإسحاق [من جانب والده إبراهيم الخليل]، وفي قلب المدينة تم بناء الهيكل. وبفضلها استحققنا العودة وإقامة دولتنا من جديد، وبفضلها سننجح بالانتصار في كافة المواجهات».

وقال «هآرتس» إن نشاط الحاخامية العسكرية استند على حاخامين في قوات الاحتياط، ولكنه استند بالأساس على هيئات يمينية واستيطانية من خارج الجيش، مثل جمعية «إلعاد». وقال رونتسكي إن تمويل هذا النشاط يأتي من ميزانية الحاخامية العسكرية، وقسم آخر يأتي من «يهود مهتمين بمجال الوعي اليهودي» في إشارة إلى المنظمات الاستيطانية.

وفي رده على سؤال حول علاقة الجنود غير اليهود بمجال «الوعي اليهودي»، قال رونتسكي «وجدنا أذنا صاغية لأنشطتنا لدى الضباط الدروز. فهم بغالبيتهم الساحقة ليسوا متدينين، ولديهم ارتباط كبير بشعبنا وتاريخنا. وقد 'تشكنزوا'» أي أصبحوا مثل «الأشكناز»، أي اليهود من أصل أوروبي.

وحول العلاقة بين الحاخامية العسكرية وسلاح التربية والتعليم، قال رونتسكي إنها علاقة ودية ولكن مشحونة، وأنه «كانت هناك خلافات لا حصر لها وبالتأكيد كانت العلاقة متوترة أيضا، لكن خلال المحادثات الأخيرة التي أجريتها معهم اعترفوا بشكل صريح أننا وضعنا أمامهم تحديا وهم يحاولون تقليدنا».

أجواء متوترة وأزمة ثقة

قال تقرير «هآرتس» إن الأجواء بين سلاح التربية والتعليم والحاخامية العسكرية متوترة جدا. وحتى أن مراقب الدولة قال في تقريره الأخير، الصادر في الأول من أيار الجاري، إنه توجد «أزمة ثقة مطلقة» بين الجانبين. ورغم محاولة التوصل إلى تسوية بين الجانبين حول مجال عمل ومسؤولية كل جانب، إلا أن هذه التسوية بقيت حبرا على ورق.

وقال مدير برنامج تطوير قيادة تربوية في الجيش الإسرائيلي، العميد موطي شاليم، إن «رونتسكي جاء مع أجندة مفادها أن دور الحاخامية العسكرية لا ينحصر في المجال الديني، وإنما في المجال الروحي أيضا. فقد كان لدينا حاخامون في الماضي، لكنهم كانوا تحت رعاية ضابط التربية والتعليم».

وكانت «هآرتس» قد كشفت في العام الماضي عن وثيقة قدمها رئيس شعبة القوى البشرية في الجيش، اللواء آفي زامير، إلى رئيس هيئة أركان الجيش، بيني غانتس، ودعا فيها إلى وقف الانجراف داخل الجيش باتجاه التطرف الديني وإعادة تنظيم العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في الجيش.

وقال الرئيس السابق لدائرة التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي، العميد في الاحتياط روني سليماني، إن موضوع «الهوية اليهودية» بمثابة مواد متفجرة بالنسبة للقيادة العليا للجيش. والسؤال هو «من يعرّف ما هي الهوية الإسرائيلية - اليهودية في هذه الدولة وما هو دور الجيش في هذا السياق. ونحن نسير على هذا التوتر طوال الوقت، ولأن الجيش الإسرائيلي هو أحد الأماكن العامة الأخيرة التي بالإمكان التأثير فيها بشكل حقيقي، فقد تحول إلى ساحة لعب للتأثير».

وأضاف سليماني أنه توجد لدى سلاح التربية والتعليم أجوبة واضحة على كثير من الأسئلة «لكن ويل لنا إذا عرّفنا بدلا من الفرد ما هي الهوية المناسبة. وأنا أريد أن أحافظ على وضع يكون فيه لكل واحد الحق في الاحتفاظ برأيه». وأشار إلى أن التوجه السائد في الحاخامية العسكرية هو «أنهم يعتقدون أنه توجد أجوبة على السؤال ما هو اليهودي وما هو الإسرائيلي، ويسعون إلى إدخال أجندتهم إلى الجيش، وقد حاربت هذا. وما لم أرد أن يحدث هو أن يملوا كيف ينبغي أن يبدو الجيش في الأمور الروحانية».

«تعميق معرفة أرض إسرائيل»!

لفت تقرير «هآرتس» إلى أن التعامل الرسمي مع مهمة بلورة القيم وتذوتها، بالنسبة للجيش، مطابق لتعامله مع المهمات العسكرية. كذلك أشارت وثيقة «أهداف ومميزات» إلى أنه يخدم في الجيش شبان في مرحلة حاسمة من حياتهم، وتؤثر على بلورة شخصيتهم ومواقفهم وأفكارهم. وجاء في الوثيقة أنه «لكون الجيش تنظيما هرميا والخدمة فيه تستمر لفترة ما وبشكل مكثف، فإن بمقدوره أن يؤثر على جنوده بشكل كبير خلال خدمتهم العسكرية». وعلقت الصحيفة على ذلك بأنه «يمكن أن نفهم من ذلك أن الجيش يعي حقيقة أن جنوده هم جمهور أسير، ويسعى إلى استغلال ذلك لتوجيه عظات».

إلى جانب ذلك فإن الضباط من ذوي الرتب غير الرفيعة يشاركون في جولات تنظمها جمعيات يمينية أو استيطانية، وتقدم خدماتها بشكل دائم للجيش، وغاية هذا النشاط هو «تعميق معرفة أرض إسرائيل: مناظرها، تراثها، قادتها وتحدياتها». لكن «هآرتس» أشارت إلى أن «تعميق المعرفة» هذا لا يشمل التعرف على التاريخ القريب للبلاد، أي لا يشمل التعرف على الوجود العربي فيها، وترحيل الفلسطينيين والنكبة وسلب الأراضي.

وقال الباحث في العلاقات بين الجيش والمجتمع والسياسة في الجامعة الإسرائيلية المفتوحة، البروفسور ياغيل ليفي، إن ضابط التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي يتعامل مع الجولات والدورات التي يشارك فيها الجنود والضباط «بشكل محنك وثمة شك فيما إذا كانوا في سلاح التربية والتعليم يعونه أو يعترفون به».

وأضاف ليفي أن «ضابط التربية والتعليم لا يأخذ المشاركين في دوراته إلى كفار شاؤول [مستشفى الأمراض العقلية المقام على أنقاض قرية دير ياسين] أو إلى قرية عربية مهجرة وتم توطين يهود فيها. وهناك جولات إلى الحولة يجري خلالها الحديث عن السكان التاريخيين للمنطقة، لكن لا يجري نقاش حول مصيرهم بعد تجفيف البحيرة. وهو يستخدم بشكل محنك التأبين الشخصي الذي ألقاه دافيد غروسمان [الأديب الإسرائيلي الذي قُتل نجله في حرب لبنان الثانية] كي يبين أن نجله كان جنديا يساريا وقاتل وسقط في حرب لم يؤمن بها، لكنه لا يقتبس نصوصا محرضة لغروسمان. ويتم استعراض موضوع إسكان النقب [باليهود] من دون ذكر البدو، بينما تسمح جولة في غوش عتصيون [الكتلة الاستيطانية غربي بيت لحم] بزيارة المستوطنات التي يوجد حولها إجماع واسع نسبيا وبالطبع لا تتناول الزيارة أي ذكر للفلسطينيين المحليين. والزيارة إلى تل أبيب تشدد على التعددية الثقافية للمدينة، لكن هذه هي أيضا تحد يتعين على الجيش أن يواجهه. ويتم استعراض مقالات لمفكرين وأكاديميين، لكن النصوص محافظة ولا يوجد أي نص نقدي أو ما بعد صهيوني».

تقرير جديد لمراقب الدولة يؤكد اتساع حجم إعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية!

تصاعد في الشهور الأخيرة السجال في إسرائيل حول تجنيد الحريديم (اليهود المتشددين دينيًا) للخدمة العسكرية، وذلك في أعقاب قرار المحكمة العليا الذي قضى أنه بحلول شهر آب المقبل سيتم إلغاء سريان مفعول قانون طال، الذي يمنح الحريديم امتيازات وإعفاءات في هذه الخدمة، والسماح لهم بمواصلة الدراسة في اليشيفوت، أي المعاهد الدينية، وهو مسار خاص يعرف باسم «توراته حرفته».

وبدا أن الحكومة الإسرائيلية قد تسقط حول هذا القانون، بعدما أعلن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، أنه سيطرح مشروع قانون «الخدمة للجميع» في الجيش، وسط معارضة واسعة جدا من جانب الأحزاب الحريدية المشاركة هي الأخرى في التحالف الحكومي.

وفي هذه الأثناء، أظهر تقرير أصدره مراقب الدولة الإسرائيلية، في الأول من أيار الجاري، أنه على الرغم من تزايد عدد الحريديم الذين يؤدون الخدمة العسكرية في السنوات الأخيرة، إلا أنه في موازاة ذلك طرأ ارتفاع بعشرات النسب المئوية في منح إعفاءات من الخدمة العسكرية للشبان الحريديم.

وتبين من المعطيات أنه في العام ٢٠٠٥ كانت نسبة الحريديم الذين تم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية على خلفية اتفاق «توراته حرفته» ٣٦٪. وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٢٪ في العام ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك فإن عدد الحريديم الذين تم إرجاء خدمتهم العسكرية على خلفية «توراتهم حرفتهم» بلغ ٣٩٢٠٠ في العام ٢٠٠٣، بينما ارتفع هذا العدد في العام ٢٠١٠ إلى ٦٣ ألفا، أي ارتفاع بنسبة ٦٠٪.

ووفقا لتقرير المراقب فإن نسبة الحريديم الذين يتجندون للجيش الإسرائيلي كانت ١٣٪ في العام ٢٠١١، وارتفعت إلى ١٦٪ في العام ٢٠١٢، بينما نسبة التجند للجيش بين مجمل السكان اليهود وصلت إلى ٧٥٪ في العام ٢٠١٠.

وأفادت معطيات نشرتها دائرة التخطيط وإدارة القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، في كانون الثاني الماضي، بأن ٧٥٠٠ من الحريديم من مواليد العام ١٩٩٢ و٧٨٤٠ من مواليد العام ١٩٩٣ أبلغوا سلطات الجيش بأنهم سيستفيدون من مسار «توراتهم حرفتهم»، وأن ٨٧٠ شابا حريديا حصلوا على إعفاء من الخدمة العسكرية على خلفية «أسباب شخصية».

وتبين من تقرير المراقب أن برنامج خدمة الحريديم في الجيش الإسرائيلي (شاحر)، الذي تم إقراره من خلال قانون طال، أصبح البرنامج المركزي في هذا السياق. لكن المراقب أشار إلى أن الحاخام العسكري الرئيسي ومستشارة رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي لشؤون النساء- وهما جهتان يقترب مجالا مسؤوليتهما من برنامج خدمة الحريديم- لم يكونا شريكين في وضع السياسات المتعلقة بالحريديم.

وكان نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي في حينه، بيني غانتس، وهو رئيس هيئة الأركان الحالي، قد صرح في آذار العام ٢٠١٠، أن «المطلوب هو أن يكون حجم الحريديم الذين يخدمون في القوات النظامية، أكبر من مسارات 'شاحر'، وذلك سواء بنظرة شاملة تجاه احتياجات الجيش أو على ضوء تكلفة الموارد أو على ضوء الرسالة العامة الموجهة إلى المجتمع الحريدي». إلا أن تقرير المراقب أشار إلى أن عدد المجندين ضمن برنامج «شاحر» أعلى من التجند لوحدات عسكرية أخرى مؤلفة بغالبتها من الحريديم، مثل كتيبة «هناحال هحريدي».

شروط خاصة للحريديم

تمنح برامج التجنيد الخاصة بالحريديم في الجيش الإسرائيلي شروط وامتيازات خاصة، بدءا من الفصل عن النساء المجندات وحتى وجبات الطعام «الكاشير»، أي الحلال وفقا للشريعة اليهودية، وتخصيص الوقت لدراسة التوراة. كذلك فإن الحريديم في الجيش، خلافا لباقي المجندين، يعفون من الخدمة في أيام السبت، ولا يبيتون في القواعد العسكرية، الأمر الذي يتناسب مع خدمة الجنود المتزوجين وأرباب العائلات.

وتشير المعطيات إلى أنه بين قرابة ١٥٠٠ جندي حريدي، هناك ١١٠٠ متزوجون و٩٥٠ منهم لديهم أولاد. ولا تتوقع سلطات الجيش حدوث زيادة كبيرة في عدد المجندين الحريديم، وأن التوقعات للعام ٢٠١٥ هي أن يتجند لجميع الوحدات الحريدية ٢٤٠٠ شاب حريدي.

وقال المراقب في تقريره إنه «على ضوء الأهمية البالغة لهذا الموضوع والزيادة المخطط لها في عدد المشاركين في البرنامج، فإنه يجدر برئيس هيئة أركان الجيش وهيئة الأركان العامة أن يدققا في مبادئ السياسة المتعلقة بدمج الحريديم في الجيش الإسرائيلي والمصادقة عليها».

لكن المراقب أشار إلى التوتر الذي تحدثه خدمة الحريديم في الجيش، وطالب شعبة القوى البشرية بالتدقيق في تبعات هذه الخدمة وإحداث توازن «بين القيم الأساسية المختلفة، المتعلقة بالحاجة والأهمية الكامنة في تجنيد الحريديم للجيش الإسرائيلي وبأهمية ذلك من أجل دمج الحريديم في المجتمع [خصوصا في سوق العمل]، وبين المبادئ الأساس المتعلقة بالخدمة الإلزامية للنساء في الجيش الإسرائيلي ومبدأ المساواة في كل ما يتعلق بخدمة النساء ومميزاتها».

من جانبها، قالت مستشارة رئيس هيئة أركان الجيش لشؤون النساء، العقيد غيلا كاليفي - أمير، إنه على الرغم من احترامها لحساسية الجنود الحريديم إلا أنها تعارض التطرف في الفصل المطلوب بين الجنود الحريديم والمجندات، ورأت أنه ينطوي على مبالغة زائدة تؤدي إلى المس بالمجندات وبالمساواة في الفرص وبمشاعر المجندات. وأضافت أن برنامج «شاحر»، ومنح الامتيازات للجنود الحريديم، ينتج عنه إقصاء اجتماعي تجاه المجندات ويمس باندماجهن في الجيش.

وأورد تقرير المراقب أمثلة على تحفظات كاليفي - أمير، وبينها أنه في وحدة الذخيرة تم إخلاء مجندات من مخزن للأسلحة من أجل الاستجابة لشروط خدمة الحريديم ضمن برنامج «شاحر» في كل ما يتعلق بعزل الجنود عن المجندات. ومثال آخر يتعلق بيوم تجنيد الحريديم، حيث تم إبعاد المجندات اللاتي تعملن بشكل دائم في تسجيل المجندين. وأشار مثال ثالث إلى أنه بسبب مشاركة حريديم في دورة عسكرية أساسية تدرسها ضابطة، تقرر ألا تتحدث الضابطة مع المجندين مباشرة وإنما عبر مرشد رجل.

من جانبها قالت رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالئون، في مقابلة أجرتها معها صحيفة «هآرتس» ونشرتها يوم الجمعة الماضي، إنه «ليس مستعجلا بالنسبة لي أن يتم تجنيد الحريديم للجيش. ويهمني أكثر أن يدرس الحريديم المواضيع الأساسية [في جهازهم التعليمي] مثل الرياضيات والجغرافيا والعلوم الأخرى واللغات، وأن يتمكنوا من الاندماج في سوق العمل والعيش حياة حرة ومتقدمة».

وشددت غالئون على أنه «ليس مستعجلا بالنسبة لي أن تتم إقامة ميليشيات دينية [في إشارة إلى الوحدات والبرامج الخاصة بالحريديم في الجيش]، بل على العكس، وبهذه المناسبة فإن حزب ميرتس معني بحل الميليشيات الدينية الموجودة، وبينها اليشيفوت التي تُعد طلابها للخدمة العسكرية، وتخرج منها مظاهر إقصاء النساء، وسياسة بالبزة العسكرية من أجل المستوطنات. وبالمناسبة فإنهم هناك يخدمون لفترة ١٨ شهرا [بدلا من ثلاث سنوات]، فأين المساواة هنا في تحمل الأعباء؟».

المعركة الأخيرة بين «القبة الحديدية» وصواريخ غراد: هل هي بروفة لحرب شاملة؟

بقلم: عوزي روبين (*)

تعريف

يحلل هذا المقال ما يصفه الكاتب بـ «المعركة» التي دارت بين الصواريخ التي أطلقتها فصائل المقاومة في قطاع غزة (في آذار الماضي) على جنوبي إسرائيل وبين منظومة اعتراض الصواريخ «القبة الحديدية» وسط استعراض وتقويم خطوات وجهود عناصر المقاومة الفلسطينية لتحييد وشل قدرة المنظومة الدفاعية الإسرائيلية، وانعكاسات «ما تحقق من نجاح» في تلك «المعركة» على قدرة إسرائيل على الصمود في مواجهة هجوم صاروخي واسع قد تتعرض له انطلاقا من إيران أو من الدول العربية المجاورة.

(المشهد الإسرائيلي)

توطئة

لعبت منظومة «القبة الحديدية» دورا بارزا ومهما في جولة التصعيد والمواجهة ضد الفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة في آذار الماضي (٢٠١٢). وكانت هذه المنظومة الدفاعية قد شاركت منذ نشرها الطارئ (قبل الإعلان عن قدرتها التنفيذية) في ثلاث جولات قتالية (في نيسان وآب وتشرين الأول ٢٠١١) ضد الفصائل الفلسطينية في غزة، أحيانا بنجاح ملحوظ، وأحيانا بنجاح محدود. أما جولة التصعيد التي جرت في آذار الماضي فقد فاقت في شدتها ووتيرة وحجم نيرانها الجولات السابقة وبشكل غير مسبوق منذ عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩). في الجولة الأخيرة استعدت إسرائيل مسبقا لمواجهة التحدي، متسلحة بثلاث بطاريات من منظومة «القبة الحديدية». وعلى مدار ثلاثة أيام أطلق ما يزيد عن ١٦٠ صاروخا نحو إسرائيل سقطت في أماكن بعيدة عن غزة أكثر من أية مرة سابقة، غير أن هذه الصواريخ لم توقع تقريبا أي إصابات في صفوف الإسرائيليين، كما أن الخسائر والأضرار المادية الناجمة عنها، كانت أقل بكثير مما كان يمكن توقعه. وقد أعرب الجانبان عن رضاهما من نتائج الجولة الأخيرة، إذ أبدت إسرائيل ارتياحها لقلة الخسائر والأضرار، فيما بدت الفصائل الفلسطينية في غزة راضية عن كثافة ووتيرة ومدى صواريخها ونيرانها. مع ذلك يبدو أن إسرائيل حققت في هذه الجولة نجاحا يفوق ما حققه الفلسطينيون من نجاح خلالها، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تتمكن فيها الدفاعات الإسرائيلية الفعالة من تقليص الخسائر والأضرار إلى مستويات ضئيلة للغاية. هذا النجاح التنفيذي الملفت للمنظومة الدفاعية الإسرائيلية خلق نوعا من النشوة في صفوف الجمهور، وربما أيضا لدى المستوى السياسي في إسرائيل. ويشار إلى أن جولة التصعيد الأخيرة حدثت على وقع نقاش عام حامي الوطيس (في إسرائيل) حول موضوع التهديد الإيراني، وإمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية وحول مغزى الرد المحتمل من جانب إيران. وقد فسر نجاح منظومة «القبة الحديدية» لدى الرأي العام الإسرائيلي، وربما أيضا لدى المستوى السياسي، على أنه ينطوي على ما يثبت إن إسرائيل ستتمكن من الصمود في مواجهة هجوم صاروخي إيراني من دون أن تتكبد خسائر كبيرة.

جولة التصعيد

بدأت جولة التصعيد الأخيرة عقب تصفية قائد لجان المقاومة الشعبية في غزة زهير القيسي، عصر يوم التاسع من آذار ٢٠١٢، وعلى إثر ذلك شرعت حركة «الجهاد الإسلامي» بإطلاق الصواريخ والقذائف الصاروخية على مستوطنات «غلاف غزة»، وفي منتصف الليلة ذاتها اتسع نطاق إطلاق الصواريخ ليطال المدن الرئيسة في جنوبي إسرائيل، وخاصة أسدود وبئر السبع. وقد نجحت بطاريات منظومة «القبة الحديدية»، التي نصبت مسبقا، في حماية هذه المدن منذ بداية الهجوم الصاروخي. وتيرة إطلاق الصواريخ كانت في هذه المرة أعلى بكثير من جولات التصعيد السابقة، ووفقا لبيان «الجهاد الإسلامي» فقد أطلق مقاتلوها قرابة ٧٠ قذيفة صاروخية، منها ٤٠ صاروخ غراد، خلال الساعات الـ ١٢ الأولى من القتال. في الأيام الثلاثة التالية تعرضت مدن بئر السبع وأسدود وعسقلان لهجمات بصواريخ بتواتر عال، وبلغت وتيرة إطلاق الصواريخ ذروتها في اليوم الثالث (٢٠١٢/٣/١٢)، حيث هوجمت أسدود ثلاث مرات في غضون ساعة واحدة. وفي نهاية اليوم أعلن رسميا عن التوصل إلى وقف لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ صباح اليوم التالي (الأربعاء) لكن إطلاق الصواريخ لم يتوقف تماما، ففي مساء اليوم ذاته أصاب صاروخ غراد قلب بلدة نتيفوت ملحقا أضرارا بالممتلكات من دون وقوع خسائر في الأرواح. كذلك أطلقت في اليوم التالي عدة صواريخ غراد على بئر السبع وأسدود، تمكنت منظومة «القبة الحديدية» من اعتراض بعضها، وسقط البعض الآخر في مناطق مفتوحة.

في هذه المرة أيضا نشرت معطيات متضاربة عن عدد الصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية المسلحة. فقد أعلنت «لجان المقاومة الشعبية» في نهاية القتال أن مقاتليها أطلقوا ٥٣ صاروخا، فيما أعلنت حركة «الجهاد الإسلامي» عن إطلاق ١٨٠ صاروخا وقذيفة صاروخية منها ٨٠ صاروخا من نوع غراد وقدس، هذا في حين تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن حوالي ٣٠٠ صاروخ وقذيفة صاروخية، وأن ما بين ١٦٧- ١٧٧ صاروخا سقطت داخل الأراضي الإسرائيلية. ويمكن القول إن مرمى الصواريخ لم يكن مختلفا في هذه الجولة عنه في الجولات السابقة، على الرغم من الأحاديث في غزة عن وجود صواريخ يصل مداها حتى تل أبيب. وقد كانت أبعد نقطة أصابتها الصواريخ الفلسطينية في الجولة الأخيرة هي «إلى الشمال من غديرا»، ويرجح أن الهدف كان منشأة عسكرية.

وخلافا للجولات السابقة فقد كان حجم الخسائر في الأرواح والممتلكات التي أسفرت عنها جولة التصعيد الأخيرة قليلا ومقلصا بشكل ملحوظ، إذ أعلن (وفقا لبيانات رسمية إسرائيلية) عن سقوط جريح واحد إصابته بالغة في مستوطنات «غلاف غزة»، وسقوط جريحين إصابتهما طفيفة في أسدود، وسقوط جريح رابع إصابته طفيفة في نتيفوت (هذه المعطيات لا تشمل إصابات الذعر والهلع)، ولحقت أضرار بعدد من المباني والبيوت والسيارات وخاصة في أسدود.

أداء منظومة «القبة الحديدية»

تركت منظومة «القبة الحديدية» بصمة مهمة على جولة التصعيد الأخيرة، سواء على مستوى الوعي أو في محك النتيجة. فقد باشرت المنظومة بالعمل منذ بداية الهجوم وسجلت في الساعات الأولى للقتال عمليات اعتراض ناجحة للصواريخ الفلسطينية، وذلك خلافا لحملة التصعيد السابقة في تشرين الأول ٢٠١١، التي لم تدخل فيها المنظومة إلى العمل سوى بعد مرور ٢٤ ساعة من بدء إطلاق الصواريخ.

ووفقا لحجم الخسائر والأضرار يمكن القول إن منظومة «القبة الحديدية» وفرت حماية جيدة (ولكن ليست تامة) للمدن الإسرائيلية الجنوبية. ويستدل من تدني حجم الخسائر البشرية والمادية أن المنظومة تمكنت من اعتراض معظم الصواريخ، التي كانت موجهة إلى أهداف في المناطق المحمية، وتحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن ٥٧ إلى ٥٩ عملية اعتراض ناجحة، وعن (٩) حالات اخترقت فيها الصواريخ المنظومة الدفاعية، ما يعني نسبة اعتراض بحوالي ٨٦٪ وهي نسبة مرتفعة جداً بالنسبة لمنظومة تنفيذية، هذا فيما تحدثت مصادر إعلامية إسرائيلية أخرى عن نسبة نجاح أقل، في حدود ٨٠٪ وحتى ٧٥٪.

ومع أنه لا يتوفر لدينا تفسير للفجوة الملموسة بين التقديرات المختلفة، إلا أن نسبة النجاح كانت إجمالا عالية كفاية من أجل تقليص الخسائر والأضرار إلى مستويات غير مألوفة. إن الادعاء القائل بأن نسبة الخسائر المنخفضة كانت مجرد مصادفة نظرا لأنه كان يمكن للصواريخ التي اخترقت المنظومة الدفاعية أن توقع عدداً كبيرا من الإصابات، هو إدعاء خاطئ. فصواريخ غراد هي سلاح كمي غير مؤثر دائما من حيث الإصابة. وعلى سبيل المثال، في حرب لبنان الثانية، التي لم تكن إسرائيل تمتلك فيها منظومة دفاعية فعالة ضد هذا النوع من الصواريخ، كان الأمر يتطلب ما معدله ٧٥ صاروخا من أجل قتل إسرائيلي واحد. وبعملية حسابية بسيطة، إذا كانت المنظومة الدفاعية الفعالة قد قلصت نسبة الاختراق من ١٠٠٪ إلى ٢٠٪، فإن عدد الصواريخ المطلوبة لقتل إسرائيلي واحد يجب أن يزيد بخمسة أضعاف، أي من ٧٥ إلى ٣٧٥ صاروخًا، وهو عدد يفوق مرتين عدد الصواريخ التي سقطت داخل الأراضي الإسرائيلية خلال جولة التصعيد الأخيرة. من هنا فإن حجم الإصابات والخسائر البشرية المنخفض كان نتيجة لتقليص فرص الإصابات القاتلة وليس أمرا من باب الصدفة. لكن وكما هو متوقع، لم توفر منظومة «القبة الحديدية» حماية دفاعية كاملة ومطلقة، حيث سجلت إصابات في بئر السبع وأسدود، كما أنها لم تمنع إلحاق أضرار اقتصادية في المناطق التي تعرضت للهجمات الصاروخية.

ردود الفعل في الجانب الفلسطيني

خلافا لجولات التصعيد السابقة التي تجاهل فيها كبار القادة والمسؤولين الفلسطينيين بصورة تامة موضوع المنظومة الدفاعية الإسرائيلية، فقد كانت ردود الفعل الرسمية في هذه المرة ملحوظة وعلى أعلى المستويات. فقد شكا زعيم حركة «حماس» خالد مشعل في تصريح علني من أن قطاع غزة «تحول إلى حقل تجارب للأسلحة ولمنظومة القبة الحديدية». كذلك تطرق أحد قادة «الجهاد الإسلامي» بصورة غير مباشرة إلى نجاح المنظومة في تقليص الخسائر الإسرائيلية، وقال إن حركته «سعت في المواجهة الأخيرة إلى خلق ميزان رعب مقابل إسرائيل وليس بالذات إلى قتل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين...». بالإضافة إلى ذلك وجدت فعالية منظومة «القبة الحديدية» صدى لدى الناس العاديين في غزة، وتساءل البعض: «أين الخسائر في الجانب الآخر.. أين منظومتنا الدفاعية وأين منظومتهم؟!»، مما يشير إلى أن نجاح المنظومة الدفاعية الإسرائيلية أدى بكيفية ما إلى «كي الوعي» الفلسطيني. مع ذلك لم يظهر أي ميل للكف عن إطلاق الصواريخ رغم نتائجها الهزيلة نسبيا. فقد هدد أحد المتحدثين بلسان حركة «الجهاد الإسلامي»، ويدعى «أبو إبراهيم»، بأن منظمته ستوسع في المرة القادمة مدى الصواريخ بما يتعدى أسدود. وعلى الأرجح فإن الفصائل المسلحة ستسعى إلى «القفز» عن السور الدفاعي لـ «القبة الحديدية» ومحاولة التسبب بخسائر حقيقية في صفوف الإسرائيليين عن طريق توجيه الصواريخ نحو أهداف في وسط (مركز) البلاد، مع كل ما يترتب على ذلك من أبعاد خطيرة.

ردود الفعل في الجانب الإسرائيلي

اتسمت ردود الفعل في إسرائيل، في صفوف الجمهور والمستوى السياسي على حد سواء، بنوع من النشوة المبالغ فيها، وقد وجد هذا الشعور تعبيرا له في ما تردد من تصريحات وعبارات من قبيل «جولة التصعيد الأخيرة في الجنوب انتهت بانتصار حاسم لمنظومة القبة الحديدية»، وفي قيام رئيس الحكومة نتنياهو وشخصيات مهمة أخرى بزيارة لمواقع نصب بطارية «القبة الحديدية» في أثناء القتال. في المقابل سجلت أيضا ردود فعل أقل حماسا، وأحيانا انتقادية بصورة ملفتة. وعلى ما يبدو فإن النجاح في تقليص الخسائر والأضرار، أقنع معظم المتشككين حيال المنطق الاقتصادي في اعتراض صواريخ بسيطة ورخيصة بواسطة صواريخ اعتراضية متطورة وباهظة الكلفة.

الصحافي ألون بن دافيد (المحلل العسكري في القناة التلفزيونية العاشرة) كتب في هذا السياق قائلا: «إن تكلفة الصاروخ الاعتراضي في منظومة القبة الحديدية أرخص بكثير من ثمن الشقة في أسدود أو بئر السبع التي أنقذها من إصابة الصاروخ».

ونوه محللون آخرون بنجاح المنظومة في تفادي الحاجة للقيام بعملية عسكرية برية، وبالقيمة الأخلاقية لإنقاذ حياة الأفراد كوزن مضاد إزاء الانتقادات لتكلفة المنظومة الدفاعية. وقد تضمنت غالبية ردود الفعل مطالبة الحكومة الإسرائيلية بإعطاء أولوية قصوى للاستثمار في الدفاعات الفعالة.

كذلك سجل تغيير في مواقف عدد من كبار الضباط المتقاعدين الذين كانوا يعارضون بشدة الاستثمار في المنظومة الدفاعية، وعلى سبيل المثال فقد أقر رئيس هيئة الأركان السابق غابي أشكنازي، الذي عارض في حينه تحويل موارد لهذا الغرض، بأن وزير الدفاع الأسبق عمير بيرتس كان محقا في قراره حث مشروع تطوير «القبة الحديدية». كذلك صرح نائب رئيس هيئة الأركان سابقا الجنرال (احتياط) دان هارئيل - والذي عارض أيضا تطوير هذه المنظومة- بعد انتهاء جولة التصعيد الأخيرة، بأن «المنظومة غيرت المعادلة الأساسية بيننا وبين المنظمات الإرهابية.. فهي تجردها من سلاحها الرئيس المتمثل في استخدام مواطنينا كرهائن».

وحرص بعض المحللين على وضع النجاح في منظور أوسع محذرين من المبالغة في الثقة بالنفس، وخاصة في كل ما يتعلق بقدرة إسرائيل على توفير الدفاعات المطلوبة في مواجهة هجمات صاروخية أوسع نطاقا. وفي هذا السياق كتب الصحافيان عاموس هارئيل وآفي سسخاروف (هآرتس) بأن «منظومة القبة الحديدية منحت المستوى السياسي إنجازا مهما لكنه إنجاز محدود»، وشككا في نجاعة عدد قليل من بطاريات «القبة الحديدية» في مواجهة ٥٠ ألف صاروخ تمتلكها منظمة «حزب الله» في لبنان. كذلك حذر الميجر جنرال (احتياط) مئير إلران من أن «تعظيم القبة الحديدية من قبل السياسيين وكبار رجالات الجيش والإعلاميين يولد توقعات إشكالية»، معربا عن تقديره بأن المنظومة ستوفر بصورة رئيسة، في سيناريوهات مواجهة واسعة، حماية لقواعد الجيش الإسرائيلي ومنشآت مدنية حيوية وليس للسكان بالذات. وكرر وزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس موقفه القائل إن الدفاع هو جواب غير كاف على تحدي إطلاق الصواريخ قصيرة المدى، وأن هذا التحدي يجب أن يعالج بصورة هجومية عن طريق تدمير السلاح الصاروخي الذي تمتلكه الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، ومنع تزودها به. كذلك سجلت تحفظات أكثر حدة وتطرفا من جانب أوساط تنتهج خطا انتقاديا تجاه الحكومة الإسرائيلية، واتهم بعضها الحكومة بتعمد إشعال جولة التصعيد الأخيرة من أجل القيام بـ «عرض غائي» لمنظومة «القبة الحديدية» بغية مساعدة سلطة تطوير الوسائل القتالية (رافائيل) في تسويق هذه المنظومة خارج البلاد، على خلفية طرح سندات دين بقيمة ٥٠٠ مليون شيكل في الأسبوع ذاته، وفي هذا السياق أعرب الميجر جنرال (احتياط) تسفي شور، الذي يترأس جمعية تطالب بتحصين الجبهة الداخلية، عن استغرابه إزاء تزامن جولة التصعيد مع طرح سندات «رافائيل» للتداول في سوق الأوراق المالية، وكرر موقف جمعيته بشأن وقوف اعتبارات مالية وراء اختبار منظومة «القبة الحديدية».

تقديرات

أظهرت جولة التصعيد الأخيرة بصورة ملفتة الأفضلية الكامنة في منظومة دفاعية فعالة وناجعة، لكنها رسمت بوضوح حدود جدواها.

كذلك كشفت الجولة، حسبما يستدل مما نشر علنا، عن وجود عدة نقاط ضعف في منظومة «القبة الحديدية».

وفقا لما نشر فإن أهداف المنظومة يتمثل في الآتي: حماية الأرواح والممتلكات في أنحاء الدولة، إعطاء درجة من الحرية للمستوى السياسي، وإعطاء مهلة للجيش الإسرائيلي تمكنه من الاستعداد للقيام بعمل هجومي. إجمالا يمكن القول إن أداء منظومة «القبة الحديدية» في الجولة الأخيرة كان مليئا للهدف الأول، كذلك فيما يتعلق بالهدف الثاني، إذ توفرت للمستوى السياسي حرية العمل في التحكم بوتيرة المعركة والتوصل إلى تهدئة نسبية بصورة مدروسة ومن دون ضغط رأي عام غاضب. وبطبيعة الحال فقد أمكن كتحصيل حاصل تحقيق الهدف الثالث أيضا.

من جهته، ادعى الباحث مارك هيلر أن «القبة الحديدية» لم تغير قواعد اللعبة، ذلك بأن اختراق الصواريخ للمنظومة الدفاعية أجبر السكان على الاختباء في الأماكن المحصنة في أثناء صفارات الإنذار، ودفع السلطات المحلية إلى إغلاق المدارس وإلغاء مناسبات واحتفالات عامة. وعلى حدّ رأيه، فقط منظومة تعترض ١٠٠٪ من الصواريخ، هي التي تمكن من استمرار مجرى الحياة الاعتيادية تحت النيران. هذا الفهم مغلوط من أساسه. فحتى المنظومة القادرة على اعتراض ١٠٠٪ من القذائف الصاروخية لا تمكن من استمرار الحياة الاعتيادية لأن شظايا الصواريخ التي يتم اعتراضها، وشظايا الصواريخ المعترضة، تشكل خطراً على حياة السكان المكشوفين.

عموما فإن النجاح شبه التام لمنظومة «القبة الحديدية» في جولة التصعيد الأخيرة رسم بوضوح حدود جدوى منظومات الدفاع الفعالة بمجملها.. فهي قادرة على تقليص الخسائر في الأرواح والممتلكات بشكل كبير، مما يساعد بالتالي المستويات السياسية والعسكرية، غير أنها لا تستطيع ضمان أن تجري حياة المواطنين بصورة اعتيادية كما في أوقات الهدوء.

لقد كشفت منظومة «القبة الحديدية» مجددا ثمن التردد في اتخاذ القرارات في ما يتعلق بتأخير تطويرها والتزود بها. فعند اندلاع جولة التصعيد الأخيرة كان في حوزة الجيش الإسرائيلي ثلاث بطاريات فقط، مما أبقى مراكز وتجمعات سكانية كبيرة خارج نطاق حمايتها. والأخطر من ذلك أنه لو قررت الفصائل الفلسطينية مهاجمة أهداف في ضواحي وأطراف تل أبيب، لما كانت قد توفرت في ذلك الوقت منظومة إضافية لتوفير الحماية من الصواريخ.

ما نعلمه الآن هو أن هناك ثلاث بطاريات أخرى في مراحل مختلفة من الإنتاج، لكن ليس من المعروف ما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد طلب التزود ببطاريات إضافية.

ويتضح أن الخلاف بشأن تخصيص الموارد ما زال قائما بعينه، حتى بعد النجاح الأخيرة لمنظومة «القبة الحديدية».

إلى ذلك فقد ظهرت في أثناء الجولة الأخيرة مشكلات فنية (لم يكشف النقاب عن طبيعتها لأسباب مفهومة) مكنت من وصول الصواريخ إلى مراكز بعض المدن الجنوبية. كما ظهرت مشكلة أخرى تمثلت في كمية استهلاك صواريخ الاعتراض. ووفقا لما أعلن فقد تم إطلاق ١٥٠ صاروخا من منظومة «القبة الحديدية» من أجل اعتراض ٥٩ صاروخ غراد، وبطبيعة الحال فإن لحجم استهلاك الصواريخ الاعتراضية مغزى وانعكاسات تمويلية.

الأبعاد الإستراتيجية: «بروفة» لحرب شاملة؟!

خلق نجاح «القبة الحديدية» توقعات لدى الجمهور، وربما أيضا لدى صانعي السياسة في الحكومة الإسرائيلية، بأنه تم إيجاد حل لتهديد صواريخ إيران وحلفائها.

فهل يمكن الاستنتاج من أحداث (جولة تصعيد) آذار ٢٠١٢ بأن منظومة الدفاع الفعال هي العامل الذي يرجح الكفة في الميزان العسكري الشامل بين إسرائيل وبين المعسكر الإيراني؟!

يبدو أن الإجابة على هذا السؤال هي: ربما!

عموما فإن وزن منظومة «القبة الحديدية» في الميزان العسكري يجب أن يختبر في دائرتين: في الدائرة الضيقة لحرب الاستنزاف الجارية منذ قرابة عشرة أعوام بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، وفي الدائرة الأوسع لحرب شاملة ممكنة بين إسرائيل وبين المعسكر الإيراني الذي يضم إيران وسورية و«حزب الله» والفصائل المسلحة في غزة.

في الدائرة الضيقة تعيد منظومة «القبة الحديدية» قدرا معينا من التناظر للوضع غير المتناظر المتطرف الذي كان يمتلك فيه كل فصيل فلسطيني، أو حتى أفراد فلسطينيون، القدرة على التسبب بخسائر بشرية في تجمعات سكانية إسرائيلية في أي وقت وبقدر ضئيل من المخاطرة الذاتية. قسم كبير من الجمهور الإسرائيلي يقول إن الحل الصحيح لهذا التهديد هو إعادة احتلال المنطقة والسيطرة على مواقع إطلاق الصواريخ، وهذا قول صائب ودقيق لكنه غير عملي. فالسيطرة على قطاع غزة مرتبطة بأثمان سياسية واقتصادية باهظة فضلا عن الخسائر البشرية. إن إعادة احتلال قطاع غزة هي خطوة إستراتيجية لها انعكاسات بعيدة الأثر، وتتطلب تفكيرا متأنيا، ولا يمكن لأي حكومة في إسرائيل أن تقدم عليها إلا في حالة اضطرارية تكون فيها الظروف مهيأة لهكذا خطوة. لقد جربت إسرائيل مرارا خلال العقد الأخير شن هجمات محلية (محدودة) غير مرتبطة بسيطرة طويلة الأجل على المنطقة، لكنها لم تخلق ردعا حقيقيا، على العكس فقد كان تأثيرها على الجانب الفلسطيني باتجاه تصعيد إطلاق الصواريخ. العملية الهجومية الوحيدة التي أوجدت ردعا لفترة من الوقت، كانت حملة «الرصاص المصبوب» والتي كانت عملية واسعة النطاق، أشبه بحرب مصغرة، جبت من إسرائيل ثمنا سياسيا لا يستهان به.

لذلك اضطرت إسرائيل إلى القيام بخطوات دفاعية، بداية في مجال الدفاع السلبي، والذي شمل الإنذار وتعزيز وسائل حماية وتحصين السكان، ومن ثم في مجال الوسائل الدفاعية الفعالة أو الإيجابية. وقد شكلت منظومة «القبة الحديدية» خطوة مكملة لتشكيلة الحلول الدفاعية، وفرت شعورا بالأمن لدى السكان الإسرائيليين و«كوت وعي» الجانب الآخر (الفلسطيني) ليدرك أن قدرته على المس بإسرائيل كما شاء، أضحت محدودة ومقيدة بشكل ملموس.

بيد أن أسلوب الدفاع الإيجابي الفعال لا يمنع وقوع خسائر بشرية ومادية في مناطق غير محمية، ولا يحول أيضا دون تشويش مجرى الحياة الاعتيادية في المناطق المحمية. وعليه فإنه لا يقلص الدافع لمواصلة إطلاق الصواريخ المزعج، بل و«القفز» نحو قصف مناطق غير محمية في عمق الدولة. صحيح أن منظومة «القبة الحديدية» ثلمت أسنان التهديد الصاروخي من غزة إلا أنها لم تنجح في استئصاله من جذوره.

أما في الدائرة الأوسع للحرب الشاملة، فإن «القبة الحديدية» تشكل جزءا فقط من الجواب الشامل. إن هذه المنظومة غير معدة لاعتراض الصواريخ الباليستية بعيدة المدى من إيران أو من سورية، ولا حتى القذائف الصاروخية الثقيلة الموجودة في حوزة سورية و«حزب الله»، فهذا النوع من الصواريخ طورت من أجله صواريخ «حيتس» (المخصصة لاعتراض الصوراريخ البعيدة المدى)، فيما يجري العمل على تطوير منظومة «العصا السحرية» المخصصة لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى. إن وظيفة منظومة «القبة الحديدية» ستبقى في أي حرب شاملة هي التصدي للصواريخ قصيرة المدى التي يمكن إطلاقها على إسرائيل من لبنان وقطاع غزة وربما أيضا من سورية.

ومن المرجح، في حال وقوع حرب شاملة، أن يتم نشر بطاريات «القبة الحديدية» من أجل الدفاع في المقام الأول عن منشآت عسكرية ومنشآت بنى تحتية حيوية، وكذلك الأماكن التي يمكن أن يتسبب استهدافها بأضرار بيئية خطيرة، كمستودعات الوقود والمواد الخطيرة الأخرى.

إن الدرس المشجع من نجاح منظومة «القبة الحديدية» في الدفاع عن مدينتي بئر السبع وأسدود هو أنه سيكون في الإمكان توفير حماية جيدة للقواعد الجوية ووحدات مستودعات الطوارئ في أنحاء البلاد، بما يساهم في الحفاظ على القدرة الهجومية للجيش الإسرائيلي في مواجهة الصواريخ القصيرة المدى من سورية ولبنان وقطاع غزة. ولكن تجسيد هذه القدرة يحتاج إلى عدد أكبر من البطاريات التنفيذية، ومخزون كبير من صواريخ الاعتراض، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الإسرائيلية تخصيص الموارد اللازمة بغية سد الفجوة القائمة على هذا الصعيد.

تلخيص

مما لا شك فيه أن جولة التصعيد الأخيرة في آذار ٢٠١٢ كانت الحدث المؤسس لمنظومة الدفاع الإسرائيلية الفعالة، وقد برهن نجاحها للمتشككين على أنه يمكن اعتراض وتدمير قذائف صاروخية في أثناء تحليقها في الجو، وأنه يمكن عمل ذلك بواسطة تكنولوجيا إسرائيلية خالصة، وأن مدن إسرائيل لن تبقى رهينة أو تحت رحمة هذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك في قطاع غزة.

جولة التصعيد الأخيرة لم تكن «بروفة» لحرب شاملة، ولا يجوز أن ينظر لها على هذا النحو.

وفي سيناريوهات الحرب الشاملة على اختلاف مستوياتها تحتاج إسرائيل، للخروج بأقل الأضرار الممكنة، إلى منظومة دفاعية متعددة الطبقات والمستويات تشمل صواريخ «حيتس ٣» و«حيتس ٢» ومنظومتي «العصا السحرية» و«القبة الحديدية»، علما أنه تتوفر حاليا اثنتان فقط من هذه الركائز، في حين لم تصل الركيزتان الأخريان بعد إلى مرحلة تجارب الاعتراض، والطريق لبلوغ ذلك ما زالت طويلة، لكن منظومة «القبة الحديدية» جربت، وأثبتت أنها ممكنة.

[ترجمة: س. عياش]

منظومة «القبة الحديدية»- نجاحها في جولة المواجهة الأخيرة مع غزة فاق التوقعات!

(*) الرئيس السابق لـ «مشروع حيتس» في وزارة الدفاع الإسرائيلية. هذه الدراسة نشرت في إطار أوراق «مركز بيغن-السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان.

وثيقة جديدة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية:

مسألة تعويض اللاجئين اليهود من الدول العربية ستكون جزءاً لا يتجزأ من أي مفاوضات أو تسوية في المستقبل!

قالت وثيقة جديدة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية إنه «حتى يومنا هذا يعاني اللاجئون اليهود من الدول العربية والإسلامية من إجحاف بحقهم، إذ تم إهمال حقوق ملكيتهم والعدالة التي يستحقونها. وخلال مختلف أنواع المساعي التي تم بذلها والمباحثات التي تم إجراؤها سعيا وراء السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، صرف المفاوضون أنظارهم عن عنصر هام من عناصر النزاع العربي الإسرائيلي، وهو تهجير نحو ٨٥٠ ألفا من اليهود الذين كانوا مقيمين في الدول العربية وفقدان ممتلكاتهم والمتاعب التي واجهوها عند هجرتهم إلى إسرائيل واستيعابهم فيها».

وأضافت: «إن ما يقارب النصف من مواطني إسرائيل اليوم، بمن فيهم ذريتهم، قادمون من بلدان عربية، وعليه، فإن محاولة حل النزاع عبر مسيرة سياسية لا بد من أن يتم استئنافها يوما ما في المستقبل، يجب أن تتطرق إلى هذه القضية بإسهاب، لتدفعها إلى الواجهة وتتعامل معها من جميع الزوايا والنواحي».

وأشارت الوثيقة إلى أن مجتمعات يهودية مزدهرة ميسورة الحال كانت «تعيش في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل ظهور الإسلام بألف عام، وقبل ٢٥٠٠ عام من خروج الدول العربية المعاصرة إلى الوجود. وكانت هذه المجتمعات والتي امتدت من العراق إلى المغرب، تتمتع بحياة حافلة بالنشاط وكان لها تأثيرها في اقتصاديات البلدان التي كانت تعيش فيها. وحتى القرن العاشر الميلادي كان ٩٠ بالمئة من يهود العالم يعيشون في مناطق أصبحت معروفة اليوم بالبلدان العربية. وفي الفترة الواقعة ما بين أواخر الأربعينيات من القرن الماضي والعام ١٩٦٧، تم تهجير الأغلبية الساحقة من يهود الدول العربية من البلدان التي ولدوا فيها، حيث تم محو معظم المجتمعات اليهودية في هذه البلدان من الوجود، تاركة وراءها بضعة آلاف من اليهود المتناثرين في عدد قليل من المدن. وحتى قبل وضع مشروع التقسيم في شهر تشرين الثاني ١٩٤٧، تم اتخاذ إجراءات معادية ومتزايدة من قبل الدول العربية بقيادة الجامعة العربية بحق مجتمعاتها اليهودية. وبعد وضع مشروع التقسيم، أخذت الحكومات العربية تصادر ممتلكات اليهود، وفي الوقت نفسه نشبت أعمال الشغب والمجازر بحق المجتمعات اليهودية من أقصى العالم العربي إلى أقصاه، حيث تم نهب المحلات التجارية التابعة لليهود ومعابدهم - الكنس - وحرقها، إضافة إلى قتل المئات من اليهود وحبس الآلاف منهم. وعند قيام إسرائيل كدولة مستقلة في أيار ١٩٤٨، اجتمعت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية لتضع سلسلة من التوصيات لجميع الدول العربية والإسلامية حول كيفية اتخاذ الإجراءات بحق اليهود في بلدانها. ومن بين تلك التوصيات، تم سحب مواطنة اليهود، ما جعلهم مواطنين في دولة إسرائيل فقط والتي كانت تأسست حديثا. وتم مصادرة أملاكهم وتجميد أموالهم في المصارف وتأميم أملاك لهم بملايين من الدولارات. كما منع عمل اليهود في الوزارات، وفرضت قيود صارمة على تشغيلهم في الدوائر الحكومية بشكل عام، بحيث فقد العديد منهم مصدر رزقهم».

وادعت الوثيقة أن «الاتجاهات المناهضة لليهود أخذت وتزداد بمرور الوقت، حيث تم تطبيق برنامج منهجي لقمع اليهود واضطهادهم في الدول العربية. وفي الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥١ تم تهجير ٨٥٠ ألف يهودي من الدول العربية، إما بالطرد المباشر، وإما بإجبارهم على الهجرة، ليصبحوا لاجئين. وفي الواقع، بدأت حركة هجرة سكانية في اتجاهين، من خلال إيجاد مجموعتين من اللاجئين، علما بأن الدول العربية بقيادة الجامعة العربية، كانت هي المسؤولة عن إيجاد كلا المجموعتين من اللاجئين، أي المجموعة اليهودية والمجموعة الفلسطينية. وكانت النسبة بين مجموعتي اللاجئين ٢ إلى ٣، إذ بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين حوالي ٦٠٠ ألف لاجئ، فيما بلغ عدد اللاجئين اليهود ٨٥٠ ألف لاجئ حتى العام ١٩٦٨. وتمثل أجيالهم التالية الآن حوالي نصف عدد سكان إسرائيل. ومن بين أهم جوانب هذا الموضوع الممتلكات التي ضاعت، حيث قدرت دراسة تم إجراؤها في العام ٢٠٠٨ نسبة الأملاك اليهودية المفقودة في الدول العربية إلى الأملاك التي فقدها اللاجئون الفلسطينيون بما يقارب ١:٢، علما بأن القيمة الإجمالية لما فقده الفلسطينيون بلغت نحو ٤٥٠ مليون دولار (ما يعادل ٣ر٩ مليار دولار بالأسعار الحالية)، فيما فقد اللاجئون اليهود ممتلكات بلغت قيمتها الإجمالية ٧٠٠ مليون دولار، وهو ما يعادل نحو ٦ مليارات من الدولارات بالأسعار الحالية».

ومضت الوثيقة: «لقد كرست الدول العربية تحت قيادة الجامعة العربية مشكلة اللاجئين (باستثناء الأردن الذي منح المواطنة لسكانه الفلسطينيين)، وذلك بخلاف ما فعلته إسرائيل، حيث دمجت اللاجئين اليهود وضمنت إعادة تأهيلهم. ومما كرس أيضا مشكلة اللاجئين كان ما أقدم عليه النظام الدولي من إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين العرب في الشرق الأوسط وتشغيلهم (الأونروا)، ولكنها ليست مخولة بإيجاد الحلول المستدامة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبمقتضى المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة بالنسبة لتعريف اللاجئ، فإن اللاجئين اليهود يعتبرون لاجئين بكامل معنى الكلمة، وحين تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٤٢ في شهر تشرين الثاني ١٩٦٧ لم يتم التمييز بين اللاجئين الفلسطينيين واليهود. غير أن اللاجئين الفلسطينيين أصبح مركزهم كلاجئين مكرسا، فيما أقبل اللاجئون اليهود من الدول العربية على بناء حياة جديدة لأنفسهم».

ونوهت الوثيقة بأن «قضية اللاجئين اليهود في الشرق الأوسط» ثارت في سبعينات القرن الماضي، وكان دور الريادة في ذلك لعضو الكنيست الأسبق مردخاي بن بورات وغيره. وتم إنشاء أول منظمة متعلقة بالقضية هي «المنظمة العالمية لليهود المتحدرين من البلدان العربية»، وفي مرحلة لاحقة تم تأسيس منظمة «العدالة من أجل اليهود المتحدرين من البلدان العربية»، والتي قامت في وقت قريب من موعد انعقاد مؤتمر أنابوليس بالكشف عن وثائق للأمم المتحدة تثبت أن دول الجامعة العربية وضعت وطبقت برنامجا منهجيا لقمع اليهود في الدول العربية واضطهادهم عقب تأسيس دولة إسرائيل. وطالبت هذه المنظمة الأخيرة في ضوء ذلك بالاعتراف بمئات آلاف اليهود لاجئين تماما كما يُعترف بالفلسطينيين لاجئين. وخلال محادثات السلام في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠، أعلن الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون أنه في حال التوصل إلى اتفاق، سيتم إنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين العرب واللاجئين اليهود من الدول العربية على حد سواء. وتبنى مجلس النواب الأميركي اقتراح الرئيس كلينتون في نيسان ٢٠٠٨، ضمن قرار يقضي بوجوب الاعتراف باللاجئين اليهود كلاجئين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي وجوب إنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين اليهود والفلسطينيين عن فقدان ممتلكاتهم. وقضى قرار مجلس النواب هذا الذي عرف بقرار مجلس النواب رقم ١٨٥، بعدم حل قضية لاجئين واحدة من دون حل مشكلة اللاجئين الثانية في الوقت نفسه. ورغم ذلك، تم الإلقاء به جانبا، ليبقى على هامش الخطاب الدولي. وفي العاشر من شباط ٢٠١٠، نالت القضية اعترافا داخليا في إسرائيل، حيث قام الكنيست بسن «قانون الحفاظ على حق تعويض اللاجئين اليهود من الدول العربية وإيران». ويدعم القانون ضمان حقوق اليهود اللاجئين من الدول العربية، إذ يقضي بالتزام دولة إسرائيلية بضمان شمول أي مفاوضات سلمية في الشرق الأوسط لمسألة تعويض اللاجئين اليهود أيضا. وفي الوقت نفسه، تم إنشاء «الصندوق القومي لتعويض اليهود» برئاسة (الوزير السابق) رافي إيتان، وذلك ضمن أنشطة وزارة شؤون المتقاعدين، والتي أنيطت بها مهمة تقديم المشورة للحكومة ولرئيس الحكومة في قضية التعويض.

وقالت الوثيقة إن وزارة الخارجية الإسرائيلية الحالية، بقيادة نائب وزير الخارجية داني أيالون، تولت مهمة الدفع بهذا الموضوع ضمن الدبلوماسية الحكومية والدبلوماسية العامة والساحات الإعلامية. وخلال الاحتفالات بمرور ٦٠ عاما على مؤتمر أوضاع اللاجئين الذي عقد في العام ١٩٥١، والتي أقيمت في شهر كانون الأول ٢٠١١، ألقى نائب وزير الخارجية داني أيالون خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأمام المجتمع الدولي، حيث أثار قضية اليهود اللاجئين من البلدان العربية، والحاجة إلى إحقاق العدالة التاريخية بالنسبة لليهود، وإيجاد حل للممتلكات المفقودة للاجئين اليهود. وخلال هذا الحدث، عقد نائب وزير الخارجية لقاءً مع ممثلي وسائل الإعلام الدولية، عرض عليهم خلاله شريط فيديو يتناول قضية اللاجئين اليهود، والإجحاف التاريخي بحقهم ومشكلة تكريس وضع الفلسطينيين كلاجئين. وإضافة إلى ما تقدم، كتب أيالون عددا من المقالات حول هذا الموضوع تم نشرها في شتى وسائل الإعلام.

خلاصة وتوصيات

وتحت عنوان «خلاصة وتوصيات» جاء في هذه الوثيقة ما يلي:

١- استحالة التوصل إلى حل حقيقي لقضية اللاجئين من دون تحمل جامعة الدول العربية لمسؤوليتها التاريخية عن دورها في إيجاد قضية اللاجئين اليهود والفلسطينيين، كما تم توثيقه.

٢- وجوب إيجاد حل مشترك بين الدول العربية والمجتمع الدولي لتوفير التعويضات للاجئين الفلسطينيين واليهود على حد سواء. ولبلوغ هذا الهدف يتم إنشاء صندوق دولي يستند إلى اقتراح الرئيس كلينتون من العام ٢٠٠٠ وقرار الكونغرس الأميركي رقم ١٨٥ المتخذ في العام ٢٠٠٨، وهو صندوق تشارك فيه إسرائيل أيضا، ولو بشكل رمزي فقط. كما يتولى الصندوق تعويض البلدان التي ظلت فعلا تعمل على استيعاب اللاجئين وإعادة تأهيلهم، ومنها الأردن وإسرائيل (بأثر رجعي)، وقد يتم تعويض لبنان أيضا، في حال استعداده لإعادة تأهيل ذرية اللاجئين الفلسطينيين في أراضيه. ومن الواجب التأكيد هنا أن القاعدة التي يعتمد عليها التعويض ستكون قيمة ممتلكات اللاجئين في حينها، والتي أظهرت الدراسات أنها كانت أكبر بكثير في حالة اللاجئين اليهود، مما كانت عليه في حالة اللاجئين الفلسطينيين.

٣- تعامل الصندوق أيضا مع قضية الممتلكات اليهودية التي ما زالت بأيد عربية وفي بلدان عربية، ولكن حق العودة لن يسري، إذ إن اللاجئين اليهود غير معنيين بالعودة إلى الأماكن التي كانوا قد طردوا منها.

٤- عدم قبول دولة إسرائيل بمبدأ «حق العودة» للفلسطينيين، وتفضيل منح التعويض من قبل جهة ثالثة مخولة، علما بأن هذا المطلب له سوابق مثل الحالة القبرصية.

٥- الطلب إلى السفارات والبعثات الدبلوماسية الإسرائيلية حول العالم بالعمل مع البرلمانيين في الدول المضيفة لتبني قرار يحمل نفس روح القرار ١٨٥ الصادر عن مجلس النواب الأميركي، والذي يقضي بأن تعريف اللاجئ ينطبق أيضا على اللاجئين اليهود الذين تم طردهم من البلدان العربية.

٦- وجوب إثارة قضية اللاجئين اليهود في أي إطار للتفاوض السلمي، سواء تم إجراؤه مع الفلسطينيين أم مع الحكومات العربية.

٧- إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم، تماما كما يتم إعادة تأهيل اللاجئين اليهود في مكان إقامتهم، وهو إسرائيل، على أن يتوقف فورا تكريس قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٨- تقليص نطاق المطالبة خلال محادثات السلام بـ «حق العودة» من خلال عملية إعادة تأهيل اللاجئين في أماكن إقامتهم، وفي حال إصرار بعض اللاجئين الفلسطينيين على ممارسة حق العودة، سيتم ذلك عبر هجرتهم إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي سيتم إنشاؤها من خلال اتفاق للسلام.

٩- إثارة موضوع التعويض المالي للاجئين الفلسطينيين واليهود على السواء خلال مفاوضات السلام (مع الفلسطينيين أو بعض الدول العربية).

١٠- قيام وزارة الخارجية بقيادة نائب وزير الخارجية داني أيالون بحملة توعية بقضية اللاجئين اليهود، وذلك بالتنسيق مع ديوان رئيس الحكومة والذي سيقوم بمناقشة هذه القضية ضمن أي مفاوضات مستقبلية.

١١- توجيه جميع البعثات الإسرائيلية حول العالم، وكجزء من إطار المفاوضات، بنشر هذه الرسائل وإيصالها إلى جميع الجهات الحكومية ودوائر الدبلوماسية العامة في البلد المضيف.

١٢- توجيه البعثات الإسرائيلية حول العالم كذلك بالتواصل مع اليهود المتحدرين من بلدان عربية الذين يقيمون في بلدانها المضيفة ليطلبوا منهم إثارة هذه القضية.

وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد عقدت في مطلع شهر نيسان الفائت مؤتمراً خاصاً برئاسة نائب وزير الخارجية داني أيالون، قدمت فيه لأول مرة تقريراً خاصاً صادراً عنها بعنوان «اللاجئون اليهود من الدول العربية». وحضر المؤتمر مندوبون عن منظمات اليهود من سكان الدول العربية سابقاً. وافتتح أيالون المؤتمر بخطاب أكد فيه ضرورة الاعتراف بما طال اليهود من إجحاف تاريخي وتشويه للعدالة من جانب الدول العربية ابتداء من ١٩٤٨. وخاطب أيالون جامعة الدول العربية بشكل مباشر في مناسبة مرور عشرة أعوام على إطلاق مبادرة السلام العربية، مطالباً إياها بأن تعترف بذنبها التاريخي، وأن تتحمل المسؤولية عن طرد اليهود من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى تحويلهم إلى لاجئين، وبأن تعترف في الوقت ذاته بالمسؤولية عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين جراء شن الحرب على إسرائيل. وأضاف أن مسألة تعويض اللاجئين اليهود من الدول العربية ستكون جزءاً لا يتجزأ من أي مفاوضات أو تسوية في المستقبل، وسوف يرتكز التعويض المالي على مبادئ «صندوق كلينتون» من العام ٢٠٠٠، التي سيتم وفقاً لها تعويض اللاجئين اليهود والفلسطينيين، وكذلك الدول التي قامت باستيعابهم، مثل إسرائيل والأردن. وأوضح أن إسرائيل سوف تصر على دمج اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية لدى قيامها، تماماً كما تم استيعاب اللاجئين اليهود في إسرائيل.

وأعلنت الوزارة في ختام هذا المؤتمر أن من المقرر عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع في الصيف المقبل، وذلك بالتعاون مع منظمات يهودية متعددة في إسرائيل والعالم.

كتب إسرائيلية جديدة

«بلاد محروسة- الشرطة وسياسة الأمن الشخصي»

تأليف: أريئيلا شدمي
إصدار: هكيبوتس همئوحاد، ٢٠١٢

يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه الذي يتناول بصورة نقدية عمل جهاز الشرطة وحفظ الأمن في إسرائيل. وتبين المؤلفة، من خلال تحليل ثاقب، كيف تقوم الأجهزة الشرطية والبوليسية، بالتسلل بصورة تدريجية وعميقة إلى نسيج الحياة الاجتماعية والسياسية في الدولة العبرية، وذلك تحت مظلة متطلبات الأمن الداخلي التي تسوغ إخضاع الحياة العامة والخاصة لأنظمة الرقابة والتحكم بشكل آخذ في الاتساع.

ويستعرض الكتاب التغييرات الحادة في أشكال العمل البوليسي ومهام أجهزة حفظ الأمن الداخلي، وما يرافق ذلك من استخدام صارم واستفزازي للصلاحيات والأجهزة، خاصة في كل ما يتعلق بسلوك نشطاء اليسار والفقراء ومهاجري العمل، ووضع المشكلات الاجتماعية في إطار التهديدات الإستراتيجية.

كما يبحث الكتاب في تطور وظهور أجهزة جديدة لحفظ الأمن، مثل شركات الحراسة والشرطة البلدية والجماهيرية، وذلك في نطاق عمليات خصخصة العمل البوليسي ومهام حفظ الأمن.

وتشير المؤلفة في هذا السياق إلى ما يجري من نقل لصلاحيات الأمن العام إلى مؤسسات وأطر تجارية تعمل ظاهريا باسم القانون وأحيانا خارج القانون، مما يخلق حالة من اللامساواة على مستوى الأمن الشخصي والأمن العام، وخاصة بالنسبة للمجموعات السكانية الضعيفة (الأطفال، النساء، العرب..)، ويحول الحيز العام من حيز مفتوح للجميع إلى مجموعة من الحيزات المفتوحة أمام مجموعات قوية والموصدة أمام مجموعات أخرى.

ويقترح الكتاب مصطلح «البولسة» (Policism) كدليل أو سمة للأيديولوجيا التي ترى في القوة البوليسية طريقا رئيسة لمواجهة الظواهر الاجتماعية عوضا عن معالجتها من جذورها، مبينا أن هذه الطريقة مبنية على إرث متزايد من الشعور بالخوف وثقافة الطوارئ.

وتخلص المؤلفة إلى أن استخدام هذه الأساليب يعطي الشرعية لعمل بوليسي غير مراقب، ولاستخدام القوة بواسطة شركات الحراسة الخاصة التي أخذت تتحول إلى قوى اقتصادية وسياسية، ومن هنا تجري جهارا نهارا عملية مس بحريات أساسية وتقويض المبادئ الديمقراطية للنظام والسيادية للدولة.

يشار إلى أن مؤلفة الكتاب د. أريئيلا شدمي، كانت ضابطة برتبة عالية في الشرطة الإسرائيلية، وهي باحثة ومحاضرة في مجالي علم الإجرام وسوسيولوجيا الشرطة إضافة إلى الدراسات النسوية والجنسوية.

«بيننا، الشرقيون- قصص رحلات»

تأليف: بيني تسيبر
إصدار: عام عوفيد، ٢٠١٢

«أدركت فجأة أنه في البلد المجاور الذي ولدت وعشت فيه طوال حياتي، لم تعد القصائد هي قصائدي، وأن لغتها العبرية تكاد تكون غير مفهومة لدي. فإما أنني هرمت وبالتالي أصبحت ساخطا أكثر فأكثر، أو أن بلدي- آه يا وطني- هو الذي يضيع ويفلت من بين أيدينا، وأنه لا سبيل سوى العودة لشد رباط نعالنا والبدء في المغادرة رويدا رويدا».

هذه الكلمات التي كتبها (المؤلف) بيني تسيبر في أثناء زيارة قام بها للأردن تدل على جمالية هذا الكتاب والتوجه الذي يميزه، علما بأنه يتحدث عن سفرات ورحلات في دول مجاورة وفي إسرائيل، تضع مرآة أمام الإسرائيليين.

ويضم الكتاب مجموعة مقالات وخواطر وانطباعات كتبها المؤلف عن رحلات قام بها لكل من تركيا ومصر والأردن واليونان وباريس بالإضافة إلى إسرائيل ذاتها، ويثير من خلالها أسئلة كثيرة تتناول الطابع الخاص للمدن التي زارها ونمط حياة سكانها وجوانب الثقافة والأدب والفن.

وينصب اهتمام الكتاب بشكل رئيس على العلاقات «بيننا» و«بينهم»، والطريقة التي ينظر بها كل طرف للطرف الأخر.

ويطرح المؤلف في هذا السياق أسئلة من قبيل: هل هناك أوجه شبه بين الشرقيين؟ وهل يمكن للزيارات المتبادلة أن تساعد في تأكيد التشابه أم أنها تبرز بالذات أوجه الاختلاف؟!

ويحاول تسيبر من خلال ذلك فتح نافذة أمام الإسرائيليين لفهم «سحر» المدن التي زارها، مثل اسطنبول والقاهرة، والتي يصفها بأنها «بيته الثاني»، و«سحر الشرق» عامة، ويقول «أنا مؤمن بفكرة وجوب الانفتاح بيننا وبين بلدان الشرق، وهذا أقل ما يمكنني أن أساهم به من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط».

بيني تسيبر هو كاتب وصحافي يعمل محررا لزاوية «الثقافة والأدب» في صحيفة «هآرتس» العبرية.

«بلد مدينة- مقالات محلية»

تأليف: إستير زندبرغ
إصدار: منشورات بابل، ٢٠١٢

تعتبر إسرائيل إحدى البلدان الأكثر تخطيطا في العالم، لكن البيئة التي يعيش فيها مواطنوها- المليئة بالثقوب والحفر والحصى- لا ترمز إلى ذروة مظاهر ومزاعم التخطيط أو مبررات المخططين. هذه البيئة تقف في محور هذا الكتاب، وفقما وصفتها وحللتها المؤلفة إستير زندبرغ على مدار ربع قرن من الكتابة الصحافية في أسبوعية «هعير» (المدينة) المحلية التي تصدر في تل أبيب، وصحيفة «هآرتس».

وتتحدث زندبرغ عن البيئة من زاوية خاصة، وليس كمهندسة معمارية أو خبيرة في مجال التخطيط، وإنما كصحافية تتسم كتاباتها بأسلوب خاص ومميز.

وقد اعتبرت المقالات التي جمعت بين دفتي الكتاب بمثابة «وثيقة تاريخية» خاصة ومميزة، تعري الوجه الحقيقي للبيئة في إسرائيل، بصورة مباشرة وجريئة، قاسية ومواسية على حد سواء.

«بلد مدينة- مقالات محلية»

«بيننا، الشرقيون- قصص رحلات»

«بلاد محروسة- الشرطة وسياسة الأمن الشخصي»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»